تجديد النحو
ونظرة سواء...

دكتور : أمين عبد الله سالم

تقـــــديم :

الحمد لله • والصلاة والسلام على نبيه • وآله وصحبه • وبعد :

فقد نشط الكاتبون فى النحو من قديم لتذليل أوابده ، وادناء قطوفه ، ومهد طريقه ، والنفس الوامقة تستشرف ــ مذ هيىء أن تدرج على دربه ــ الى اطمئنان القدم على مدرجه معبدة مسافاته • ذلولا عقابه ، وصعابه •

وكأن الفكرة فى التيسير كانت رغبة احوجا لأعلام النحو • وأصحاب موسوعاته ، فأوقفوا من جهودهم على التهذيب : والاختصار • فكانت منهم : المختصرات ، والمهذبات ، والمقدمات ، والموجزات • كما رأينا ــ أو حملت الينا عنهم كتب التاريخ ــ عند الكسائى (ت١٨٩)،واليزيدى (ت٢٠٢)،والجرمى (ت ٢٢٥)،وابن قادم (٢٥١) وأبو على الدينورى (٢٨٩)،وأبو موسى الحامض(٣٠٥)،والزجاج (٣١٠)،وابن شقير (٣١٥) ، وابن السراج (٣١٦)،وابن الخياط(٣٢٠)، والنحاس (٣٣٧)،والزجاجى(٣٤٠)،وابن بابشاذ(٤٦٩)،والتبريزى(٥٠٢) والجزولى (٦٠٥)،وابن آجروم (٧٢٣)،وأبى حيان (٧٤٥)،وابن هشام (٧٦١) ، والأزهرى (٩٠٥) وغيرهم كثير • ولم تخل بيئة نحوية من هذا الاتجاه (١) • وهو منحى طيب أقبلوا عليه بقدر ما أتيح لكل من منهج، وجميعهم على القصد فى الفكرة ، والقسط فى الحكم • وان كنا نعلم أن هذه لا تترجم ــ بقدر ما تترجم ــ الا عن استواء فى المنهج ،

---

(١) انظر : تراجم النحاة فى مظانها •

وادراك اوظيفة التدرج الفكرى فى الدرس النحوى ، وتقريبه دونما خروج عن المنهج العام • والالتفات عن القواعد المرعية الثابتة •

ونعترف أن النحو قد عاد فضل منه متأبى القياد شموسا على مدارك العصر • وأفهامه ، وطموحاته • بما هو غير خفى على مخيلة أحد من القائمين عليه ، وان الاخلاص دائب على ترويضه ، وتهذيبه، — بما تهيأ — حتى يومنا •

واذا كنا نطمئن الى سواء الهدف ، وخلوص النية فقضية التأسيس ذات خطر لا يهون منه ، أو هى أجل شأنا مما يمد بعد من زيادات • فعلى هذا الأساس يقام بناء ، وغنى عن القول ألا يتناقض مع مايؤسس عليه • والا ضاع المقصد • وتذاءب اضطراب لا يحمد •

والحفاظ على القواعد المستقرة — فى النحو — ومفاهيمه المطردة أمر مفروغ منه لن شاء فيه تهذيبا أو تطويرا • أو تيسيرا • وهو اعتقاد لا يناقش ، ومن الخطر الوقوف دونه • (فالتطور اللغوى سنة طبيعية تجرى عليها جميع اللغات ، وهى سنة حميدة ما دامت مصدر اثراء ••• وما دامت محصورة ضمن حدود لا تتجاورها ، ولا تؤدى فى النهاية الى الخروج عن قواعد اللغة وطمس شخصيتها المميزة) (٢) ، وتيسير النحو وأحكامه (مطلوب فى مسيرتنا اليوم ، لأننا أحوج ما نكون اليوم الى اللغة ، الا أنه يجب ألا تخرج تلك القواعد والأحكام على الأسس التى وضعها علماؤنا الأوائل ، وأن يعنى بالطرق التى تقدم هذا العلم للدارسين ، ويستغنى عن كل ما أثقله • فالتغيير يجب ألا يمس الأصول • وانما يتعلق بالتخلص من

---

(٢) د• اسحاق الحسينى — عضو المجمع — (مجلة المجمع — عدد ٤٧ — سنة ١٩٨١ ص ٤٧) •

القليل والضعيف والشاذ ، وبطريقة عرض هذا العلم للدارسين ، وبغير ذلك ينسف التراث ، وتضيع جهود الأئمة السابقين) (٣) .

وهذا أمر لا ينكره قائم على النحو . فهو طيع للتيسير والتهذيب فى عرضه ، وشىء من مفاهيمه متى تهيأ له من وضوح المنهج ، واستواء الحجة ما يدعو له ، ويشد من أزره .

وان النزوع الى التيسير ما زال يراود جهود سدنة النحو والمربين ، ولربما كان من أنشط حركاته فى حياتنا المعاصرة ما اهتمت له وزارة المعارف فى أواخر العقد الرابع . وقد أسفرت لجانها الممتدة ونشاطها حتى أواخر العقد الخامس عن آراء ، واقتراحات ، وقرارات أقر بعضها المجمع اللغوى . وان ام يصادف كثير هوى من بعض المجمعيين أنفسهم ، اذ كان فيه ترخص وتجوز فكتبوا فيما ارتأت اللجنة ، وانتقدوا ما ذهبت اليه ، وبينوا أن عملها هذا « ليس من تيسير النحو فى قليل أو كثير » (٤) . وقد ضمت اللجنة ما خلصت اليه من اقتراحات . وقرارات فى كتاب عمل به وقتا « ثم جد من الأحداث بعد أعوام ما دعا الى العدول عن العمل به ، فرئى الانصراف عنه » (٥) .

ومن أشهر أعمال التجديد . وأقدمها فى أيامنا كتاب « احياء النحو » للأستاذ ابراهيم مصطفى ، والذى رأى فيه أن تختزل أبواب

---

(٣) د. أحمد خطاب العمر ـ مجلة العربى عدد ٢٩٩ ـ لسنة ١٩٨٣ ـ ص ٣٩ وانظر د. أحمد علم الجندى .
مجلة المجمع العدد ٤٦ لسنة ١٩٨٠ ص ١٤٦ .
(٤) انظر : مجلة المجمع (السابقة) ـ فى بحثى الشيخين : ابراهيم حمروش (ص ٣٧ ـ ٤٨) ، والخضر حسين (ص ٤٩ ـ ٥٨) .
(٥) السابق ص ٣٥ ، والعدد ٤٧ لسنة ١٩٨١ ص ١١٠ .

النحو فى ثلاثة أبواب كبيرة : هى باب الضمة علم الاسناد،وباب الكسرة علم الاضافة ، وباب الفتحة • وقد أثارت دعوته فيه الغيورين النابهين فكتبوا فى انتقاده • وقيل : « كان أهم ما وجه الى هذه النظرية من نقد أنها تضيع على الناشئة معرفة وظائف الكلمات العربية » (٦) • وقد توالت بعد ذلك بعض جهود مثل « الاتجاهات الحديثة فى النحو » (٧) • وكتاب « تحرير النحو العربى » ــ ، وقد اجتمع على صنعه ثمانية من الاساتذة ــ وكتاب « النحو التعليمى » • وقد كان للطعن على النحويين نصيب موفور فى هذه الكتب • وقد تصدى لها من فند ما جاء فيها • ورده (٨) • وكما بحث الأستاذ عبد الحميد حسن ــ عضو المجمع ــ فى « بعض وجوه التهذيب والتيسير فى القواعد النحوية » • ولم يرتح الى كثير مما جاء فيه أعلام من أعضاء المجمع (٩) •

وأخيرا يطل علينا أستاذنا الدكتور • شوقى ضيف بكتابه « تجديد النحو » (١٠) ، وهو الكتاب الذى نعتبره فى الآونة الأخيرة أبرز ما سلك هذا المنهج •

---

(٦) انظر بحث د• شوقى ضيف (السابق ص ١٠) • وراجع : أستاذنا الشيخ محمد عرفة (النحو بين الأزهر والجامعة) •

(٧) مجموعة محاضرات ألقيت فى مؤتمر مفتشى اللغة العربية •

(٨) انظر بحث الأستاذ محمد عضيمة (النحو بين التقليد والتجديد) ــ مجلة الأزهر ديسمبر سنة ١٩٦٠ (٧٢٣ ــ ٧٢٩) •

(٩) انظر البحث فى (البحوث والمحاضرات) للمجمع ــ الدورة ٣٦ ــ ــ لسنة ١٩٧٠ (ص ٩٩ ــ ١١١) والتعقيب عليه (ص ١١٣ ــ ١١٩) ، وللأستاذ الدكتور محمد حسين بحث فيما أسماه (النحو المعقول) عرضنا لطرف منه خلال هذا البحث •

(١٠) طبعته دار المعارف سنة ١٩٨٢ •

والكتاب أعد له صاحبه من سنين طويلة ابان عمله على تحقيق كتاب « الرد على النحاة » لابن مضاء القرطبى (١١) ، كما أفاد من بعض الجهود السابقة كاقتراحات لجان وزارة المعارف وقرارات المجمع ، وما اهتدى اليه هو ، وقد ساق أستاذنا لكتابه ، ولتجديد النحو بعامة مشروعا من أسس أربعة عرضها على المجمع الموقر،فأقرت لجنة النصوص به شطرا منها و « معدلة فى جوانب منها تعديلات سديدة » ، وردت بعضها ، ثم أضاف أساسين آخرين ، فجملة الأسس ستة هى بعامة :

١ ــ اعادة تنسيق أبواب النحو ، بحيث يستغنى عن طائفة منها برد أمثلتها الى الأبواب الباقية حتى لا يتشتت فكر دارس النحو فى كثرة من الأبواب توهن قواه العقلية .

٢ ــ الغاء الاعرابين التقديرى والمحلى . ومتعلق الظرف والجار والمجرور ، وعمل «أن» فى المضارع مقدرة ، والغاء العلامات الفرعية فى الاعراب . مستضيئا برأى ابن مضاء ، ومقترحات لجنة وزارة المعارف ، وقرارات مؤتمر المجمع اللغوى (١٢) .

٣ ــ الاعراب ليس غاية فى ذاته ، انما هو وسيلة للنطق السليم للكلم العربية فما لم يصحح نطقا لا حاجة اليه ، ولذا حذف اعراب ما لا يؤثر فى أدائه اعرابه ، كأسماء الاستفهام ، والشرط ، و «كم» ، ــ بوجهيها ــ ، ولا سيما .

---

(١١) انظر مقدمته للطبعة الأولى سنة ١٩٤٧ ، والثانية سنة ١٩٨٢ .

(١٢) للشيخين : ابراهيم حمروش ، ومحمد الخضر حسين رد على هذا الاتجاه . انظره فى المشار اليه قبل . ولنا فى (متعلق الظرف والجار والمجرور) بحث فى المحرر فى النحو بتحقيقنا ١/٢٨٥ ــ ٢٨٨ .

٤ ــ وضع تعريفات وضوابط دقيقة للأبواب تجمعها جمعا محكما، أو توضحها توضيحا وافيا تاما كما فى المفعول المطلق ، والمفعول معه ، والحال • وغيرها •

٥ ــ حذف زوائد كثيرة فى أبواب النحو تعرض فيه دون حاجة، كالشروط • والأحكام • والصيغ النادرة • والشاذة « وكل هذه المتسلقات والأعشاب التى ملأت كتب النحو » • ولذا حذف من أقسام النحو ثمانية عشر بابا اكتفاء باستيفاء أمثلتها فى الأبواب الباقية(١٣)•

٦ ــ زيادة اضافات لأبواب ضرورية ، كالصوتيات • وغيرها بجانب اضافات فرعية •

بهذه الأسس المقترحة ــ وفروعها كثيرة ــ والمقرر بعضها من لجنة الأصول بالمجمع بنى الأستاذ منهجه ، وساق فكره •• وهى أفكار فى مجموعها صالحة لأن يؤسس عليها لتوجيه نحوى للناشئة وقد يمكن أن تضاف الى الجهود الممتدة التى ارتصد لها النحاة من قديم فى مختصراتهم ، وتهذيباتهم تلك التى قال عنها الأستاذ نفسه : « كل هذه المختصرات وما يماثلها كثير تعرض أبواب النحو الأساسية للناشئة فى اجمال كاف » (١٤) • وعلى الرغم من كفايتها • فلا ضير من أن يضاف اليها هذا العمل • وكأن الساحة كانت على ترقب لهيف له • قال : « ولعلى بهذا الكتاب أكون قد حققت أملا طال انتظاره بتجديد النحو على منهاج وطيد يذلله ، وييسطه ، ويعين على تمثل قواعده ، واستكمال نواقصه » (١٥) •

وان فكرنا عن الأستاذ الدكتور شوقى ضيف أنه رائد من رواد الجيل ، ومعلميه ، وشيوخه الأجلاء وله وزنه الأدبى •• واللغوى •

---

(١٣) انظر : مقدمة (تجديد النحو ص ١ ــ ٤٣) ، وبحثه عن تيسير النحو ــ مجلة المجمع العدد ٤٧/١٩٨١ ص (١٠٩ ــ ١٣٦) •

(١٤) مجلة المجمع (السابقة) ص ١١٠ •

(١٥) تجديد النحو ص ٨ •

والنحوى ، ونعتبره من أنشط أعضاء المجمع الموقر ، وأغيرهم على اللغة ، وأحرصهم على تذليل صعابها ، وتطويعها لمسايرة متطلبات الأداء المعاصر .

كل ذلك نقدره فى الرجل ، ونعترف باستقامة قصده فى عموم كتابه . ولو سمت له أدواته واستقر طريقه لكان اضافة تعد فى محامده — وهى والحمد لله كثيرة — ولكنا الفيناه ينعطف عما عهدناه فيه ، ومنه فيحمل على النحاة حملة شعواء . رماهم فيها بالخطأ والافتراض ، والتمحل والقصور ، كقوله — فى القلب — : « وأكثره يقوم على الافتراض (١٦) . وفى أمثلة التصغير : « افترضها النحاة دون أن يرد منها أمثلة عن العرب » (١٧) ، وفى صور النسب : «يحسن أن نضرب صفحا عنها » (١٨) ، وفى شروط اعمال «اذن» — : «لاداعى للوقوف عندها » (١٩) ، وفى وجوه التركيب الخمسة مع تكرر « لا » مع الاسم المفرد : « واذ عرفنا أن الاسمين مبنيان على الفتح فى اللغة اليومية ، وعلى ألسنة العوام وضح لنا فساد الأوجه الأربعة المغايرة » (٢٠) . وفى اسم الفاعل المستغنى بمرفوعه عن الخبر : « حذفت من الكتاب الصيغة التى افترضها النحاة لاسم الفاعل بعد النفى والاستفهام » (٢١) ، وفى تابع المنادى ووجهى اعرابه : « وكل هذه الأمثلة من افتراضات » (٢٢) ! وسنقف على ما سوغه أصعب من هذا .!

ومن الحق أن نشير الى أننا الى عهد قريب كنا على غفلة . أو شغل عن هذا الكتاب ظنا أنه للناشئة ، والمفروض أنه كذلك بمقتضى

---

(١٦) السابق ص ٨٩ .
(١٧) ذاته ص ١٣٢ .
(١٨) ذاته ص ١٣٣ .
(١٩) ذاته ص ٢٠٧ .
(٢٠) ذاته ص ٣٧ .
(٢١) ذاته ص ٣٩ .
(٢٢) ذاته ص ٣٨ .

تأسيسه وفكرته حتى نبهنا اليه ــ تخوفا • وحيرة • وذهولا ــ بعض تلامذتنا ــ وهم والحمد لله نشىء متحفز وفيه الغيرة والفطنة ــ فتوفرنا على ما شغلنا عنه فألفنا أن من حرمة العلم ، واوفاء • والحــق أن نجتهد فى رد الأمر الى مستقره نصفة للنحو • والنحاة • وعدلا ، وكل ناشد هداية طريق •

ومن الحق كذلك أن نقرر أنا وقفنا على كتاب لعالم درس المذاهب وسلك منها طريقا • وأم به علماء ، وان كانت الوجهة الى التيســـير لناشئة ــ وقد خلا منه فى كثير من أمره ــ فهو تجـــديد على مذهب صاحبه ، ولا نستبق الى نتـــائج ما بدأنا به • فتلك للقـــارئين وأولى العلم الحكم فيه •

واذ نقول : ان الكلام موجه الى علماء ، فليس ذلك اختلاقا على الرجل • وانما هو ما صرح به فى تلافيف كتابه من نحو قوله ــ فى نون التوكيد ــ « ومعروف أنها لا تتصل بالمـاضى الا قليلا وفى الشـــعر فحسب » (٢٣) ، وفى الأسماء الموصولة العامة : « ومعروف أن لكل من هـــذه الأدوات وهى ــ من ، وما ، وأى ــ وظـائف أخـــرى فى اللغة » (٢٤) • وقال : « وكذلك مفعولات مطلقة مضافة دائما ، مثل (لبيك) وأخواتها » (٢٥) • وقال : « وذكرنا هنا فى اسم المفعول كلمة (مختار) ومعروف أنها تكون فى اسم المفعول واسم الفاعل جميعا ــ هى وامثالها ــ بصيغة واحدة ، ويميز فى هذه الصيغة بين اسم الفاعل واسم المفعول بالقرائن » (٢٦) • وغيره كثير ، وحسبك هذه المقـــدمة

---

(٢٣) ذاته ص ٧٩ •
(٢٤) ذاته ص ١١٨ •
(٢٥) ذاته ص ١٢٤ •
(٢٦) ذاته ص ١٠٥ •

الضافية التى بين فيها منهجه ، وفلسفته ، وأسسه فى التجديد والتحديث (٢٧) •

وان خطورة هذا الكتاب تلوح فى أن صاحبه وضعه دستورا يقتدى • ومعيارا يحتذى فى التأليف النحوى آملا « أن يصبح نهج هذا الكتاب ، وتبويبه ، ومادته عتادا يرجع اليه مؤلفو كتب النحو التعليمى ليضعوا على أسسه كتبا لهم متدرجة مع سنوات الناشئة فى التعليم حتى يستقيم فى وضوح تمثل مقومات العربية • وأوضاع صيغها تمثلا قويما » (٢٨) •

وبعد فان قدر لنا بوقفة ناقدة لهذا العمل فما عن دالة بعلم ، أو افتئات على شيوخ لهم علينا فضل ريادة توجيه ، أو عقد محاكمة بين الأستاذ والنحويين تقام على هوى • وانما القصد فى نقاش هادىء • ونظر وئيد ، واحتكام الى ميزان اعتد الناس بعدالته من قديم وحديث والأمر بعد • عمل يتلمس وجه الحق ، ويتهدى وضوح الطريق لأجيال تصبو الى نبراس يدرجون على هداه •

ملامح من منهج وفكر :

وقبل أن نعرض لرؤية العلم نلمح الى أن أستاذنا أضاف أول كتابه مبحثا صوتيا فى نطق الكلمة ، ومخارج الحروف • وصفاتها (١)• وهو من تأسيسه السادس ، وقال : « أدخلت فى النحو مبحثا فى نطق

---

(٢٧) راجع من ١ ــ ٤٣ •
(٢٨) ذاته ص ٨ •
(١) انظر : تجديد النحو ص ٤٩ ، وما بعدها •

الكلمة ودقة التلفظ بحروفها اقتبسته من علم التجويد » (٢) • « وكان أسلافنا لا يضعونها فى كتبهم النحوية » (٣) •

وخيرا فعل الرجل ، وهو مسعى يحمد ، فالمنهج اللغوى يقتضى الدارس أن يبدأ بدراسة الأصوات ، اذ هى أساس البناء يعقبه دراسة البناء العام • تلك التى تعتمد على الظواهر اللغوية • فكثير منها يرجع الى قوانين صوتية وبهذين يتضح السبيل الى دراسة النحو بمعناه الخاص • (٤)

ونقول : ان النحاة بعامتهم لم يغفلوا هذا الذى ذكر الأستاذ أنه (أدخله فى النحو) ، وانما اعتادوا سوقه فى النصف الثانى من مصنفاتهم (التصريف) تحت (الادغام) (٥) • وهذا عدا ما يحرص عليه الكاتبون فى الصرف خاصة • (٦)

وصحيح أنهم لا يبدءون به مصنفاتهم ــ كما يستحسن المنهج اللغوى ــ ولكنا لا نفتقد فى المتقدمين من فطن اليه فبدأ به ، كما فعل الأستاذ الذى يقول : « وواضح من الصفحات الأولى من القسم الأول فى الكتاب أننى أدخلت فى النحو مبحثا فى نطق الكلمة •• » (٢) وللحق نقول ــ على من يحضرنا الآن ــ : « أن أبا حيان سبق أستاذنا

---

(٢) ذاته ص ١١ •　　(٣) ذاته ص ٤١ •

(٤) انظر : مدرسة الكوفة ص ١٦٤ ، ١٦٦ •

(٥) يراجع ــ مثلا ــ : الكتاب ٣٣/٤ ــ ، والمقتضب ٣٢٨/١ ، والمفصل ص ٣٩٤ ، وشرحه ١٤٠/٩ ، ١٢٨/١٠ ، والمقرب ٥/٢ ــ والمحرر فى النحو ــ بتحقيقنا ــ ١٢٧٣/٣ ، والهمع ٢٢٨/٢ •

(٦) يراجع ــ مثلا ــ شروح الشافية ــ القسم الأخير •

به من سبعمائة عام حيث استفتح به كتابه (ارتشـــاف الضرب من لسان العرب) • وقال : « الجملة الأولى فى الأحكام الافرادية ، ونقدم لقول فى مواد انكم ، وهى حروف المعجم ، وحروف العربية عـــددا ومخرجا وصفة » (٧) •

أما ما يذكره الأستاذ بأنه اقتبس هذا من علم التجويد فهذا أمـــر عجيب من عالم غذ يدرك أن علماء التجويد فيه عيال على النحاة ، ومن الخليل وسيبويه استقوا • ولا فضل لهم فيه غير الشرح والتفريع • أما أصوله المثالية فمن هذين العلمين • واسمع برجستراسر : « وأول من وضع أصول هذا العلم من العرب الخليل بن أحمد المتوفى سنة ١٧٥ ، ثم اتبعه أعجمى وهو سيبويه المتوفى سنة ١٧٧ ، أو سنة ١٨٠هـ ، وقد كان علم الأصوات فى بدايته جزءا من أجزاء النحو ، ثم استعاره أهل الأداء ، والمقرئون ، وزادوا فيه تفصيلات كثيرة مأخوذه من القـــرآن الكريم » (٨) •

وهذا شىء نوهنا به احقاقا للحق • وابرازا لفضل السابقين من النحاة • وان عزفنا عن تناول الخط التصنيفى ــ فى هذه العجالة ــ كمنهج ، فهذا لصاحبه • وانما همنا فيما طرح الأستاذ من أفكار أسس عليها كتابه الذى يأمل أن يكون عتادا لنحو المستقبل الجديد ، واليك الحـــــديث :

وبدءا بياكر أستاذنا الفاضل واعدا « بعرض النحـــــو عرضـــا حديثا على أسس قويمة تصفيه ، وتروقه (٨ب) ، فصادفناه يحمل على

---

(٧) انظر الارتشاف تد• النماس ص ٢ ــ ٧ •
(٨) التطور النحوى ص ٥ • وانظر ما بعدها •
(٨ب) التجديد ص ٣ •

النادر المنشق على الاستعمال • أو الأصول المعتبرة ، ويصدف عنه ، وعن الآخذين به •

ولربما أنس بما نذر ، فاعتمده وأسس عليه ان لمح فى اعتماده نصرة لما يدعو اليه ، أو يهدف وهذه مراوحة مست اطمئنان الطريق ، وأفرزت ما سنقف عليه مما يتكشف :

فتقديرا للمسموع ، والقواعد المرعية أخرج من المفعول له المعرف باللام • قال : « وجاء عن العرب مثال واحد منصوب هو قول بعض شعرائهم : « لا أقعد الجبن » • أى لاجبن ، ولذلك قال النحاة : « ان المعرف بالألف واللام ينصب على ضعف ، والقواعد لا توضع لمثال واحد شاذ (٩) •

وصحيح قال فيه النحاة ذلك (١٠) ، وان كان فى قوله : ليس فيه الا شاهد واحد نظر ، اذ منه قول قريظ ابن أنيف :

فايت لى بهم قوما اذا ركبوا شدوا الاغارة فرسانا وركبانا

فـ (الاغارة) مفعول لأجله منصوب وفيه الألف واللام • (١١)

والحق معه ، ولذا لا يذكر بعض النحاة هذه الصورة فى المفعول لأجله (١٢) ، وهو أولى • فان وجد فليكن على نزع الخافض كما هو مذهب الكوفيين فى الباب بعامة ، (١٣) ومشايعة المسموع الكثير ، والقواعد المطردة محمدة •

---

(٩) ذاته ص ١٧٨ •

(١٠) انظر : الصبان ٢/١٢٤ ـ ١٢٥ •

(١١) راجع ش الحماسة للتبريزى ١/١٠ ، والخضرى ١/١٩٠ • والبحر ١/٨٧ •

(١٢) انظر : المقتصد ص ٦٦٥ ـ والمحرر ـ بتحقيقنا ٢/٧٢٠ •

(١٣) انظر : الهمع ١/١٩٥ •

ـ وفى أعمال المصدر المنون ، والمعرف باللام ، اذ يقضى بقلته، قال : « وعثروا على مثال قديم هو : ضعيف النكاية أعداءه •
ولا يصح أن توضع القواعد لأمثلة شاذة • » (١٤)

ـ ويلمح الى الأصل ، ورعايته فى بناء المضارع مع نونى النسوة والتوكيد فيقول : « ولكن هاتين الصيغتين طارئتان ، وصيغته الأساسية معـربة » (١٥) •

ـ ونون المثنى والجمع السالم « انما هى بدل من التنـوين فى المفرد » (١٦) ، وهو رأى قال به قبيل من الناس ، ولسـنا منـه على ثقة ، وقد رده ابن مالك ، (١٧) ولكنا نتوقف عنده ، فالرجل عـلى محجة قوم سابقيه ، ولهم وجاهة منحاهم •

ـ وفى لغة طىء • وأزد شنوءة بالحاق الفعل علامة الفاعل الظاهر مثنى ، أو مجموعا فى نحو « قابلونى الطلاب » • قال : « وهى لغـة تخرج على قواعد النحو ، وينبغى اهمـالها ، اذ الواجب أن يقـال : « قابلنى الطلاب » (١٨) •

ولسنا نفتئت بالتذكير بأنها لغة فصيحة ، وردت فى كتـاب الله ، والحديث الشريف ، وفصيح كلام العرب ، ولسنا كذلك نذكر بأن هذه اللغة ـ كما يرى باحثون نابهون ـ هى الأصل ، فالفعل كان أولا يطابق فاعله ، ولا نعرب فى ذلك نظائر من لغات قديمة • وقد عدل فى العربية

---

(١٤) التجديد ص ٢٢٤ •
(١٥) السابق ص ٦٤ • (١٦) ذاته ص ٩٥ ، ١١٠ •
(١٧) انظر : التسـهيل ص ١٣ ، وتنبيات الأشـمونى ـ للباحث ـ ص ١٥٢ ـ ١٥٥ •
(١٨) التجديد ص ١٥٤ • وقارن بكلامه فى مقدمة (الرد على النحاة) ط ٢ ص ٣٠ •

عن هذه المطابقة اقتصادا ، وايجازا ، وهما من أبرز سماتها . « فما دام الفاعل يشير بنفسه الى أنه مثنى ، أو جمع فلا داعى — اذن — للعربية ، وهى لغة الاقتصاد ، والرموز واللمحة ، والايجاز ، والاشارة أن تلجأ الى شىء آخر يشير الى التثنية أو الجمع ، اذ أن ذلك لا يضيف جديدا الى التركيب اللغوى » (١٩) ، ولا نذكر بأن لغة القبائل العربية على اختلافها صحيحة فصيحة ، وكل واحدة منها يصح الأخذ بها ، والقياس عليها (٢٠) ، ولكنا قد نشايعه فى اعتبار اللغة الأشهر بعدم المطابقة اكتفاء ، واستغناء بتثنية الفاعل وجمعه ، وطردا للقواعد النحوية ، وان لمحنا حدة فى المعيار قد يتربص لها الدرس الحديث ، فـ « منهج البحث فى اللغة ينبغى أن يقوم على الاستقراء والوصف لا القياس والمعيار » (٢١) ، ولكنا — على الرغم منه — نحمد له حفاظه ، ووفاءه .

— واذ عرفت له هذا الوجه غير معتد بالقليل أو النادر تراه يلوى على ذلك النادر ويؤسس وخذ قوله : « ويقلب ضمير المتكلم والمخاطب مع الفعل الماضى طاء باطراد بعد الصاد فى مثل : (قصصت) وبعد الضاد فى مثل (مرضت) ، وبعد الطاء فى مثل : (ربطت) (٢٢).

وما وقفنا على أحد يقول باطراد هذا الابدال ، وهو لغة ذكرها سيبويه لتميم (٢٣) .

---

(١٩) انظر : دراسات فى اللغة والنحو د. عون ص ٥٢ — ٥٤ ، واحياء النحو ص ٦٠ ، ثم راجع مقال الشيخ محمد محيى الدين — محاضرات المجمع الدورة ٣٦ — لسنة ١٩٧٠ ص ١٥٣ .

(٢٠) انظر : رأى فى بعض الأصول اللغوية والنحوية . الأستاذ عباس حسن ص ٣١ .

(٢١) راجع : اللغة بين المعيارية والوصفية ص ٤٢ .

(٢٢) التجديد ص ٥٨ .

(٢٣) الكتاب ٤/ ٢٤٠ .

وقل ابن الحاجب : وشذ فى (فحصط)

قال الرضى : « هذه لغة تميم ، وليست بالكثيرة • أعنى جعل الضمير طاء • اذا كان لام الكلمة صادا • أو ضادا • وكذا بعد الطاء والظاء •••• وانما قل ذلك ، لأن تاء الضمير كلمة تامة فلا تغير ،وأيضا هو كلمة برأسها ، فكان القياس ألا تؤثر كلمة الاطباق فيها ، ومن قلبه فلكونه على حرف كالجزء مما قبله » (٢٤) •

وقد عرفته شاذا فى السماع ، واللسان ، والقياس ، وأستاذنا قد قنن له •

وحيث يرفض قاعدة الافراد فى الوصف المستغنى بفاعله عن الخبر ، ويمثل النحاة بنحو قول أبى نواس :

غير مأسوف على زمن ينقضى بالهم والحزن

يقول : « وأبو نواس لا يحتج بشعره فى وضع القواعد النحوية لتأخرز منه عن عصر الاستشهاد » (٢٥) • تصادفه يتخذ من الاستخدام المعاصر مقياسا على الأساليب والصيغ قبولا أو رفضا ، ف (لكن) العاطفة لا تستعمل فى لغتنا الأدبية الآن » (٢٦) ، والتصغير وصيغه « لا نحتج اليها الآن ، لأنها لا تستخدم فى لغتنا،وكثير منها وضع للمران على صور التصغير افترضها النحاة ، دون أن يرد لها أمثلة عن العرب » (٢٧) ، والاتيان بالمبتدأ نكرة مجرورة لفظا « قلما استخدمها

---

(٢٤) ش الشافية ٢/٢٢ ـ ٢٢٧ •

(٢٥) التجديد ص ٤٠ ، وهذه قضية سنقف عندها من بعد •

(٢٦) التجديد ص ١٢٧ ، واليه قول شوقى (ديوانه ٢/٤١)

سالت به الآفاق لكن عسجدا وتغطت الأشباح لكن جوهرا

(٢٧) ذاته ص ١٣٢ • واليه قول شوقى (ديوانه ٢/١٤١) :

سويجع النيل رفقا بالسويداء فما تطيق أنيق المفرد النائى

أحد الآن ، أودارت على الألسنة » (٢٨ ، وفى نحو : « لا اله الا الله » يكتفى بالفتح فى الجزءين و « اهمال الوجوه الأربعة الأخـــرى التى يذكرها النحاة ، لأنها لا تجرى على الألسنة » (٢٩) .

والترخيم « لا يستعمل الآن فى لغتنا الأدبية » (٣٠)،وواو (رب) وفاؤها « لا يستعملان الآن فى لغتنا الأدبية » (٣١) .

ولا حاجة الى بيان درجة هذا المقياس ، وأستاذنا الفاضل خبير وهو المجمعى النابه ــ أن من بواكير قرارات المجمع الموقر « أن العرب الذين يوثق بعربيتهم ، ويستشهد بكلامهم هم عرب الأمصار الى نهاية

---

(٢٨) ذاته ص ١٣٨ ، وأســـتاذنا أمامه قول شـــوقى (ديوانه ١٥٣/٢ ، ١٥٧)

بالله يا نسمات النيل فى السـحر هل عندكن عن الأحبـاب من خبر
سريت بها طيفا على من أحبها وهل بالسها فى حالة السقم من نكر

ولا داعى للاستشهاد بالقرآن الكريم ، فنحن على المعاصرة

(٢٩) ذاته ص ١٥١ .

(٣٠) ذاته ص ١٩٧ ، ولا شك أن من محفوظ أستاذنا قول شوقى (ديوانه ٢٣/٢)

آذار أقبل قم بنا يا صاح حى الربيع حديقة الأرواح

(٣١) ذاته ٢٢٩/٢ ، والى الفاضـل قول شـــوقى (ديوانه ٨١/٢ ، ١٣٠ ، ١٣٣ ، ١٥٧) :

ونجيبة بين الطفولة والصـبا عذراء تشربهـا القلوب وتعلق
ونابغى كأن الحشر آخـــره تميتنـــا فيه ذكراكم وتحيينا
ودبابة تحت العباب بمكمن أمين ترى السارى وليس يراها
وليل كأن الحشر مطلع فجره تراءت دموعى فيه سابقة الفجر

ونكتفى بشوقى دون غيره ثقة من أن أستاذنا وقف عنده كثيرا ، فله كتاب فيه وأكثر من اشارة .

القرن الثانى ، وأهل البدو من جزيرة العرب الى آخر القرن الرابع » (٣٢) • وهو الخبير بمن ترخصوا فى الدعوة الى الأخذ عن زعماء البيان فى العصور المختلفة بعد فترة التجديد • وكيف عصف بدعوتهم (٣٣) •

وقد عرفناه رد بشارا ، وهذه عدالة • فأن يقيس على المعاصرة غريب • منه عجيب !

ـ يؤسس الأستاذ لتجديده النحوى بالغاء الاعرابين التقديرى والمحلى ، «ففى مثل (هذا زيد) يقال : (هذا) مبتدأ محله الرفع» (٣٤)

وكأن الرجل ، وقد تشربت أعماقه بأصالة التراث النقى لا يطمئن الى هذا المنهج الذى أسسه تجديدا فينثنى الى أصالة ذاته ذاهلا عن هذه القشرة التى جهد أن يثبت لها جذورا • فيقول فى الماضى المسند الى واو الجماعة ، ونون الاناث : « يقال : انه مبنى على الضم لاتصاله بواو الجماعة ، أو على فتح مقدر لنفس السبب ••• فيقال : انه مبنى على السكون ، أو فتح مقدر لاتصاله بضمير رفع متحرك » (٣٥) ، ويقول ـ فى الماضى ـ : « ويبنى على فتح مقدر لدخول ضمير عليه ، وتغير حركته معه الى السكون أو الضم » (٣٦) •

وهذا اعترف بالأصالة ، وان كان تأسيسه على الصورة الجاهزة العارضة •

---

(٣٢) مجلة (مجمع فؤاد الأول للغة العربية) ج ١/ص ٢٢ عن (رأى فى بعض الأصول اللغوية والنحوية ـ الأستاذ عباس حسن ص١٨) ، وراجع الخزانة ١/٥ ـ وما بعدها • ، علم الدلالة العربى ص ١٢٤ •

(٣٣) راجع الأستاذ عباس حسن فى السابق ص ١٩ ـ ٢٥ والبحر ١/٩٠ ـ ٩١ •

(٣٤) انظر : التجديد ص ٢٣ ـ ٢٤ ، و ص ١٠١ •

(٣٥) ذاته ص ٧٠ • (٣٦) ذاته ٢٠١ •

حـــدود وضـــوابط :

أحد الأسس التى أقام عليها الأستاذ تجديده : « وضع ضوابط وتعريفات دقيقة لبعض أبواب النحو التى لم يتح لها أن تعرف تعريفا سديدا » (١) .

وقد حمل الرجل على النحاة ، فهم على اضطراب . أو خطأ (!) وله الشأن أن يحكم بما شاء . ونقف على شيء مما تحمس له وثقتنا أن فى رؤية العلم . ورويته انصاف وانتصاف .

والأستاذ يضرب مثلا بهذه الحدود الناجعة التى وضعها للمفعول المطلق ، والمفعول معه ، والحال وسنلتفت الى درجتها وغيرها له .

أولا : المفعول المطلق :

قال الأستاذ : « عرفه ابن هشام بقوله : « اسم يؤكد عامله ، أو يبين نوعه ، أو عدده ، وليس خبرا . ولا حالا » (٢) . وقال : وجمع (الخبر والحال) معه فى هذا التعريف يؤكد أن دلالته كانت مضطربة ــ على الأقل ــ فى ذهن بعض النحاة ، لأن لكل من الخبر والحال دلالة تخالف دلالة المفعول المطلق مخالفة جوهرية » (٢) .

ويلحى على هذا التعريف أنه لا يشمل ما ينوب عن المفعول المطلق. قال : « وأدق . وأوضح من هذا التعريف أن يقال : « المفعول المطلق : اسم منصوب يؤكد عامله ، أو يصفه ، أو يبينه ضربا من التبيين » . وتدخل فى كلمة (ضربا من التبيين) جميع الصيغ التى تنـــوب عن المفعول المطلق » (٢) .

---

(١) التجديد ص ٣٠ ، وهو الأساس الرابع .
(٢) ذاته ص ٣٠ ، ٣١ ، وقارن بأوضح المسالك ١/٣٠٥ .

وقبل المقارنة نقدم أمورا عامة :

أولها : أن الحد عند النحاة: ما يميز الشيء عما عداه، والحدود فى عرفهم وعلماء الشرع ليست حقيقة يراد بها الكشف التام عن حقيقة المحدود ، وانما الغرض بها تميز الشيء ليعرف أنه صاحب هذا الاسم، فيكفى أن يحصل التمييز بخواصه الوجودية الثابتة (٣) .

ثانيها : أن المطلوب فى الحد بيان ماهية الشيء لا قصد حصر جميع مفرداته . (٤)

ثالثا : أن النحو ليس ابن هشام وحده ، ولا أوضحه مع ثقتنا بأن فكر ابن هشام ، وتنظيره فى الأوضح وغيره من أصفى الفكر والتأليف النحوى . وأوفرهما تحريرا ، والنظر يقتضى الوقوف على كل ما طرح من حدود فى المفعول المطلق ، وموازنتها بما يرى . ولو فعل لاطمأن الى أن هذا الحد قاله قبل ابن هشام بدر الدين بن مالك وغيره، ولو فعل كذلك لاطمأن الى أن من النحاة من وضع له الحد الذى يمكن أن يقال فيه (الجامع المانع) كما يذكر المناطقة ، (٥) ، وان كنا كما قدمنا نعتبر ذلك فضلا فى التحديد النحوى .

وما لا يقره الأستاذ من اقحام الحال ، والخبر فى التعريف ملمح فطن من ابن هشام ، وغيره ممن احترز به وقد وضحه ابن هشام نفسه بقوله : « بخلاف نحو : (ضربك ضرب أليم) ، ونحو : (ولى مدبرا) (٦)

---

(٣) راجع : ش المفصل ٧٣/٧ ، والايضاح فى علل النحو ص ٤٨ ، ويس ١٧/١ .

(٤) ش الكافية ٢٩٩/١ .

(٥) انظر السابق ١١٣/١ ـ ١١٤ ، والخضرى ١٨٦/١ .

(٦) الأوضح ٣٠٥/١ .

أى أن (ضرب) الثانى ، وان بين النوع بالوصف بعده ، لكنه خبر ، و (مدبرا) • وان أكد عامله فهو حال (٧) •

أما أن التعريف لا يشمل ما ينوب عنه من مرادف ، وغيره كما ذكر فهذه أيضا نظرة عجلى ، فكل النوائب داخلة فى التعريف ، فمثل المؤكد مرادفه ، وما شاركه مادة ، ومثل المبين للنوع • أو العدد صفته وضميره وآلته ، وعدده ، وغيرها ، فجميعها مبينات للنوع باعتبار الأصل •

وأنظر فى النوائب :

سرت يسيرا	=	سرت سيرا يسيرا
سرت أسرع السير	=	سرت سيرا • أسرع السير
(لا أعذبه أحدا)	=	لا أعذب التعذيب أحدا
فهمته ذلك الفهم	=	فهمت الفهم ذلك
(لا تميلوا كل الميل)	=	لا تميلوا الميل كله
تمهلت بعض التمهل	=	تمهلت التمهل بعضه
زرته عشر زورات	=	زرته زورات عشرا
قذفت المخطىء حجرا	=	قذفت المخطىء قذفا بحجر

وهكذا ، وجميعها باعتبار الأصل مبينات للنوع أو العدد ، ولسنا نحاول لى أعناق الأساليب ، ولكنه شىء تفطن له النحاة ، وأرشدوا اليه ، (٨) وعامتها قابلة له ، وبدون مراعاة ذلك الأصل أيضا ، فالنائب كالمنوب عنه حكما ووظيفة • واذا كان الأصل يؤكد • أو يبين نوعا ، أو عددا ، فالنوائب على هذه الدرجة ضمنا ، وهذا ما شمله التعريف قطعا • ومن الاغراب فى الجدل أن يطلب الى التعريف حمل ما يندرج

---

(٧) راجع : التصريح ١/٣٢٤ ، والصبان ٢/١١٠ •

(٨) راجع : المقتضب ص ٥٨٧ ، والسابقين ١/٣٢٥ ـ ٣٢٨ ، ٢/١١٢ ـ ١١٤ •

تحته من صور فرعية فى حضور ، أو احتمال ، فتلك مظنة شـــــطط ، واغراق ، وحسب الحد أن يضوىء ما يقصد منه ، ويكشف عن سماته وهذا شىء يتآزر عليه معالم المنهج النابه •

ولا حاجة بعد أن نكرر ما بدأنا به فى حقيقه الحد عند النحاة ، ولنسمع ابن هشام فى قوله : « انما وقع عليهم الاعتراض بذلك وأمثاله من جهة متأخرى المشارقة الذين نظروا فى تلك العلــوم ، ولم يراعوا مقاصد أرباب الفنون » (٩) •

ونعود الى ذلك التعريف الذى اهتدى اليه الأستاذ ، ووصـــــفه بالدقة والوضوح ، وقد عامت ما رمى به النحاة ، وتعريفهم الســـابق يقول : « اسم منصوب يؤكد عامله ، أو يصفه ، أو يبينـــه ضربا من التبيين » •

فهل أخرج هذا التعريف الحال المؤكدة من نحو : (ولى مدبرا) و « سخر لكم الشمس والقمر والنجوم مسخرات بأمره » ، (أصح مصيخا) • و (أرسلناك للناس رسولا) •

فـــ جيعها « أسماء منصوبة مؤكدة لعلمها » ، وهى أحوال ، وفى نحو : « اشتعل الرأس شيبا » و « تفجرت الأرض عيونا » بين المنصوب العامل ضربا من التبيين ، وهو تمييز •

أما أن يكون ذلك الاسم المنصوب وصفا لعامله ، أو (يصفه) كما يضبط الاستاذ فنقصر عن فهمه وما علمنا أحدا ، ولا أسلوبا يقرر أن المفعول المطلق يقع وصفا لعامله • وكيف • ؟

---

(٩) نقله يس ١/١٨ ـ على التصريح •

ثانيا : المفعول معه :

ولا يقر الأستاذ ما عرف به ابن هشام المفعول معه بأنه : « اسم فضله تال لواو بمعنى (مع) تالية لجملة ذات فعل ، أو اسم فيه معناه وحروفه » (١٠) .

ريجرد الرجل على النحاة بقوله : « فجاءوا بجميع الأحوال التى تكون فيها الواو بمعنى (مع) لمجرد الوهم ، والافتراض ، ولو عرفوا المفعول معه تعريفا دقيقا ما اضطربوا هـذا الاضـطراب ، وأخصر من تعريفهم وأدق أن يقال ... : « اسم منصوب تال لواو غير عاطفة بمعنى (مع) ، وبذا يتعين الباب ، وتصبح صورته فى غاية الوضوح » (١١)

وبتعريفه هذا قال : « خلصنا المفعول معه من الأحوال الأربعة التى يذكرها النحاة فيه خطأ » (١٢) .

أى : حيث لا ينطبق الا على هذه الصورة الواحدة من نحو : « استيقظت وطلوع الشمس » .

ونقول : ما كان النحاة بغفلة عن هذا التعريف الذى وقع عليه الأستاذ ، فقد أدلج اليه هؤلاء النحاة (المضطربون المخطئون) من مئات السنين ، وحسبه ما قاله الزمخشرى (١٣) ، وابن الحاجب (١٤)، وخذ قول ابن عقيل : « هو الاسم المنتصب بعد واو بمعنى (مع) (١٥) ، وهو حد الاستاذ ذاته .

أما أنه « خلص المفعول معه من الأحوال الأربعة التى يذكرها فيه

---

(١٠) الأوضح ١/٣٢٧ .
(١١) التجديد ص ٣٢ ـ ٣٣ .
(١٢) ذاته ص ٣٧
(١٣) ش المفصل ٢/٤٨ .
(١٤) ش الكافية ١/١٩٤ .
(١٥) على الخضرى ١/٢٠٠

النحاة خطأ » ، فنعتذر عنه لأئمتنا الأعلام ، وبداهة الجماعة منزهة عن الخطأ ؛ ولنا فى ذلك ايرادان للتذكرة •

أولهما : أن النحويين لا يذكرون فى باب المفعول معه غير هـذه المسألة التى ذكرها ، وما ينشعب عنها من صور (١٦) •

ثانيهما : أن هذه الوجوه الخمسة ، أو الثلاثة (١٧) انما يذكرونها نصا على حالات الاسم بعد الواو بعامة ، لا على أنه مفعول معه ،يقول السيوطى : « مسائل هذا الباب بالنسبة للعطف والمفعول معه خمسة أقسام » (١٨) •

فالدرس المقارن بين بابين من أبواب النحو ألح على كشف ما يجتمعان فيه ، أو ينفردان ، أو يحسن أحدهما دون الآخر • وهذه سمة من سمات البحث الموضوعى بتوضيح وجوه الشبه أو الافتراق بين استعمالين يشتركان فى أداة ، وشهرتها فى العطف حاملة على التساؤل عنه قطعا لناشىء ولعالم ، فلزم التفريق •

أما هذه الصور التى أنكرها الأستاذ أو (خطأ) النحاة بادراجهم اياها فى باب المفعول معه ، فقد وقفنا معها فى موطن آخر هنا •

ثالثا : الحـال :

وكأنى بأستاذنا وقد اتخذ من حدود ابن هشام فى أوضحه معيارا لحدود النحاة بعامة • ومع تقديرنا للرجل وكتابه فالنحو كذلك غيرهما، واذ يعرف ابن هشام الحال بأنها «وصف فضلة مذكور لبيان

---

(١٦) راجع : المقتصد ص ٦٥٩ ، وش الشذور ص ٢٣٧ ، وشروح الالفية •

(١٧) كما فى قطر الندى ص ٢٥٤ •

(١٨) الهمع ١/٢٢١ ، وانظر السوابق •

الهيئة » (١٩) • ويفسره ، ويخرج محترزاته بقوله : « خـرج بذكر الوصف نحو : (القهقرى) فى (رجعت القهقرى) •

وبذكر الفضلة الخبر فى نحو (زيد ضاحك) •

وبالباقى التمييز فى نحو : (لله دره فارسا) ، والنعت فى نحو : (جاءنى رجل راكب) • فان ذكر التمييز لبيان جنس المتعجب منـه ، وذكر النعت لتخصيص المنعوت ، وانما وقع لبيان الهيئـة ضـمنا لا قصدا » •

وهو تفسير واضح ، وحيث احتاج الحد توضيحا قال الأستاذ : « وهو تعريف غامض ••• وبذلك يصبح تعريف الحال عند ابن هشام هكذا : الحال اسم ليس مفعولا مطلقا ، ولا خبرا ، ولا تمييـزا ، ولا نعتا » وهو بذلك تعريف مبهم ، ولا يوضح ما هية الحال ولا حقيقته ولا علاقة بين الحال فى مثل : (جاء محمد مبتسما) ، والمفعول المطلق فى مثل : (جاء مجيئا) ، وكذلك لا علاقة بينه وبين التمييز فى مثل (محمد كريم خلقا) (٢٠) •

وقد عرفنا القصد من ابن هشام فى الاحتراز عن صورة واحدة من بابى المفعول المطاق ، والتمييز • أى ذلك المصدر الذى يفيد هيئـة ، لا باطلاقه ، (٢١) وذلك التمييز الخاص المشتق ، فهو مبين للهيئة ، وان كان مامحا عرضيا ، فالقصد التأسيسى هو بيان الجنس ، وقد نذكر أنه من أجل الوصفية هذه يعرب كثير من النحاة (فارسا) حالا • وعلى هذا الملمح النافذ من ابن هشام ، ولو عبر أستاذنا على تمثيـل ابن هشام وحده لما ظلم الرجل والنحاة ، وشرح ابن هشام للأزهـرى فى متناول عامة الناس واذا كانت الحدود تؤخذ بتمامها فـلا شك أنه

---

(١٩) الأوضح ١/١٥١ •

(٢٠) التجديد ص ٣٣ •

(٢١) وانظر ش الشذور ص ٢٤٦

بتمام التعريف عند ابن هشام لا يدخل فيه ما يذكر ، وان ذكره توضيحا ، وتدليلا على أن الحد جامع مانع ، وكذا الحدود ما أمكن

وانرجع الى هذا التعريف الذى اهتدى اليه الأستاذ بعد لأى دائب مع التراث النحوى •

يقول : « ولعل من الطريف أن سيبويه والمبرد لا حظا أن الحال يحمل معنى الظرفية ، فاذا قلت : « جاء محمد مبتسما » كان الابتسام صفة لمحمد فى وقت معين • هو وقت المجىء ، أو وقت الفعل فهو صفة مقيدة بزمان معين ، ومن أجل ذلك يحسن أن يوضع له هذا التعريف :

« الحال صفة لصاحبها مؤقتة نكرة منصوبة »

قال : « وبذلك يخرج الخبر ، لأنه ليس صفة مؤقتة ، كما نرى فى نحو :(محمد ناجح) ، وكذلك النعت ، لأنه صفة لازمة كما نرى فى مثل (محمد الشاعر) (٢٢) •

وقديما قالوا : « من مأمنه يؤتى الحذر » ، وبهذا التشدد يهتز بعنف كل ما أسس فى الحال ، وفى منصوب (كان) وأخوتها ، وهذا أمر سنعرض له فى حينه • ولنا هنا أوجه من نظر :

أولا : أن حمل الحال لمعنى الظرفية فهم استقر عليه الفكر النحوى بعامة ، وليس ملحظا لسيبويه ، والمبرد ، ولذا عبر عنها سيبويه بقوله : « الحال مفعول فيها » (٢٣) •

---

(٢٢) التجديد ص ٣٣ ــ ٣٤ •

(٢٣) انظر الكتاب ١١٨/٢ ، والمقتضب ١٦٦/٤ ، والخصائص ٣٨٥/٢ ، وابن يعيش ٥٥/٢ ، وغيرها •

ثانيا : أن الحد الذى وضعه لا يخرج الخبر ، ولا النعت ــ كما ذكر ــ وان بعد عنه التوفيق فى ايرادهما مرفوعين ، والرفع طبعا مخرج بقوله (منصوبة) ، ولعله يدرك فطنة ابن هشام ، واذ يرتكز على التوقيت فلم نقف على أحد يقول بلزوم الخبر والنعت مطردا ــ وان لزما أحيانا ــ وخذ مثلا : (ظننت محمدا مسافرا اليوم) ، و (رأيت رجلا حاملا متاعه) • فـ (مسافرا وحاملا) صفتان لصاحبهما نكرتان مؤقتان منصوبتان • فهل يكونان حالين ؟ لم يقل بذلك النحاة ، ولا الأستاذ نفسه • واعتبره فى غيره من الأساليب المشاكلة •

ثالثا : أنه يشمل ما وقع بعد صيغة التعجب نحو : (أكرم بمحمد متكلما) ، فالحد منطبق عليه ، والأستاذ كغيره يعربه تمييزا •

رابعا : أنه لا يشمل ما يقع حالا من جملة ، أو شبهها من الظروف والمجرورات ، فهى ليست منصوبة ، وقد تنبه الى ذلك ابن هشام فلم يورد النصب فى التعريف « لأن النصب حكم ، والحكم فرع التصور والتصور متوقف على الحد فلزم الدور » (٢٤) •

فان قال الأستاذ : ملاحظ أنها فى محل نصب • قلنا : هذا اعتراف منه بالمحل وبالمتعلق وقد حكم بالغائه ، وقال عنه : « هو تكلف، بل بعد فى التكلف » ، وحق لابن مضاء ان يهاجم النحاة ، وأن يقول فيه : ان الظرف والجار والمجرور هما أنفسهما اللذان يقعان خبرا ونعتا • وحالا » (٢٥) •

وقد عرفت ذلك المتكأ الذى يتكىء عليه الرجل ، ويواجه به النحويين بعامة •

خامسا : أنه لا يشمل الحال المعرفة واللازمة والجامدة ، وغريب أن

---

(٢٤) الأوضح ٣٥٢/١٢ ، وانظر عليه الأزهرى ،ويس ٣٦٦/١ــ٣٦٧

(٢٥) التجديد ص ٢٤ ــ ٢٥ •

يؤسس الأستاذ على هذه الصور الثلاث فى اعتباره نصـــوب (كان) وأخواتها حالا (٢٦) •

وهذه التعريفات الثلاثة أشار اليها فى أساسه المقدم الى المجمع اللغوى ، وناقش النحاة على نحو ما رأينا وأساسه كما قدمنا : (وضع ضوابط وتعريفات دقيقة) • ونتوقف عند حدود أخر لنبين درجتهـا من التوفيق • أو مجانبته :

● الاســم الموصــول :

عرفه الاستاذ بقوله : « اسم يصل بين جملتـــين لا يتم معنى أولاهما بدون الثانية » (٢٧) •

ولم يقله أحد • ولا على الرجل أن يقول ما لم يقل • لو ســـلم له طريقه ، ونشك فى سلامته •

فالنحاة يعرفون الموصول بأنه « ما يفتقر الى صلة وعائد » ،وهو تعريف تشكيلى ، لا توظيفى ــ كما فعل الرجل ــ اذ للاسماء الموصولة خصصوية فى الاستعمال دون غيرها ، فكان الحد بسماتها الاستعمالية أهم منوظيفتها، وانلم يغفلوا وظيفتها وضعا(٢٨)، ومن هذهالخصيصة الاستعمالية أخذت لقبها : (الأسماء الموصولة) ومعروف أن الموصول وصلته بمنزلة اسم مفرد ، ولذا يقررون أن جملة الصلة لا وظيفة لها ولا محل من الاعراب ، قال المبرد : « الصلة من الموصول بمنزلة الدال من (زيد) ، أو الياء » (٢٩) ، وعلى ذلك جميع الناس • (٣٠) •

---

(٢٦) السابق ص ١٣ ، ١٤ • وسنعرض لذلك من بعد •
(٢٧) التجديد ص ١١٧ •
(٢٨) انظر ــ مثلا ــ : أسرار العربية ص ٢٦٩ ، وما بعدها •
(٢٩) الكامل ١/٢٥ ــ بيروت •
(٣٠) راجع : الكتاب ٢/٢٨٣ ، وشرح المفصل ٣/١٣٨ ــ ، والتصريح ١/١٤٠ وغيرها •

واذ قدمنا بهذا يكون التعريف الذى وضعه الأستاذ مجانبا ، فان أراد فانما يصلح لأسماء الشرط ، لا الأسماء الموصولة ، فأين الجملتان فى : (الذى زارك صديق) ، و (عاد الذى سافر) • والأولى اسمية والثانية فعلية لا غير ؟

ولن نورد غير ما استشهد به الرجل ــ « أولئك الذين هداهم الله » • « بشر الذين آمنوا » • « اذكروا نعمتى التى أنعمت عليكم » « بيت طائفة منهم غير الذى تقول » (٣١) ، وجميعه جملة واحدة • وجملة الصلة (الخاضعة) ــ كما يقول ــ لم تخرج الموصول عن حقيقة الافراد ، فهو معها كاسم واحد مركب • فأين الجملتان ــ اذن ــ اللتان ربط بينهما الموصول ؟

وكما قلنا : ان تعريفه لا يصلح الا لأسماء الشرط من نحو : « ما تفعلوا من خير يعلمه الله » • « من يتأن يفهم خيرا » • « مهما تحاول فالفضل للسابقين » • وواضح أن هذه الأسماء ربطت بين جملتين لا يتم معنى أولاهما بدون الثانية ، وهذا تعريفه •

واذا اعتبرنا أصل الموصولات أسماء اشارة ــ كما يقول علماء الساميات ــ (٣٢) فهى كأسماء الاشارة ، وهذه لا تفيد ربطا بين جملتين ، ولذا يجمعهما النحاة فى (المبهمات) (٣٣) •

● النكرة والمعرفة :

عرف الأستاذ النكرة بأنها : « ما ليس لها دلالة معينة » ، مثل : رجل ، وامرأة ، والمعرفة بأنها : « ما لها دلالة معينة » (٣٤) •

---

(٣١) التجديد ص ٢٦١ •
(٣٢) انظر : التطور النحوى ــ برجستراسر ص ٥٣ •
(٣٣) راجع مثلا : الفصول الخمسون ص ٢٣٠ ــ ٢٣١ •
(٣٤) التجديد ص ٨٨ •

وهو حد غير موفق ، فالدلالة فى كل منهما متعينة ، ويفترقان فى المدلول فهو فى النكرة غير متعين وفى المعرفة متعين ، أو كما يقول المناطقة : المفهوم فى النكرة متعين ، والماصدق غير متعين ، وكلاهما متعين فى المعرفة .

وانظر لنحو : (كاتب . مصرى) فهما نكرتان ، وكل منهما يدل على ذات غير معنية موصوفة بصفة معينة ، وكذلك رجل دلالته : ذكر من الانسان ، وامرأة دلالتها : انثى من الانسان ، والماصدق فى كل منهما غير متعين .

● **صيغة المبالغة :**

عرفها بقوله : « هى المبالغة فى اسم الفاعل » (٣٥)

وهذا حد لا يقره أحد من النحويين ، فاسم الفاعل : مادل على ذات ، وحدث ، أو مادل على الحدث وفاعله ، فأحد مدلوليه ذات ، ولا مبالغة فى الذات ، والصواب أن يقال : « هى المبالغة فى الفعل »(٣٦) فهى صيغ تفيد من الكثرة والمبالغة فى معنى فعلها الثلاثى ما لا تفيده صيغة فاعل » .

● **التابع والمتبوع :**

عرف الأستاذ المتبوع بأنه « الاسم الموصوف ، أو اسم الذات والمعنى » .

والتابع بأنه « هو ما يتبعه مما يعينه ، أو يخصصه ، أو يوضحه) (٣٧) .

---

(٣٥) ذاته ص ٢٢٦ .

(٣٦) انظر : التصريح ٦٧/٢ ، والنحو الوافى ٢٤٨/٣ .

(٣٧) التجديد ص ١٢٥ .

وظاهر ما على هذا التعريف ، فالمتبوع ليس وقفا على الموصوف ، بل يكون هذا ، ومعطوفا عليه ، ومبدلا منه ، ومؤكدا • وليس كذلك وقفا على الاسم بنوعيه ،بل يكون فعلا وحرفا ، وجملة نحو : (أفرح وأطرب بالنجاح) ، (قم • قم) • (لا • لا أهمل) • (ومن يفعل ذلك يلق أثاما يضاعف له العذاب) • « فاتقوا الذى أمدكم بما تعلمون• أمدكم بأنعام وبنين » •

وأما كون التابع هو المعين المتبوع • والمخصص الموضح له ، فقد يصلح بعمومه للنعت ، أو التوكيد ، والبيان ، أما النسق ، والبدل فهما خاليان من هذه الدلالة ، « لأنهما لم يوضعا لقصد الايضاح والتخصيص ومجىء البدل للايضاح فى بعض الصور عرضى » (٣٨) •

ولاختلاف وظيفة التوابع التخصصية بما لا يسهل جمعها فى حد يكتفى النحاة بما يتفقن عليه صورة ، وهو الشكل الاعرابى ، فيقولون: التابع هو المشارك ما قبله فى اعرابه الحاصل والمتجدد ، أو : الذى لا يمسه اعراب الا على سبيل التبع لغيره (٣٩) •

● **البـــدل :**

والبدل عنده : « كلمة بدل كلمة أخرى ، وواضح من كلمة (بدل) نفسها أن البدل لا يفيد دلالة جديدة ، فهو نفس المبدل منه » (٤٠)

والحد ــ كما نرى ــ ليس حدا نحويا يصلح للاعتراف به لأمور:

أولها : أن قوله « كلمة بدل كلمة أخرى » يعنى به فى عرف الدارسين

---

(٣٨) انظر : التصريح ٢/١٠٨ •

(٣٩) راجع المفصل ص ١١٠ ، والأشمونى والصبان ٣/٥٧ ، وغيرهما

(٤٠) التجديد ص ٤٠ •

اقامة شيء مقام آخر استبدالا ، ولا يجتمعان ، وما معنـــا لابد من وجودهما لفـائدة .

ثانيا : أن البدل لا يخلو أبدا من دلالة جديدة ، والا كان البـاب جميعه عبثا لا يعقد عليه اعتبار ، ولو لم يكن غير التبيين لكفى (٤١) ،

يقول الأنبارى : «الغرض فى البدل :الايضاح ورفع الالباس»(٤٢) فالغرض : تقرير الحكم . وتأكيده ، وهو المقصود بالنسبة بعد التوطئة لذكره بتعليق النسبة على ما قبله ، وهذا ما يفهمه النحاة . (٤٣)

ثالثها : أن البدل ليس (هو نفس المبدل منه) ، ولو استقام الى درجة ما فى بدل الكل ، فكيف يستقيم فى الأبدال الأخـرى : البعض والاشتمال ، والغلط ، ولسن نفس المبدل منه قطعا (٤٤) .

رابعها : أنه لو كان البدل هو نفس المبدل منه ، لكان تأكيـــدا لا بدلا ، ولنفد من الرضى أنه « لابد أن يكون فى ذكره فائدة لا تحصل لو لم يذكر ... صونا لكلام الفصحاء عن اللغو ، ولاسيما كلامه ــ تعالى ــ وكلام نبيه ــ صلى الله عليه وسلم ــ

وفائدة بدل الكل كما يوضحها الرضى بالاستقراء فى ثلاثة :

ــ كون الأول أشهر ، والثانى متصف بصفة .
ــ كون الأول متصفا بصفة ، والثانى أشهر .
ــ كون الثانى لتفسير بعـد ابهام ، ولذلك لأن للإبهـام أولا ، والتفسير ثانيا وقعا وتأثيرا ليس للاتيان بالمفسر أولا .

---

(٤١) انظر : المقتضب ٤/٢٩٥ .
(٤٢) أسرار العربية ص ٢٢٤ .
(٤٣) راجع : التصريح ٢/١٥٥ .
(٤٤) راجع : المقتصد ص ٩٢٩ .

والفائدة فى بدلى البعض والاشتمال بيان بعد اجمال ، وتفسير بعد ابهام ، لما فيه من التأثير فى النفس ، وذلك أن المتكلم يحقق بالثانى بعد التجوز والمسامحة بالأول • (٤٥)

وواضح أن القصد فى بدل الغلط انما هو التصويب لسهو ، أو نسيان •

واذ وقفنا على درجة الحدود التى استنتها الرجل تأسيسا لنحوه الجديد ، وقد حمل حماته على النحاة ، ولا علينا أن يفعل ، فنظرتنا سواء ، وانتصاف لأفذاذ جاد بهم الدهر يوما • وكأنه ضن بعد بمن يماثل ، ولنقف بعد على ضوابطه ، وتقعيده ، وهى شق ذلك الأساس الذى وضعه ــ كما قدمنا ــ : « وضع ضوابط وتعريفات دقيقة •• » واليك ملامح من ذلك :

ــ يقول الأستاذ : « المضارع لا يؤكد الا اذا سبقه ما يعين أن زمنه مستقبل » (٤٦) •

وليس بهذا الضبط الفضفاض تتناول قضايا النحو الحاسمة الصارمة ، وقد وعدنا بالضبط الدقيق الذى لا ينخرم ، ونقول : ليس تقدم ما يعين الاستقبال كافيا ، والالجاز : « غدا أذاكرن ، والعام القادم أحجن » • ولا يقره أحد ، ولا يضبط عليه • وانما ذلك مرتهن بشرائط يضبطها النحاة فى وجوب • أو جواز ، أو امتناع • (٤٧)

ــ ويقول : « ويتحتم توكيد المضارع اذا كان جوابا لقسم مسبوقا بلام التوكيد » (٤٨) •

---

(٤٥) انظر : ش الكافية ١/٣٣٧ ــ ٣٣٨ •
(٤٦) التجديد ص ٨١ •
(٤٧) انظر مراجع النحو فى هذا الموضع •
(٤٨) التجديد ص ٨١ •

وهذا ضبط لا يصح باطلاقه ، فليست اللام الشرط ، وانما القضية فى الاستقبال ، والملاصقة • فقد يتوفر ما ذكر ، ويمتنع التوكيد ، بأن يكون الفعل للحال ، أو يفصل منه اللام حرف التنفيس (سوف) أو معموله ، فالحال كقراءة ابن كثير : «لأقسم بيوم القيامة» وقول الشاعر :

لئن تك قد ضاقت على بيوتهم ليعلم ربى أن بيتى واسع

والفصل بـ (سوف) نحو قوله :

فوربى لسوف يجزى الذى أسلفه المرء سيئا أو جميلا •

وبالمعمول كقوله ـ سبحانه ـ : « ولئن متم أو قتلتم لالى الله تحشرون » (٤٩) •

ـ ويقول : (أى) ـ أى الموصولة ـ تأتى أحيانا استفهامية » (٥٠)

وكونها استفهامية هو الأشهر ، كأنها موضوعة له ،أما كونها موصولة فهو المناسب لقوله (أحيانا) ، بل ان استعمالها موصولة متنازع فيه • (٥١) •

ـ والظرف غير المتصرف يضبطه الأستاذ بأنه « ما يكون دائما منصوبا ، مثل الجهات الست ، وأمام • ووراء •• وعند ، ودون • وقبل وبعد •• » (٥٢)

---

(٤٩) راجع التصريح ٢/٢٠٣ ـ ٢٠٤ ، والصبان ٣/٢١٥ ، والتذييل ٦/٢٤٦ •

(٥٠) التجديد ص ١١٨ •

(٥١) راجع : المغنى ١/٧٢ ، والهمع ١/٨٤ •

(٥٢) التجديد ص ١٢٠ ، وانظر ص ١١٩ ، ١٧٤ •

ولا يقر الاستعمال ، والضبط وجوب النصب فيها ، بل تجـــر كذلك بـــ (من) ، وعلى ذلك النحاة (٥٣) • وقد يشير الاستعمال الى أن جرها بـــ (من) ليس بأقل من استعمالها منصوبة • « من قبل ومن بعد » ، « من بين أيديهم سدا ومن خلفهم سدا » ، « من ورائهم ملك » •

بل ان اسماء الجهات قد تتصرف بوجوه الاعراب على سعة ، وان ندر فى « فوق ، وتحت » (٥٤) •

ـــ وفى مسرد نعت ما لا يعقل يوضح الرجل ضابطا : « ما لا يعقل انما يجمع جمع تكسير ، أما جمع المذكر السالم ، وجمع المؤنث السالم فهما للعقلاء ذكورا ، واناثا ـــ كما مر بنا ـــ » (٥٥) •

والضبط غريب ، فالعقلاء من النوعين يجمعان كذلك جمع التكسير، وان اختص جمع المذكر السالم بالعقلاء ـــ الا ما حمل عليه من غيرهم ـــ أما جمع المؤنث السالم فلم يقل أحد بقصره على العاقل ، وهـــذا لا يحتاج الى تعليق (٥٦) •

ـــ وفى بناء اسم المفعول من الثلاثى الأجوف يقول : « اذا اكن يائيا ـــ فى المضارع ـــ مثل (يبيع ويخيط) حذفت واو اسم المفعول ، وبقيت الياء الأصلية ، وحذفت ضمة الواو ، وحلت محلها كسرة لمناسبة الياء ، فيقال ••• : (مبيع ـــ مخيط) (٥٧) •

---

(٥٣) راجع مثلا : الصبان ١٣٢/٢ •

(٥٤) راجع : الكتاب ٤٠٧/١ ، والمقتضب ١٠٢/٣ ، والهمع ٢١٠/١

(٥٥) التجديد ص ١٢٦ •

(٥٦) انظر : مثلا الهمع ٢٢/١ ، والأستاذ الفاضل على مذهب القوم كما فى (ص ٩٦ ـــ ٩٧) من التجديد •

(٥٧) التجديد ص ١٠٤ •

وخلل الضبط ظاهر من وجهين :

أولهما : أنه بعد حذف واو (مفعول) (٥٨) الموجود ياء لا واو، فالصواب : (ضمة الياء) .

ثانيهما : أن الكسرة لم تحل محل الضمة على اليـــاء ، بل على الحرف قبل الياء ، وهذه هى المناسبة لا ما يضبطه ، ولو ضبط بما يقوله النحاة : انه قد نقلت ضمة الياء الى الحرف قبلها ، ثم حذفت واو (مفعول) للساكنين ، وكسرت الضمة لتسلم اليـــاء ، ويتحقق التفريق بين اليائى والواوى . (٥٩) لسلم .

وهذا التصرف يعد من خصائص العربية ، وسماتها المقتصدة ، اذ هو من المناسبة الصوتية التى تدخل بدورها تحت الخفة ، ويدخل الجميع تحت عنوان « الاقتصاد فى العربية » ــ كما يرى أحد النابهين المحدثين ، يقول : « اذا كانت الواو ، أو الياء عينا للفعل ، أو الاسم الجارى مجرى المضارع مسبوقة بساكن صحيح ، فعندئذ تنقل حركة الواو ، أو الياء الى الساكن الصحيح قبلها ، نحو : « يقوم ، ويبيع، ومقول ومبيع » (٦٠) .

ــ وفى مصدر الأجوف من غير الثلاثى يضبط : « اذا حذفت واو الفعل الأجوف الرباعى ، والسداسى من مصدرهما عوضت عن التاء، مثل : أعان اعانة استعان . استعانة » ، اذ أصل المصدرين (اعوان، واستعوان » (٦١) .

---

(٥٨) واضح أخذه بمذهب سيبويه فيه .

(٥٩) انظر : المقتضب ١/٢٨٧ ــ ، وش الشـــافية ٣/١٤٧ ، وش المفصل ١٠/٦٦ ــ ٦٧ .

(٦٠) د. تمام حسان . مجلة المجمع ص ٨٤ ــ العدد ٤٧ لسنة ١٩٨١

(٦١) التجديد ص ١٠١ .

وان لم يشمل ضبطه اليائى ــ على ما يضح ــ ففيه اعتراف منه بالأصل فى عين الفعل (واو) واحتفاله دائما بالصورة الجاهزة ، فألف (عاد ، وغاب) تقلب فى المضارع واوا • وياء • (ومضارع الماضى الثلاثى الأجوف تقلب ألفه ، وواوه ، وياؤه بعد ألف اسم الفاعل همزة » (٦٢) •

ــ واذ يضبط الأستاذ لقلب حرف العلة فى الماضى المعتل الآخر فى المصدر همزة مثل : (أبى • اباء ••)

يقول : « وقد يعوض عن الهمزة بتاء ، مثل : (زكى تزكية ، ربى تربية) (٦٣) •

ولا نعرف لهذا الضبط وجها ولا نقلا • اللهم الا ربطا ذهنيا بكلامه السابق ، أما هذه التاء فهى عوض عن ياء المصدر (التفعيل)، وقيل : ليست عوضا عن شىء فان (التفعلة) تأتى مصدر (فعل) صحيحا ، ومهموزا ، ومعتلا ــ كالتجربة ، والتجزئة ، والتربية (٦٤) •

قال الرضى : « أما اذا كان لام الكلمة حرف علة فانه على (تفعلة) لا غير ، وذلك بحذف الياء الأولى ، وابدال الهاء منها ، لاستثقال الياء المشددة •• » (٦٥)

وسواء أقلنا : ان التاء عوض عن ياء (التفعيل) الذى هو قياس مصدره • أم انها ليست عوضا عن شىء ، باعتبار (التفعلة) صورة

---

(٦٢) السابق ص ٧٥ ، ١٠٣ •

(٦٣) ذاته ص ١٠١ •

(٦٤) راجع : التذييل ٦/١٢٥ ، والجاربردى ص ٦٤ ، والتصريح ٢/٧٥ •

(٦٥) ش الشافية ١/١٦٤ •

ثانية لمصدر هذه البنية فهى ليست عوضا عن همزة ، وليس لنـــا أن نحمله على المقياس التجريدى العام الذى يقال به من أن قياس جميع المزيد بكسر أول الماضى ، وزيادة ألف قبل آخره (٦٦) • لتخلفه فى هذه الصيغة ، ومنهاج أستاذنا وكتابه لا يطمئن الى هذه القيـاسات البعيدة •

ـــ ويضبط الأستاذ للأسماء التى تستعمل مذكرة ومؤنثة بقوله: « ومما جاء عن العرب شركة بين الذكر والأنثى ••• عضد ، عجز ، قفا ، روح ••• » (٦٧) •

وقد فهمنا من اللغة أنه ليس لأى منها مذكر ومؤنث حتى يكون هذا اللفظ شركة بينهما ، انما ذاك فى نحو : « فرس ، أرنب • بعير • انسان » (٦٨) • أما ما ذكره فالوجه أن يقال فيه : « ومما جـــاء عن العرب مذكرا ، ومؤنثا » ، اذ التذكير والتأنيث فيه منحيان استعماليان لشىء واحد ، وبذا يعبر اللغويون والنحاة ، ويضبطون • وضـبطهم الصواب • (٦٩)

ـــ ولضبط الصيغة هيئة ومادة • أصالة وزيادة فى ايجـاز بالغ اهتدى اللغويون الى هذا القالب التصويرى المعروف بالميزان الصرفى من مادة (فعل) ولا مشاحة فى نجاعته ، وسهولة الضـبط عليـــه فى الهيئات اللغوية بعامة •صرفا • ولغة ، وعروضا ، وحسبنا أن يذكر أن اسم الفاعل من الثلاثى على (فاعل) ، واسم التفضيل على (أفعل)•• وهكذا • بما لا يخفى على كاتب • أو دارس •

---

(٦٦) ش الكافية للرضى ١٩٢/٢ ، والسابق ١٦٣/١ •
(٦٧) التجديد ص ٩٢ ، وانظر ص ٩٤ •
(٦٨) راجع مثلا : المزهر ٢٢٣/٢ •
(٦٩) راجع السابق ، وأدب الكاتب ص ٣١٢ •

ولكن أستاذنا آثر المهيع الصعب ، فأهمل الضبط بهـذا الميزان الدقيق الواضح ، وسلك الضبط بالتمثيل • فانشعب معه الطـريق ، وتشابكت السبل ، وغامت الحدود والمعالم ، وقد كان ذلك القصـد معلما من معالم نحوه الجديد ، وعليه يعول ، فيبادر فى مستهل كتابه بقوله : « ولم أعن بفكرة الموازين الصرفية أى عناية ، لأنها تدخل على المباحث الصرفية تعقيدا هى فى غنى عنه » (٧٠) •

ولا نملك الزعم أن استاذنا قد وفق الى درجة طيبة فى منهجه هذا فقد ألجأه الى تعبير محتمل ، والى تمثيل مسرف ، (٧١) والحـاح فى ضبط غير حاصر •

وانظره فى صوغ مضارع الثلاثى : « وهو مثل الماضى• اما مفتوح الأوسط • أو مضموه ، أو مكسوره » (٧٢) والمضارع بزيادة حـرف المضارعة صار على أربعة ، ولا وسط له • وان كان كلامه باعتبـار الأصل • ولا يسعفه المنهج ، ولو ضبط بحركة العين لكان أدق •

ويضيق منهجه عن الحصر والتقنين ، فى نحو :

« ما دل على عيب أو لون يأتى على صيغة (الحور) مثـل : الحول ، والعرج » •

« ما دل على اضطراب يأتى على صيغة (الخروج) مثل « الدخول والسـجود » •

---

(٧٠) التجديد ص ١١ •

(٧١) انظر : مثلا الصفحات ٦٠ ـ ٦١ ، ٩٨ ، ١٠٠ ، ١٠١ ، ١٠٣ ، ١٣٧ ، ٢٥١ • وغيرها •

(٧٢) ص ٥٩ •

« اسم المرة يأتى على صيغة (قعدة) ، و (اسم الهيئة يأتى من الثلاثى على صيغة (جلسة) .

(تكثر اسماء فعل الأمر بمعنى الأمر ، ومنها صيغة تطرد هى صيغة (دراك) .

وكذا ضبطه . وهو كثير (٧٣) . وما فيه لا يخفى

وقد نعتقد أن الرجل لم يطمئن كثيرا لهذا المنهج الجديد ، فيحن للمنزع السوى القديم فيضبط به ، واسمعه يقول فى صوغ اسمى الزمان والمكان: «يصاغان من المضارع مضموم الحرف الثانى،ومفتوحه على مثال (مقعد) ــ بفتح أوله ، وثالثه ... ويصاغان من المضارع (مكسور العين) على مثال (مجلس) (٧٤) .

وفى الممنوع من الصرف : « اذا كان على وزن (فعل) ... اذا كان على وزن (فعلان) ... اذا كان على وزن (أفعل) (٧٥) .

أفتراه بعد فى قوله : « ولم أعن بالموازين الصرفية أى عناية..»؟ وليته ألوى عليها بكل عنايته فلو فعل لكان أيسر وأوضح .

تفسير وتمثيل :

والحق أن الأستاذ الفاضل لم يسرف فى تفسير وتعليل الظاهرة اللغوية ، فأنسه بالسماع غايته فى غالبه فلم يشتط رفضا كابن مضاء وهو أثيره ، ولا اعتمادا مغربا ككثير من القدماء . فكان طريقه قواما ،

---

(٧٣) انظر الصفحات ١٠٠ ــ ١٠١ ، ١٠٢ ، ١٠٦ ، ١١٢ ، ونحوه فعل د. محمد حسين فى (النحو المعقول) راجع مجلة المجمع العدد ٢٧ لسنة ١٩٧١ (ص ٢٤ ــ ٥٩) .

(٧٤) ص ١٠٧ .

(٧٥) انظر ص ٢٢١ ــ ٢٢٢ .

واذ نعترف باستواء تعليله ان أفاء اليه ، نورد شيئا من تعليله آوى فيه الى ركن من عشب ، وهو الذى وعدنا بأنه نحى عن كتابه « كل هذه المتسلقات والأعشاب التى ملأت كتب النحو » (٧٦) ، وسنقف على معياره فيه .

ـ قال ـ فى عدم لحوق نون التوكيد الخفيفة المضارع حال التثنية : « لأن نون الرفع ستحذف لها ، فتلتقى بساكن ، ولا يجتمع ساكنان فى العربية ، فيمتنع حينئذ أن تلحق بالفعل » (٧٧) .

ولا نون للرفع فى المضارع حال النهى ، ولا فى الأمر فلا الباس، ولو اعتل بالسماع وحده لكان أنجع ، كما قال سيبويه : « هذا لم تقله العرب ، وليس له نظير فى كلامها » (٧٨) .

أما القياس فلا يرفضه ، ولا تستقر هذه العلة ، وان قال بها كثير من النحاة ، فاجتماع الساكنين له حضور فى العربية من نحو : «ومحياى» ، « ألم . المر . المص . كفهيعص » (٧٩) ، بل هو القياس فى كل همزة استفهام داخلة على فيه الألف واللام : « آلان وقد عصيت قبل » . « آلذكرين حرم أم الأنثيين » . « آلله أذن لكم » (٨٠) ؟

ويونس والكوفيون يجيزونه على هذا المقياس بابقاء النون ساكنة أو مكسورة ، فيقال : « اضربان » بسكون النون ، وكسرها . وخرج عليه قراءات (٨١) .

---

(٧٦) ص ٥ .
(٧٧) التجديد ص ٨١ .
(٧٨) الكتاب ٣/٥٢٧ ، وانظر : الانصاف م ٩٤ .
(٧٩) من فواتح السور .
(٨٠) راجع : النشر ١/٣٧٧ .
(٨١) راجع : التصريح ٢/٢٠٧ .

قال ابن جنى : « وليس ذلك فى الادراج بالممتنع فى الحس ، وان كان غيره أسوغ فيه منه من قبل أن الألف اذا أشبع دها صار ذلك كالحركة فيها » (٨٢) .

ـ وحيث تفتح تاء التأنيث لألف الاثنين يعلل الرجل الفتح بقوله : « كأنه لوحظ فى «عدتا» أن ألف الاثنين مضافة الى تاء التأنيث ، لذلك فتحت ، لالتقاء الساكنين » (٨٣) .

والتقاء الساكنين انما هو فيه علة حركة بعامة ، ولذا تكسر هذه التاء مع أى ساكن آخر : « عدت الفتاة » . « قالت : اسمع » ، وكذا الشأن فيها ، الا اتباعا لضم لاحق فقد تضم : « قالت اخرج » أما خصوصية الفتح فلألف الاثنين ، اذ لا يكون ما قبلها الا مفتوحا. ولعل فى «كأنه» و و «مضافة» توسعا تضيق به لغة التقعيد النحوى.

ـ ويفسر الرجل الجليل الوجهين فى همزة « سماء » حال التثنية بقوله : ومر بنا أن «سماء» من الأسماء المشتركة بين المذكر والمؤنث (٨٤) ، ولذلك يجوز فيها القلب وعدمه ، فتقول : « سماءان، وسماءان » (٨٥) .

ولا علاقة بين التذكير والتأنيث ، والقلب أو التصحيح ، والعلة ـ كما يعرف ـ أن الهمزة منقلبة عن واو . فتصح . أو ترجع الى أصلها فى التثنية فـ «دعاء» مصدرا ، أو علما لمذكر . أو لمؤنث فيهما

---

(٨٢) الخصائص ١/٩٢ ، وانظر : اللغة بين المعيارية والوصفية ص٦ ٤ ـ ٤٧ .

(٨٣) التجديد ص ٧٢ .

(٨٤) كذا عبارته ، وانظر مامر فى رقم (٦٧) ، والصواب : (بين التذكير والتأنيث) .

(٨٥) التجديد ص ٩٤ .

هذان الوجهان فى التثنية ، وكذا ما كان على شاكلته مما كانت همـزته فى الأصل واوا أو ياء (٨٦) •

ـ وفى ضم فاء الأجوف الواوى من باب « نصر » مع ضـمين الرفع المتحرك : « عدت • عدتم » يقول : « وكأن الفتحة حينئذ تحولت الى ضمة استعدادا لمـا سيحدث لها فى المضارع والأمر » (٨٧) •

ولو فسر الرجل بتفسير النحاة لأحكم ، ولو اطردت مقولته كذلك لكان انجازا يحمد له اجتهادا ، ولكن ينغص عليها :

أن المـاضى صيغة مستقلة لها ما يختص هيئتها من تغيـير ، وما حملت بنية سر التغيير فى بنية أخرى •

وفضلا عن فقهنا أن المضارع والأمر فرعان عن الماضى فقـد يحملان فى ذاتهما ما يرشح لتغيير فيعتلانه دونه • وكذلك هو ، فالعين « أو الألف ـ على لغة أستاذنا » تحذف من المـاضى بعلتـه ، وتبقى فيهما الا اذا سكنت لا مهما لجزم ، أو بناء ، فتحذف : « لم يعـد • عد » • فالعلة ذاتية ، والصحة فيه ليست عينها فيهما ، وان اتحدث صورة ، فلا معنى ـ اذن ـ للتمهيد بالضمة فى المـاضى اشارة لمـا سيحدث فى فرعيه •

واذا صح ذلك فرضا • وشكلا فى مثل : «بعت» ، اذ هى مكسوره فى ثلاثتها : « يبيع ، بع » فماذا يفسر الأستاذ « نمت • ينام • نم » « نلت • ينال • نل » « خفت • يخاف • خف » «هبت • يهاب • هب»؟!

---

(٨٦) انظر : ش المفصـل ١٥١/٤ ، والصبان ١١٣/٤ ، والتصريح ١٩٥/٣ •

(٨٧) التجديد ص ٧٥ •

وجميعها مكسورة فى الماضى مفتوحة فى الآخرين • ولماذا لم يستعد بالكسر فيه لهما ؟

ان الحركة على الفاء لها وظيفة اشارية ، أو تعويضية ، فالمحذوف ــ وان كان مسببا ــ فقد شاءت عبقرية اللغة أن تنصب دليلا على مادته ، أو هيئته ، وهذا ما فهمه النحاة ، ونظرهم فى ذلك أثقب ، وفطنتهم ألمح مما يراود جيلنا •

فالضم فى «قلت» اشارة الى أن المحذوف واو ، والكسر فى «بعت» اشارة الى أن المحذوف ياء ، والضم فى « طلت » ، اشارة الى المادة والهيئة معا ، أى أن المحذوف واو مضمومة ، والكسر فى « نلت • وخفت ، وهبت ، ونمت » اشارة الى حركة العين المحذوفة ، أما مادتها • فتكفل بالاشارة اليها اشتقاقات أخر ، ولسنا فى حاجة الى سرد تصور النحاة فهو فى ميسور التناول (٨٨) •

● أما أن الألف فى الماضى «عاد» تحول فى المضارع« يعود » الى الواو ، فهذا لم يقله أحد الا بعض المحدثين ، فقد قنع الدرس النحوى بأنها فى المضارع ترد الى أصلها ، كما قنعنا بأن الألف لاتكون أصلا فى كلمة « اسم متمكن أو فعل » • وانما هى زائدة أو منقلبة •

ولقد قربنا من مدرجة التعليل عند الأستاذ ، وبلونا ما يحف بسالكها ، ولندن من تمثيله ، والتمثيل فى منهجه من أعمدة تأسيسه التجديدى ، اذ من أسسه « حذف زوائد كثيرة » لأبواب وشروط يعقد

---

(٨٨) وليراجع ــ مثلا ــ : و المقتضب ٣٤/٤ ، والمقتصد ٣٣٤/١ ، والخصائص ٣٤٣/٢ ، وش الشافية للرضى ٧٨/١ ــ ٨٠ ، والجار بردى ص ٤٤ ــ ٤٦ •

لها المصنفون فى النحو ، فالأمثلة تغنى فى تمثلها واستيعاب صـــورها دون حاجة اليها ، والى الشروط التى يذكرها النحويون (٨٩) ٠

واذا كان هذا ميزان التمثيل عنده فاعتقادنا أن طريقه زاحمه شىء فى كثير من مراحله ٠ وهذا شىء منه :

ـ مثل الأستاذ لـ «لكن» المخففة ، وعدم اعمالها بقوله : «زيد ذكى لكن كســول » (٩٠) ٠

والصواب أن «لكن» فى تمثيله هى العاطفة ، فالمخففة ـ ســواء اعتمدنا اعمالها كما يرى بعض النحاة أم اهمالها ، كما يرى الأســتاذ وكثيرون وهو الراجح ـ هى المتلوة بجملة اسمية ، أو فعلية ٠

قال ابن هشام : « فان وليها كلام فهى حرف ابتداء لمجرد افادة الاستدراك » وليست عاطفة ٠٠٠٠ وأن وليها مفــرد فهى عاطفــة بشرطين : أن يتقدمها نفى ، أو نهى ٠٠٠ وألا تقتــرن بالواو ٠ فان قلت : « قام زيد » ثم جئت بـ «لكن» ، جعلتها حرف ابتداء ، فجئت بالجملة ، فقلت : « لكن عمرو لم يقم » ، وأجاز الكوفيون «لكن عمرو» على العطف وليس بمسموع (٩١) ٠

فما ذكره الأستاذ من كونها المخففة من الثقيلة لا يتجه على كل مذهب ، بل لا يعتمد كونها عاطفة الا على رأى الكوفيين ، اذ هى بعد ايجاب ، والموجبة يلزم أن يليها جملة مضادة لمــا قبلها (٩٢) ٠

---

(٨٩) انظر : التجديد ص ٣٤ ٠

(٩٠) السابق ص ١٤٩ ٠

(٩١) المغنى ١/٢٢٦ ـ بتصرف ، وانظر : الجنى الدانى ص ٥٨٦ ـ

(٩٢) انظر المقتضب ١/١٥٠ ، ٤/١٠٨ ، واصــلاح الخلل ص ٩٤ ، والانصاف م ٦٨ ٠

ولكن التضاد فى تمثيله يسوغ الاغضاء عن شرطها واعتبارها عاطفة .

ـ ذكر فى الرباعى المجرد المزيد بحرف « تمسكن . تجورب . تشيطن » (٩٣) .

وجميعها ثلاثى مزيد بحرفين :

أما «تمسكن» فجذره «سكن» ، فالتاء والميم زائدتان ، قال القياس : «تسكن» ، وهو الأفصح الأكثر الا أنه جاء هذا الحرف على «تمفعل» (٩٤) ، وقال ابن عصفور : وزيدت «الميم» من الأفعال فى «تمسكن» ، والدليل على زيادتها أن «تمسكن» من لفظ المسكين ، والميم فى «مسكين» زائدة ، وأيضا فان أكثر كلام العرب على «تسكن» (٩٥).

وأما «تجورب» فزائد التاء والواو ، وان كان فارسى الأصل «كورب» فهو معامل معاملة «جوهر» فواوه للالحاق ، قال سيبويه : « وجورب ألحقوه بفوعل » (٩٦) .

وأما «تشيطن» ، فهو ثلاثى مزيد فيه التاء ، والياء ، أو النون على خلاف فى تصور اشتقاقه من «شطن، أو شاط » (٩٧) ، وعلى كل فهو مزيد بحرفين .

---

(٩٣) التجديد ص ٦١ .

(٩٤) اللسان (سكن) ، وانظر : الكتاب ٤/٢٨٦ .

(٩٥) الممتع ١/٢٤١ ـ ٢٤٢ ، وانظر : أضواء على لغتنا السمحة ص ١٦٦ ـ ١٦٧ .

(٩٦) الكتاب ٤/٣٠٣ ، وانظر اللسان (جهر) وما يأتى .

(٩٧) انظر السابقين ٤/٢٨٦ ، وشطن ، سيطر ، واعراب ثلاثين سورة ص ٧ .

وقد نص على الثلاثة ابن الحاجب فى قوله : وملحق بـ «تدحرج»، نحو : « تجورب ، وتشيطن ، وتمسكن » فهن ثلاثية مجردة ، زيدت التاء للمطاوعة ، والواو • والياء ، والميم الحاقا • وهذا تقرير النحاة بعـــامة (٩٨) •

ـ وللأعلام المرتجلة التى يكثر فيها الجمود مثل الأستاذ بـ « عمرو • زيد • سعاد • حاتم » (٩٩) •

والنحاة يعرفوننا أن العلم المرتجل هو ما اخترع لمسماه من غير استعمال سابق • أى : ما لم يسبق له استعمال قبل العلمية فى غيرها، كـ «سعاد» (١٠٠) ، والمنقول ما سبق استعماله فى غير العلمية ، وهذا صادق على « زيد ، وعمرو ، وحاتم » فالأولان منقولان عن المصدر ، والثالث عن وصف • فـ «عمرو» فى الأصل مصدر «عمر» : عاش ، وبقى زمانا طويلا ، وقد كثر القسم به (١٠١) ، وورد فى كتاب الله « لعمرك انهم لفى سكرتهم يعمون » ، وواوه خطا للفرق ـ كما لا يخفى ـ •

و «زيد» فى الأصل مصدر « زاد يزيد » (١٠٢) •

و «حاتم» اسم فاعل من الحتم : احكام الأمر ، ومن أظهر معانيه : الحاكم الموجب للحكم (١٠٣) •

---

(٩٨) راجع : ش الشافية للرضى ١/٦٨ ، والجاربردى ٣٩ ، ٢٠٢ ـ ٢٠٣ ، والممتع ١/٩٨ ، ٢٦٢ والمنصف ١/٣٥ •

(٩٩) التجديد ص ٩٩ •

(١٠٠) راجع ابن يعيش ١/٣٢ ، والصبان ١/١٣١ •

(١٠١) راجع : اللسان (عمر) ،

(١٠٢) انظر : التصريح ١/١١٥ ، والخضرى ١/٦٥ •

(١٠٣) راجع : اللسان (حتم) •

فالثلاثة ــ كما ترى ــ منقولة ، وليست مرتجلة ، بل نقل عن سيبويه : أن الأعلام جميعها منقولة ، ولا يضر على هذا الجهل بما نقلت عنه (١٠٤) .

ــ للصفة المشبهة مثل بـ « حذر » (١٠٥) .

وما نعتقده أنه صيغة مبالغة ، اذ هو من متعد على « فعل » ــ بكسر العين ــ وقد ذكره الأستاذ نفسه للمبالغة (١٠٦) ، كما ذكر أن فعل الصفة المشبهة دائما فعل لازم (١٠٦) .

ــ ولصيغة المبالغة بـ « حداد . بقال . سماك . شحاذ » (١٠٧)

والظاهر كونها للنسب ، اذ لا أفعال لها . وان كانت الصيغة فى النسبة محمولة عليها فى المبالغة ، وهى فى هيئتها تسعف بهذه الدلالة ، حيث كانت لتكثير الفعل ، وصاحب الحرفة مداوم لحرفته ، مكثر منها. والفرق كما ذكرت انعدام الفعل فى صيغة «فعال» التى للنسبة (١٠٨)

وذلك فى العربية أكثر من أن يحصى (١٠٩) ، وان ورد لبعضها فعل فالقصد الراهن الى النسبة ، وان لوحت بالمبالغة ضمنا .

واذا كانت هذه لا أفعال لها فهى للنسبة ، وصحيح أنه تقرر صحة اشتقاق الفعل اللازم من الجوامد على باب «نصر» (١١٠)،

---

(١٠٤) انظر يس ١/١١٦ .
(١٠٥) التجديد ص ١٠٥ .
(١٠٦) نفسه ص ٢٢٦ ، ٢٢٧ .
(١٠٧) نفسه ص ١٠٤ .
(١٠٨) انظر كتابنا : النسب فى العربية ص ١٤٣ ــ ١٤٤ ، وما فيه من مصادر .
(١٠٩) راجع : الكتاب ٣/٣٨١ ، والمقتضب ٣/١٦٣ ــ ١٦٤ .
(١١٠) محاضر جلسات المجمع ص ٦٩ ــ لسنة ١٩٦٩ عن الأستاذ عباس حسن ٢/٦٠٠ .

ولكنها ليست على معنى ما يمكن أن يشتق لها من أفعال • فهى بالنسبة أشـــــبه (١١١) •

ـ فى اسم الآلة مشتقة وجامدة ذكـر الأسـتاذ « ميضـــأة ، مئذنة ، ابريق ، منارة ، وعاء ، زير • كوز • طشت » (١١٢) •

والذى نعرفه ويعرفه غيرنا أن الآلة : الأداة التى تسـتخدم فى ايجاد معنى المصدر ، والميضأة ، والمئذنة ، والمنارة ، مواضع ، وسواها أوان • وأوعية ، ولا نفهمها أدوات •

ـ ذكر الأستاذ أن اللغة لم تفرق دائما بين الذكورة والأنوثة ؛ فقد تضع لهما اسما واحدا كما فى (أرنب وعقاب ، ضبع ، صقر ، نسر ، أفعى ، حية ، عنكبوت ، ، فرس) (١١٣) •

وليس جميعها عليه ، فقد فرقت فى بعضها بالتاء كعموم التفريق ، أو باسم آخر ، وربما استعمل بعضها فى المذكر والمؤنث لخفته ، وثقل الاسم الموضوع للآخر مذكرا ، أو مؤنثا •

فالصقر أنثاه : صقرة ، والأفعى مذكرها « أفعـــوان » ، وفى الحديث : « تطرق اطراق الأفعوان » والفرس قد يقال فى أنثـــاه : فرسة ، والضبع مذكرها : الذيخ ، والضبعان ـ بكسر الضاد ـ وفى الحديث : « فيمنحه الله ضبعانا أمدر » ، والحية • مذكـرها : حى ، وحيـوت (١١٤) •

ولا ننكر استعمال اللفظ لهما • ولكن ذلك الاستعمال على غـير ما وضعت اللغة •

---

(١١١) راجع : أضواء على لغتنا السمحة ص ٩٦ •
(١١٢) التجديد ١٠٧ ـ ١٠٨ •
(١١٣) ذاته ص ٩١ •
(١١٤) راجع اللسان فى مواده ، والمذكر والمؤنث للفراء •

ـ فى معانى التاء ـ دلالتها على طائفة ـ مثل : « صوفية ، وشافعية ، ومعتزلة . » . وقال : « ولعل اللغة لذلك ألحقتها بصيغ بعض الجموع ، مثل : « ... أساتذة ، تلامذة » (١١٥) .

ولا مانع من اعتقاد كون التاء فى نحو : « صوفية ... » دالة على جماعة ، وان كانت فى أصلها للتأنيث فهذه صفة لموصوف محذوف لزوما للعلم به « جماعة ، أو طائفة » . وكأن التاء استعمالا مسئولة عن هذه الدلالة . أما التاء فى « أساتذة ، وتلامذة » ، فلا دلالة لها على الجمع ، فالدلالة للصيغة ، وانما هى عوض عن ياء الجمع الأقصى : « أساتيذ ، تلاميذ » ، ولما كانت عوضا عن الياء كان بينهما معاقبة ، فلا تسقطان معا ، ولا تثبتان معا (١١٦) .

ـ قال الأستاذ : « « ونسوة : اسم جمع للنساء » (١١٧) » ، وذلك سهو ، والصواب أن «نسوة» اسم جمع لامرأة ، أما النساء فجمع « نسوة » .

قال سيبويه : « نساء جماع نسوة » ، وليس نسوة بجمع كسر له واحد (١١٨) .

وقال المبرد : نسوة من «امرأة» بمنزلة نفر من رجل (١١٩) .

---

(١١٥) التجديد ص ٩٥ .

(١١٦) انظر : المقتضب ١/٢٤٣ ، وش المفصل ٥/٩٨ ، وش الكافية ٢/١٦٤ .

(١١٧) التجديد ص ١٥٥ .

(١١٨) الكتاب ٣/٣٧٩ ،

(١١٩) المقتضب ٢/٢٩١ ، وانظر : اللسان (نسا) ، وليس ص ٢٣٢.

ـ فى بدل الاشتمال مثل الأستاذ بـ « خالد ثيابه نظيفة • على كلامه بليغ ••• » (١٢٠) •

قال : «فالمبدل منه •• يشتمل على المبدل ، لأنه يرتبط به •••» •

والذى عليه الناس أن ما فيه الضمير مبتدأ ثان ، والأستاذ نفسه عليـــه (١٢١) ، ولا ندرى أعن انعطاف عن الأول • أم هو رأى ثان له فى كتاب اقتضى منهجه ، وطريق صاحبه البعد عن هذه المفـــاوز الغـــائمة •

والظاهر كونه مبتدأ ثانيا • لأمور :

أولها : أنه لا بد فى بدل الاشتمال من مراعاة امكان فهم معنـــاه عند الحذف ، ومن ثم جعل « أعجبنى زيد أخوه » بدل اضراب لا بدل اشتمال ، اذ لا يصح الاستغناء عنه بالأول ، ولا بد من حســـن الكلام على تقدير حذفه (١٢٢) •

ثانيها : أن النحاة بعامة يشترطون اشتمال عامل البدل عـــلى معناه اشتمالا اجماليا ، ولذا سمى بدل اشتمال ، ولذا توقف النحـــاة عند « زيد ماله كثير » اذا أعرب «ماله» بدلا من «زيد» ا لاأن يقـــال الابتداء مشتمل على «زيد» مجازا ، وعلى ماله حقيقة ، وعورض بأن المجاز والحقيقة من صفات الألفاظ،والابتداء ليس من الألفاظ (١٢٣) •

---

(١٢٠) التجديد ص ١٣٠ ـ ١٣١ •

(١٢١) السابق ص ١٣٩ ، ١٤٢ •

(١٢٢) انظر : يس ١٥٨/٢ •

(١٢٣) ذاتـه •

ثالثها : أن الاشتمال ــ وان سهل تصوره فيما سبق ــ لا يتأتى فى نحو : « أنت أختك مسافرة » « محمد أبوه أستاذ » ، اذ لا اشتمال بوجه ، ولا تعنى مجرد العلقة اشتمالا •

واذ حررنا أن ذلك هو الأظهر ، فلا يمتنع البدل ، اذ لا مانع أكيدا منه ، وعلى الاعتبارين ورد قول عبدة بن الطبيب :

فما كان قيس هلكه هلك واحد ولكنه بنيان قوم تهدما

فالرفع فى « هلك واحد » على خبر المبتدأ الثانى ، والنصب على خبر « كان » ، و « هلكه » بدل اشتمال (١٢٤) •

ــ وقد شق علينا فهم الأستاذ الفاضل ، ليعمم قاعدته : أن كل منصوب بعد «أفعل» التفضيل تمييز ، فمثل بـ « على أدبا أحسن منه علما» ، « حسن خطيبا أروع منه شاعرا » (١٢٥) •

وأعرب المنصوبين تمييزين •

وهذا التركيب يشهر عن النحاة بما فضل فيه شىء على نفسه أو غيره باعتبار طورين ، ومكتنفا «أفعل» فيه من المنصوبين لم يذهب فيهما أحد أنهما على التمييز ــ على الرغم من وفرة مصادرنا فى ذلك ــ وانما هم على الحالية سواء اعتبر العامل «أفعل» ــ وهو الراجح ــ أم «كان» التامة مقدرة •

---

(١٢٤) انظر : ابن يعيش ٣/٦٥ ، والصبان ٣/١٣٢ •

(١٢٥) التجديد ص ١٩٠ ، وانظر ص ٢٢٨ •

وقيل على الخبرية لـ «كان» الناقصة المقدرة (١٢٦) ، وسواء اعتبرا حالين ، أم خبرين • فهما من واد واحد ، فالحال خبر فى المعنى وصفة لصاحبها (١٢٧) •

والأستاذ لا يعترف بـ «كان» الناقصة ، فمنصوبها عنده حال ـ على ما سنعرف ـ فاذن لو أخذ بمذهب النحاة ، ومذهبه هنا لكان المنصوب حالا من كل وجه •

ولسنا نرفض التمييز هنا عن تقليد ، وتشيع ، بل نراه لا يصلح لأمور :

أولها : أن كلا من المنصوبين وصف للموصوف ، وهيئة ، فـ «حسن» هو الخطيب ، والشاعر ، و «على» هو الأدب والعلم ـ مبالغة ـ وان مازت احدى الصفتين عن الأخرى فيه درجة•وافادة الوصف والهيئة هو من الحال ، ولا ضير فى وقوعها جامدة فهى واقعة كثيرا فى هذا الأسلوب •

ثانيها : أن المعنى على الحرف «فى» ، وهذه سمة الحال،فالمعنى: « على فى حال أدبه أحسن منه فى حال علمه ، وحسن فى حال خطابته أحسن منه فى حال شعره •

ثالثها : أن هذا المنصوب متعدد ، والحال تتعدد ، وقد قرر النحاة أن التمييز لا يتعدد ، لأن الحال مبينة لهيئة الشىء ، والهيئات تتعدد،

---

(١٢٦) انظر : الكتاب ١/٤٠٥ ، والمقتضب ٣/٢٥١ ، وحواشيه ، والتصريح ١/٣٨٣ ، والأشباه ٤/٢٦٧ .

(١٢٧) انظر : ابن يعيش ٢/٥٦ ، والصبان ٢/١٨٣ •

وكذا الأخبار ، والصفات ، أما التمييز فمبين للذات ، وهى لا تتعدد (١٢٨) .

رابعها : يقول سبحانه : « قالوا : لو نعلم قتالا لاتبعناكم هم للكفر يومئذ أقرب منهم للايمان » والظرفان « للكفر ، للايمان » حالان (١٢٩) ، والتمييز لا يكون الا اسما ، ولا يقع شبه جملة أبدا ، وعلى ذلك النحاة ، والمسموع (١٣٠) ، والتركيب على شاكلة ما سبق ، وما موقع الظرفين فى نحو : « محمد فى عماه أنشط منه فى البيت » ، و « على لدى والده أطوع منه لدى أمه » ؟ هل يكونان الا حالين ؟

وقد عرفنا مستوى التركيب السابق . والأستاذ أطلق القاعدة فى كل منصوب بعد «أفعل» التفضيل فيعرب تمييزا من نحو : « العلم أهم من المال ثروة » ، ولا مشاحة فيه حيث كان محولا عن المبتدأ — كما يقول النحاة — وهى علامة واضحة ، وكذا يفيد معنى التمييز فى ايضاح ما أبهم من صفة .

وطردا لقاعدته يمثل أيضا بـ « زيد أفضل من أخيه مبينا ، وعلى أكثر الطلاب سائلا ، حسن خير زملائه مجيبا » . فالمنصوب تمييز . يقول : « ويرى بعض النحاة أن تعرب الأسماء المشتقة بعد صيغة التفضيل حالا ، لأن الأصل فى التمييز أن يكون جامدا لا مشتقا ، ولكنه

---

(١٢٨) انظر : المغنى ٢/٨٩ ، والأشمونى ١/٤٥١ .

(١٢٩) انظر : ش الكافية ١/٢٠٨ .

(١٣٠) راجع ما سبق من مصادر ، وللأستاذ التونسى بحث ضاف فى (أضواء على لغتنا السمحة ص ١٨٩ — ١٩٢) . والأشباه ٢/١٨٠

كثيرا ما يأتى التمييز مشتقا ، مثل : « لله دره فارسا ، وأولى أن يعرب المشتق بعد اسم التفضيل كالجامد تمييزا طردا للقواعد » (١٣١)

ولسنا نعرف القواعد المطردة الا تبنى على الأصول لا الشواذ، ومجيء التميز مشتقا ليس بذاك الكثير الذى يراه ، وعلى فرضه فمنهم من يعربه حالا لاشتقاقه ، ومن يراعى الدلالة يقول به تمييزا ، وهو الحكم مع اعتبار علامته ، فـ «فارسا» تقترن بـ «من» ، فيقال : « لله دره من فارس » • وهذه علامة التمييز ، ودلالته كذلك تبيين الذات لا الهيئة •

يقول ابن عقيل : « انه تمييز لا حال — على الصحيح — اذ لم يقصد به الدلالة على الهيئة ، بل التعجب من فروسيته ، فهو لبيان المتعجب منه ، لا لبيان هيئته » (١٣٢) •

فالقضية ليست فى مجرد الاشتقاق بل فى قصده الدلالى ، وخصوصيته اللفظية • وقد عرفنا من سمات الحال أنها وصف،واخبار، وهى صاحبها معنى ، وتقدر بـ «فى» • ولا تصلح معها «من»•وذلك صادق على ما قاله : ومثل به ، فيقال : «زيدمبين • على سائل • حسن مجيب» ويقال : « زيد فى بيانه أفصح من أخيه ، وعلى فى سؤاله أكثر من الطلاب ، وحسن فى اصابته خير زملائه » •• وهكذا •

فقد تبين أنه حال قطعا ، أما كونه تمييزا فلا يصلح ، لما قلنا فى علامته ، ولو روعى ذلك الفرق بين التمييز • والحال ما اضطرب فقههما لدى كثيرين (١٣٣) •

---

(١٣١) التجديد ص ١٩٠ •

(١٣٢) ص ٢٣٥ ، وانظر : التصريح ٢/٣٩٧ •

(١٣٣) وراجع : (أضواء على لغتنا السمحة ص ١٩٨ ، وما بعدها ، مجلة العربى — العدد ٢٤٢ ، يناير ١٩٧٩ •

اعـــراب • واغـــراب :

نفهم أن القصد الأهم من النحو معرفة الاعراب الحاصل فى الكلام بسبب العقد والتركيب ، وأن السمة البارزة للنحو العربى أنه نحـــو اعرابى ، فملاك منهجه العام توظيف الصيغ وتبيان العلائق بينهـــا ووظيفة النحوى الوقوف والايقاف على العلاقة بين عنـــاصر التركيب صورة ، وبين هذه وداخلها كذلك (١) • فليست المهمة ترفا شـــكليا يســـهل الاغضاء عنه •

ولقد كان من أسس التجديد عند أستاذنا « أن الاعـــراب ليس غاية فى ذاته بل هو وسيلة لصحة النطق ، فاذا لم يصح نطقا لم تكن حاجة اليه » (٢) ، وعلى هذا التأسيس ألغى اعراب «كم» بوجهيها ، وأسماء الشرط ، والاستفهام و « لا سيما » « اكتفاء بأن الاسم بعدها يكون مجرورا ومنصوبا • ومرفوعا » • وذلك « لأن اعرابها لا يفيد شـــيئا فى صحة النطق فضلا عما فيه من صعوبة » (٣) •

وهذا قرار من الأستاذ لا يؤمن التعجل بمشـــايعته ، فما للأداء الصوتى والشكلى وحده يكون الاعراب ، والا لمـــا كان ثمة معنى لاعراب المبنيات بعامة ، أو ما ثلها من خفيات الاعراب ، فاعـــرابها لا يؤثر فى صحة نطقها ، ولا ندرى السر فى تخصيصه بما ذكر دونهـــا ، وكل على شاكلة ، وما كان النحاة حين أجهدوا أنفسهم فى اعراب نحو هذه الأسماء يغفلون أن هذه الجهود لا تؤثر عليها فى ذاتها ، اذ هى مبنية ، ولا يؤثر توظيفها فى أى موقع على « صحة النطـــق » الذى يتعلق به أستاذنا ، وانما الأثر فى صياغة أسلوبها عموما ، وذلك مرتهن بادراك

---

(١) راجـــع : الاعراب ســـمة العربية الفصـــحى ص ٩ ، والاعراب والتركيب بين الشكل والنسبة ص ١١ •

(٢) التجديد ص ٢٦ •

(٣) ذاته ص ٢٩ ، ٣٠ •

وظيفتها • أى باعرابها حتما ، وادراكه المؤثر فى تقـــويم التركيب مبنى ، ومعنى ، والا فلماذا يختلف الأسلوب فى مثل :

كم كتابا قرأت كم كتابا قرأته ؟
كم رجل عاشرت كم رجل عاشرته
من تكرم أكرمه من تكرمه أكرمه
م اتقرأ أقرأ ما تقرأه أقرأه •

وملاحظ أن فقه هذه الهاء والحاقها متوقف على اعراب المتقـدم ان مفعولا فلا ضمير وان مبتدأ فالضمير، فاعرابها ــ اذن ــ هو المؤثر فى صياغة الأسلوب بعدها ، ولا تخفى الاضافة الدلالية المركبـــة فى الأســـلوب الآخر •

وليس ذلك التأثير مقصورا على التركيب بعدها ، بل هو منجـر كذلك على لواحقه ، فالابدال فى مثل :

كم مالك : أعشرون أم ثلاثون ؟
كم أنفقت : أعشرين أم ثلاثين ؟
ما صنعت . أخيرا أم شرا ؟
ما صنعته : أخير أم شر ؟
من يحج : ــ ان زيد • وان عمرو ــ أحج معه
من أقابل ــ ــ ان زيدا • وان عمرا ــ أكرمه (٤) •

فالأسماء أبدال من «كم ، ومن ، وما » ، واختلاف اعـرابها من رفع نصب انما هو راجع الى اعراب «كم» ، واســـم الشرط ، أو الاستفهام قبله ، فقد أدركنا ما لاعرابها من أثر فى دلالة التـــركيب وصياغته أى أن « صحة النطق » متوقفة على الاعراب • والشـواهد

(٤) راجع : التصريح ٢/١٦٣ ، والصبان ٣/١٣٠ •

عليه كثيرة ، وخذ قوله سبحانه : « كم تركوا من جنات وعيون،وزروع ومقام كريم ، ونعمة كانوا فيها فاكهين » (٥) •

وقد قرأ أبو رجاء بالنصب فى «نعمة» عطفا على «كم» (٦) ، فكيف تفهم هذه القراءة الا بالرجوع الى وظيفة «كم» فى تركيب الجملة • أى اعرابها ؟

ولربما اختلف المعنى ، وبقى الأسلوب جميعه دون تغيير ، والمفرق هو ملاحظة وظائف صيغه • أى اعرابه من مثل : « ما أسعدك هذا الضحى » ، اذ يحتمل التعجب ، والاستفهام والنفى ، والأسلوب باق بأجزائه على صورته ، والمفرق هو الاعراب حتما •

أما « لا سيما » وقد ذكر الأستاذ الوجوه الثلاثة فيما بعدها اكتفاء « ولا داعى لتكلف النحاة فى اعرابها ، وفيم كل هذا العناء » (٧) • ونقول : توجيه هذه الوجوه الثلاثة مؤد حتم االى النظر فى اعراب « لا سيما » ، فلا بد من الالتفات الى ما انصرف عنه وأعرض •

★ ★ ★

هذا • وقبل التوقف عند القضايا الفكرية التى طرحها أستاذنا وشكلت منهجه ، يجمل العرض — والحديث عن الاعراب — لبعض ملامح اعرابية طبق بها ، وكان للبحث فيها نظر :

— ذكر الأستاذ أن «حوالى» تنوب عن ظرف المكان (٨) •

---

(٥) الدخان : ٢٥ — ٢٧ •
(٦) راجع : البحر ٨/٣٦ —
(٧) التجديد ص ٢٧ — بتصرف •
(٨) ذاته ص ١٧٦ •

وما نقطع به أنه ظرف مكان ، وهى لغة فى «الحول» ، يقال : « حوله ، وحوليه ، وحواليه ، وحواله » (٩) .

ـ كما ذكر أن « وسط » ـ باسكان السين ـ نائب عن ظرف المكان (١٠) .

والتحرير أنه بالاسكان ظرف لا غير ، قال ابن يعيش : « فاذا أردت الظرف أسكنت ، واذا أردت الاسم فتحت » (١١) ، وجعل بعضهم التحريك فى الظرف ضرورة ، وجوزه آخرون سعة والأولى تخصيص كل بما هو له من اسكان فى الظرف ، وفتح فى الاسم تمييزا ، فالقول على أن ساكن السين ظرف ، وليس نائبا عنه (١٢)

ـ أعرب الأستاذ «عامة» ، «وخاصة» مفعولا مطلقا فى : « هذا أمر للناس عامة ، هذا الكتاب لى خاصة » ، وقال : « لا يعرف كثيرون أنها مفعولات مطلقة » (١٣) .

والظاهر فيهما الحالية ، فـ «عامة» كـ «كافة،وطراوجميعا» من الألفاظ التى يغلب مجيئها حالا (١٤) .

فهى حال من «الناس» ، وليس مفعولا مطلقا ، وكذلك «خاصة» واشتقاقهما واضح ، والمفعول المطلق مصدر ، وانما ينوب منابه صفته ، والصفة لا تنوب عن الموصوف الا اذا كان معتادا ذكرها معه (١٤)

---

(٩) راجع : الكتاب ١/١٤٢ ، واللسان (حول) ، وش الكافية ١/١٩٨١ .

(١٠) التجديد ص ١٧٦ .

(١١) ش المفصل ٢/١٢٨ .

(١٢) راجع : المقتضب ٤/٣٤١ ـ ٣٤٢ ، والرضى ١/١٨٩ ، والأشباه ٢/١٧٨ .

(١٣) التجديد ص ٢٤١ .

(١٤) راجع : الكتاب ١/٣٧٦ ، ٣٧٧ .

وصحيح أنهما يمكن اعرابهما مفعولا مطلقا لكن فى تركيب تقدم فيه عامل فيكونان نائبين عن المفعول المطلق من نحو : « وليتك الامر عامة ، ومنحتك الكتاب خاصة » على أن التقدير : « تولية عامة ، ومنحة خاصة » ، فحذف الموصوف ، ونابت عنه صفته مفعولا مطلقا

أما فيما مثل فيتعين أن يكونا حالين ، قال أبو حيان ــ فى قول الله : « واتقوا فتنة لا تصيبن الذين ظلموا منكم خاصة » (١٥) ــ : « خاصة : أصله أن يكون نعتا لمصدر محذوف أى : اصابة خاصة ، وهى حال من الفاعل المستكن فى «لاتصيبن» ، ويحتمل أن يكون حالا من « الذين ظلموا » ، أى : مخصوصين بها » (١٦) .

ــ أعرب الأستاذ « عيونا ، وشجرا » فى : « وفجرنا الأرض عيونا » ، و « غرست الأرض شجرا » بدل بعض من كل » (١٧) .

وهذا فهم لم نقف عليه لغيره الا فى رأى خافت لابن أبى الربيع (١٨) ، والناس على أنه تمييز وزعمه بدل بعض من كل لايسلم من وجوه :

أولها : أن العرب تلتزم فيه التنكير ، وبدل البعض لا يلتزم فيه ذلك (١٩) .

ثانيها : أن بدل البعض يلتزم فيه ضمير يعود على المبدل منه ، ويبعد أن يكون هنا مقدرا : منها أو فيها ، اذ لم تذكر العرب ذاك الضمير فى أسلوب من أساليبها ، فضلا عن أن المعنى ليس عليه ، فالقصد على

---

(١٥) الأنفال : ٢٥ .
(١٦) البحر ٤/٨٥ .
(١٧) التجديد ص ١٣٠ .
(١٨) انظر : البحر ٨/١٧٧ ، والتصريح ٢/٣٩٧ .
(١٩) راجع : يس ٢/٣٩٧ .

المبالغة بجعل الأرض جميعها كالعيون مبالغة ، وجميعها شجرا مبالغة، وليس ذلك المعنى مؤدى بقصـــد التبعيض ، ولذا قال الزمخشرى : « جعلت الأرض كلها كأنها عيون تتفجر ، وهو أبلغ من قولك : وفجرنا عيون الأرض ، ونظيره فى النظم : « واشتعل الرأس شيبا » (٢٠) .

ثالثها : أن بدل البعض انما هو بدل الجزء من كله ، وهذا ما يقره الأستاذ نفسه (٢١) ، والعيون ليست من جنس الأرض ، والشـــجر كذلك، وهذا واضح ، ولا يصح أن يتلمس فيه مجرد علاقة وملابسة والا كان مثل : « واشتعل الرأس شيبا » بدل بعض ، أو هو وما معنا بدل اشتمال ، ولم يقله أحد ، فضلا عن رده بما تقدم ، وبما يأتى .

رابعها : أن توهم البعضية فيما سبق ، وما شاكله لورود الطرف الأول منصوبا ، ولتحول ذلك الأسلوب الى آخر هو نفسه معنى لمـا صح الا النصب ، فهل يصح ــ فى : « عجبت من تفجير الأرض عيونا، ومن غرس الأرض شجرا » ــ الجر على بدل البعض ؟ ، وهل يصح الرفع عليه فى : « فجرت الأرض عيونا ، وزرعت الأرض شجرا » ــ ببناء الفعلين للمفعول ــ ؟

لعل السماع ، والحس لا يقرانهما . واذا لم يكن الا النصب مع اختلاف اعراب ما قبله فهو التمييز المحول عن المفعول لغرض عرفناه، وهذا التحويل والنقل يعده الدرس الحديث من خصـــائص العربية « التى تحتال به على مواجهة تناهى الألفاظ والأنماط ، وعدم تنـــاهى المعانى .. » (٢٢) .

---

(٢٠) الكشاف ٣٧/٤ ، وانظر : البحر ١٧٧/٨

(٢١) ص ١٣٠ .

(٢٢) انظر : د. تمام حسان ــ مجلة المجمع العدد ٤٧ لسنة ١٩٨١ ص ٧٨ .

خامسها : ــ وهو من الغرائب ــ : أن الأستاذ يقرر كغيره من النحاة من مواضع التمييز المنصوب بعد صيغة التعجب ، نحو : « ما أحسن الروض أزهارا • ما أجمل الأسكندرية بحرا • » وغيرها (٢٣) ولا فرق صناعة بين هذا ، وما نحن فيه الا ما تقتضيه طبيعة كل تركيب ، ولكن المنصوب هو المقصود فيهما ، وهو محول عن المفعول • فالأصل : « ما أحسن أزهار الروض • ما أجمل بحر الأسكندرية » ، والتحويل انما هو لقصد دلالى ــ كما يضح ــ ألا قال عنه كذلك : انه بدل بعض ؟ ، وليكن التمثيل أحد وأصرح • ان قلنا : « ما أطول محمدا يدا • ما أغزر أحمد علما ، ما أشمخ عليا جسما » ، فلو كان الأمر على منهاجه لأعربت (يدا) بدل بعض و (علما) بدل اشتمال ، و (جسما) بدل كل (١) ، وهذا كله خرط قتاد • وضرب فى مهمة لا يتناهى •

ــ فى « نعم الشاعر زيد » ــ أعرب الاستاذ « زيد » بدل كل من « الشاعر » ، وقال : « فزيد هو نفس الشاعر » (٢٤) •

وهذا مذهب ذهب اليه ابن كيسان • (٢٥) واتهم صناعة بلزومه، وعدم صلاحية احلاله محل الأول وليس ذا شأن البدل فيهما ، وقد أجيب عن هذين • (٢٦)

وقد تيم هذا المذهب بعض المحدثين كذلك ، فقال : « الأحسن أن يكون بدل كل من كل على جميع الاعتبارات ، لأن المراد من البدل هو المراد من المبدل منه ، ومن العجيب أن يكون هذا رأى قلة من

---

(٢٣) التجديد ص ١٩٠ •
(٢٤) التجديد ص ١٣٠ •
(٢٥) انظر : ابن كيسان النحوى ص ١٣٩ •
(٢٦) راجع : يس ٢/٩٧ ، والخضرى ٢/٤٤ •

النحاة مع وضوحه ، وقوة انطباق قواعد البدل عليه ، وعدم تناقضه مع قاعدة أخرى » (٢٧) • وقد ارتضيناه عهدا ، ثم تكشف لنا بعد خطورة الاستهواء ببريق عاجل ، وما كان النحاة قاطبة ــ غير ابن كيسان ــ عاجزين أن يدركوا ما توصل اليه • بل قد أشاحوا عنه ادعاء معنوى تفرضه طبيعة هذا الأسلوب ، ولا تتناهى عند حد الصناعة ، أو الشكل الظاهرى له ، وهذه تنفى كونه ذلك البدل لأمور :

أولها : أن بدل الكل هو الأول معنى ، ولذا يسمى : (المطابق) ، اذ هو بدل الشيء من مطابقة معنى (٢٨) •

وان كان هذا شأنه فلا يصلح هنا ، اذ الشرط فى المخصوص : أن يكون أخص من الفاعل • لا مطابقا له • ولا أعم منه ، فلا يقال : « نعم الرجل • الرجل » للتساوى ، ولا : « نعم المسلم الرجل » ، لأن الثانى أعم ، فلا يتحقق التفصيل بعد الاجمال ، ولا التخصيص بعد التعميم ، وهو المراد من هذا الشكل التعبيرى مبالغة (٢٩) •

ومعلوم أن الفاعل فى هذا الأسلوب لا يكون الا جنسا حقيقة أو مجازا ، و (أل) فيه هى الجنسية ــ على التحقيق ــ فالمخصوص بعض ذلك الفاعل دلالة ، لاندراجه تحت عمومه ، وذكره بعد تخصيص له ، فهو من ذكر الخاص بعد العام ، وهذه سمة خاصة لتركيب معقود للمبالغة ، قال ابن يعيش : « فالألف واللام هنا لتعريف الجنس ، وليست للعهد •• ولو كانا للعهد لم يجز وقوعه فاعلا نعم أو بئس •• » (٣٠)

---

(٢٧) النحو الوافى ٣/٣٥ •

(٢٨) راجع : المقتصد ص ٩٢٩ ، والتصريح ٢/١٥٦ •

(٢٩) انظر : ابن يعيش ٧/١٣٧ ، والخضرى ٤٤٢ •

(٣٠) ش المفصل ٧/١٣٠ ، وراجع : الهمع ٢/٨٥ ، ومن الغريب أن الأستاذ عباس حسن قال : اذا المراد هو الجنس كله طبقا للرأى الأغلب ، ولذا ذكر شرط خصوصية الفاعل (النحو الوافى ٣/٣٦٣) • وربما تكشف عجبه الآن بما ذكرنا به من عدم أخذ الكثرة بهذا الرأى •

ولما قدمت .. قيل : انه بدل اشتمال ، لاشتمال الفاعل عليه وغيره (٣١) .

وهو رأى لا يثبت ، اذ الشرط فى بدل الاشتمال : أن يكون به ضمير يربطه بالمبدل منه ، وهو هنا مفتقد ، ولم يسمع .

ثانيها : أن هذا المخصوص يتقدم فيعرب مبتدأ ، بل قالوا : هو الأصل فى التعبير (٣٢) ، فيقال « زيد نعم الرجل » والبدل فى جملة مناظرة لو تقدم لا يصلح مبتدأ نحو : « جاء الأستاذ محمد » ، ولو قيل : « محمد جاء الأستاذ » لم يجز ، اذ لا رابط . أما فى الأولى فالرابط العموم الذى يشمل المبتدأ . (٣٣) .

ثالثها : أنه يقال : « نعم الرجل أنت . ونعم الرجال أنتم » ، ولا يجوز ابدال الضمير من الظاهر بدل كل . قال ابن مالك : « لأنه لم يسمع عن العرب لا نثرا ولا نظما » (٣٤) .

رابعها : أنه يقال : «نعم رجلا زيد» ، وهذا الأسلوب لايقل شهرة عن الأول ، والفاعل فيه ضمير مستتر ــ كما يعرف ــ تقديره (هو)، ولا يصح ابدال المخصوص منه ، لأن ابدال الظاهر من ضمير الغائب المستتر لا يجوز (٣٥) .

---

(٣١) راجع : الصبان ٣/٣٧ ، والهمع (نفسه) .

(٣٢) راجع : الخضرى ٢/٤٣ .

(٣٣) ولعل فى هذا ما ينفى القول بأن (أل) فى هذا الأسلوب عهدية ، اذ لو كانتها لما صح التقدم . حيث ينعدم الربط بين المبتدأ وخبره .

(٣٤) انظر: التسهيل ص١٧٢، والهمع٢/١٢٨، وانظر الأستاذ عباس حسن (النحو الوافى ٣/٦٥٨) فلعل من كلامه نفسه ما يقنع بأن المخصوص (أنت) لا يصلح أن يكون بدلا .

(٣٥) انظر : الصبان ٣/١٢٨ .

خامسها : أنه يقال : « نعم الرجل كان زيد » ــ بدخول (كان) على المخصوص ، (٣١) والبدل لا يدخل عليه ناسخ ، ولا داعى لأن نذكر أن البدل على نية تكرار العامل ، وأن العامل فيه هو العامل فى المبدل منه ، ولو كان المخصوص بدلا لما صح دخول (كان) عليه ، اذ فيه تزاحم عوامل .

فالوجه الذى لا مقنع بغيره أن المخصوص لا يصلح الا مبتدأ ، والجملة قبله خبر ، أو خبرا لمبتدأ محذوف . وبهما قال جمهور النحاة (٣٧) .

بين الرفض والاباحة :

للأستاذ الفاضل معياره ــ الذى قد يكون خاصا ــ فى رفض أو قبول على غير ما يعتقد الناس ، أو جمهورهم فقد يحجر على استعمال وارد ، وينال منه ، وقد يبيح فيما لا يستعمل بما لا تقره عليه رؤية ولا رواية ، وبين هذين البعدين سيكون الحديث هنا :

(أ) رفض . ومحاصرة :

ــ فى دخول اللام فى جواب (ان) الشرطية قال : « ويقيس كثير من الكتاب (ان) على « لو » فيظنون أن اللام تدخل على جوابها ، وهو خطأ شائع ينبغى عدم الوقوع فيه » (١) .

وعلمنا ــ وهو جد متواضع ــ يرى أن هذا الاستعمال فصيح ، ــ وان قل ــ له ما يشجع عليه من سماع ، وقياس :

---

(٣٦) ذاته ٣/٣٣ .

(٣٧) انظر : الكتاب ٢/١٧٦ ــ ١٧٧ ، والمقتضب ٢/١٩ ، ومعانى الزجاج ١/١٤٧ ، وغيرها .

(١) التجديد ص ٢١١ .

أما السماع فنحو قول أبى بكر ــ رضى الله عنه ــ : « يا معشر الأنصار • ان شئتم أن تقولوا : آويناكم فى ظلالنا ، وشاطرناكم فى أموالنا ، ونصرناكم بأنفسنا اقلتم • » (٢) ، وقول عبد الله بن عنمة :

فان تجزع عليه بنو أبيه لقد فجعوا • وفاتهم خليل (٣)

وقد صرح به على تقدير « لو » ، ترقيا من الشك الى الجزم (٤)، وقد يحسن على تقدير قسم ، فيقال : « ان خرجت لقد خافت » ، وفى قوله ــ تعالى ــ : « وان لم تغفر لنا وترحمنا لنكونن من الخاسرين » قال أبو حيان : (لنكونن) جواب قسم محذوف قبل (ان) ، كقوله : « وان لم ينتهوا عما يقولون ليمسن » (٥) • وقال سيبويه : « لو قلت : ان أتيتنى لأكرمنك » •• جاز ، لأنه فى معنى : « لئن أتيتنى لأكرمنك » (٦)

وأما القياس • فلأن (لو) قد تحمل على (ان) للتعليق فى المستقبل ، فترادف (ان) ، فلا مانع من حمل (ان) على (لو) فى اقتران جوابها باللام ، وتفارض الأحكام باب واسع فى اللسان العربى ، (٧) فلا نهوض للقول بتخطئته ، وقد عرفناه واقعا فى فصيح الكلام •

---

(٢) زهر الآداب للحصرى ص ١٠ •

(٣) الأصمعيات ص ٣٧ ، وقد روى عليه الوشاء ص ٥٩ (الموشى) قول جميل :

حلفت يمينا يا بثينة صادقا فان كنت فيها كاذبا لعميت

ومنه قول الشنفرى (شرح لامية العرب ص ٤٧) :

فان تبتئس بالشنفرى أم قسطل لما اغتبطت بالشنفرى قبل أول

(٤) عن شفاء الغليل ص ١٧٦ •

(٥) البحر ٤/٢٨١ ، وانظر : التبيان ص ٤٥٣ ، والمغنى ١/١٩٣ •

(٦) الكتاب ٣/٦٥ ــ ٦٦ ، وانظر : حاشيته •

(٧) انظر : الكتاب ٣/٥١٦ ، والتصريح ٢/٢٥٥ ، وش الكافية ٢/٤٠٤ •

ـ والصفة المشبهة تنصب الاسم الظاهر فى نحو : « محمد الحسن الفعل » ، فيرفض هذا التركيب بتنظير ضاغط محاصر ، قال : « وأجازوا أن تنصب (الفعل) فى هذا المثال على التشبيه بالمفعول به، وهو تشبيه خطأ ، لأن فعل الصفة المشبهة دائما فعل لازم ، وليس معقولا أن تصبح هى متعدية دون فعلها » (٨) .

ولا ندرى ماذا فى ذلك ؟ على الرغم من قناعته فى أفعال المقاربة ـ وهى لازمة ـ بأن جملة المضارع معها مفعول به ـ على ما سيأتى ـ ولماذا لا يراه تمييزا كالكوفيين ، أو على نحو ما ذهب اليه هو نفسه فى أسلوب الاختصاص ؟

والأستاذ يعد ذلك من افتراض النحاة ، فقضى عليهم بما سمعت، وانما هم ـ رضى الله عنهم ـ واصفوا مسموع طبقوا عليه أدواتهم، ولهم مستندهم الرائق من سماع ، وقياس ، يقول النابغة :

ونمسك بعده بذناب عيش أجب الظهر ليس له سنام

فقد روى بنصب (الظهر) ـ كما روى برفعه وجره ، ويقول آخر :

ولقد أغتدى . وما صقع الديك على أدهم أجش الصهيلا

فالصهيلا منصوب بالصفة المشبهة (أجش) ، ويقول عمر بن احى:

أنعتها أنى من نعاتها كوم الذرى وادقة سراتها

فـ (وادقة) صفة مشبهة من (ودقت السرة : اذ دنت من الأرض

---

(٨) التجديد ص ١٢٠ .

من السمن) ، وقد نصبت ما بعدها • قالوا : أن كانت نصبت المعمول حال اضافته الى ضمير موصوفها ، فعند عدم الاضافة أولى • (٩)

وما نرى من التوسعة فى اللغة الحجر على أسلوب وارد ، لغيبة وجه القول فيه • أو وجهة تفسيره ، وكان بالوسع الرجوع الى النحاة فيه ، قال سيبويه : « تقول : « هو الحسن الوجه » • وهى عربية جيدة • قال الشاعر (الحارث بن ظالم) :

فما قومى بثعلبة بن سعد ولا بفزارة الشعر الرقابا (١٠)

قال الأنبارى : « ولا خلاف فى أن الجمع (شعر) أضعف من واحده فى العمل ، لأن الجمع يباعده عن مشابهة الفعل ••• واذا عمل جمع (أفعل) مع بعده فالواحد أولى أن يعمل » (١١)

ولقد أدركت ما فى كلام الأستاذ من معيارية حادة ، وتعلق مستوثق بنظرية العامل ، وقياس الفروع على الأصول فى العمل ،وهى النظرية التى أبعد هو وبعض المعاصرين وفاء ومشايعة لابن مضاء فى الحمل عليها ، وعزوا اليها كل ما فى النحو من تعقيدات (١٢) •

أما وأن الأمر وقف على العمل • والاعمال ، فقد فسره النحاة بما فيه المقنع ، فالقضية قضية حمل على الشبيه والمناظر ، وقد ألمحنا قبل أن تقارض الأحكام فى اللسان العربى موفور معتمد (١٣) ، يقول

---

(٩) راجع : الاقتضاب ٣٤٣ ، ٣٤٤ ، والانصاف م ١٥ ، وش الكافية ٢/٢١٠ ، ويس ١/٨٤ الصبان ٣/١١ ، والخزانة ٨/٢٢١ ـ ٢٢٢ •

(١٠) الكتاب ١/٢٠١ ، وانظر المقتضب ٤/١٦١ ـ ١٦٢ ، والمقتصد ص ٥٤٨ ، وش المفصل ٦/٨٨ •

(١١) الانصاف م ١٥ ص ١٣٣ •

(١٢) انظر : المدارس النحوية ص ٣٠٥ •

(١٣) راجع ما مر قريبا ، والمغنى ٢/١٨٨ ـ

ابن يعيش : « حملوا هنا الصفة على اسم الفاعل فنصبوا بها ، وان كانت غير متعدية ، كما حملوا اسم الفاعل على الصفة المشبهة ، حيث قالوا : « مررت بالضارب الرجل » (١٤) .

وقد أحكمه ابن هشام فقال ــ بعد أن رد كونه مفعــــولا به ، وتمييزا ــ : « تعين ما قلنا من أنه مشبه بالمفعول به ، وذلك أنه شبه (حسن) بضارب فى أن كلا منهما صفة تثنى ، وتجمع وتذكر وتؤنث وهى طالبة لما بعدها بعد استيفاء فاعلها ، فنصب الوجه ، على التشبيه بـــ (عمرو) فى قولك : « زيد ضارب عمرا » (١٥) .

وذلك من تقارض الألفاظ المتناظرة ــ كما قدمت ــ معـــــروف ، فاسم الفاعل ذو اللام لا يضاف الى معموله المجرد من (أل) فلا يقال: « هذا الضارب محمد » ــبجر محمدــ ويجوز اذا كان المعمول بـــ (ال) مع علمنا أن ما فيه (أل) لا يضاف ، وانما جاز فى اسم الفاعل حمـــلا على الصفة المشبهة فى نحو : (الحسن الوجه) ، وكذلك حملت الصفة المشبهة فى نصب معمولها عـــــلى اسم الفاعل فى نصب معمـــوله ــ وهو الأصل فيه ــ ، قال ابن جنى : « أفلا ترى كيف صار كل واحد من الموضعين علة لصاحبه فى الحكم الجارى عليهما جميعا » (١٦) .

وقد اطمأننا الى أن حمل الشىء على شبيهه ــ وان لم يكنه ــ أصل من أصول اللغة ، وللشبه الصورى سلطان معتـــــد به فى الأداء العـــــربى .

واذ لم يتكشف لأستاذنا وجهه ، حتى أنكر الأسلوب ، وهو لغة،

---

(١٤) ش المفصل ٦/٨٥ .
(١٥) ش الشذور ص ٢٤٤ .
(١٦) الخصائص ١/١٨٣ . وانظر : النحو الوافى ٣/٢٨٢ .

قال عنها سيبويه : « انها عربية جيدة » ، وخطأ النحاة فى اجتهادهم لوصفها ــ وهم على الصواب ــ فى اعتبارهم المنصوب مشبها بالمفعول به • فماذا يقول عن مذهب الكوفيين ــ عدا الكسائى ــ فى منصوب صيغة التعجب نحو : « ما أكرم محمدا » • وهم يقررون أن (أفعل) فيه اسم ، وقد انتصب ما بعده على التشبيه بالمفعول به ، لوقوعه بعد ما يشبه الصفة المشبهة ، أو لوقوعه بعد ما يشبه الفعل صورة (١٧) •

وقد خبرناه يؤسس كثيرا على مذهب أهل الكوفة ؟

وان لم يأخذ بهذه الوجهة لهم فيما يشبهه من منصوب صيغة التعجب ، فايأخذ بوجهتهم هنا وبعض البصريين فى كونه تمييزا ــ وان كان معرفة ــ ، وقد رأيناه يشد على هذا المذهب حتى نحا منحى فريدا فى عد المنصوب فى أسلوب الاختصاص تمييزا اعتمادا على تصريح الكوفيين فى وقوع التمييز معرفة (١٨) ــ أو قد كان بوسعه أن يقول بزيادة (أل) ، واعتبار المنصوب تمييزا ، وقد قيل بكل هذه الثلاثة (١٩) •

لقد علمنا الأستاذ ، وصنوه الأجلاء أن مهمة النحوى واللغوى لا تعدو أن تكون وصفية « ومنهج البحث فى اللغة ينبغى أن يقوم على الاستقراء والوصف لا على القياس • والمعيار » (٢٠)

وقد قنعنا بورود هذا الأسلوب فى كلام فصيح ، وليس من اثراء اللغة الحجر عليه ، ومحاصرته •

---

(١٧) انظر الأشمونى والصبان ٣/١٨ •
(١٨) سنقف مع هذه الوجهة له من بعد •
(١٩) انظر المصادر السابقة • وابن يعيش ٦/٨٥ •
(٢٠) اللغة بين المعيارية والوصفية ص ٤٢ •

ـ واذ ينقل النحاة جواز النصب على المفعول معه فى نحـو : (جاء زيد وعمرا) ، فيمنعه الرجل مخالفا لجمهورهم ، فيقول : « وفى رأينا أن هذه الحالة مثل سابقتها (أى • أشترك زيد وعمرو) يتعـين فيها العطف » (٢١) •

وليس الأمر على ما أعتقد ، فالمقيس عليه يتعين فيه العطف،لأن ما بعد الواو عمدة ، فالفعل (اشترك) يقتضى تعددا • فلابد منه ولو بطريق العطف • (٢٢) ، أما المقيس فليس بذاك حتى يتحتم عطفه ،وما كان النحاة فى ذهول عن هذا البعد اللفظى حتى يجمعوا على جـواز النصب ، ولعمرى ان هذه من المسائل التى تفسح للدلالة استحقاقها فى تشكيل التركيب ، فاعتبر النحاة البعدين اللفظى والمعنوى • وما لكل من أثر فى الشكل • وما يقتضيه مقام القول ، وهذه الفسحة فى التعبير، وتعدد مناحيه حسب متطلباته ، فمقتضى اللفظ العطف ، وهو الراجح اذ هو الأصل (أى فى الواو) ، وقد أمكن بلا ضعف •

والمعنى قد يقتضى النصب ـ حسب قصد المتكلم ـ فمعـروف أن الواو العاطفة تفيد التشريك دون قيد بمصاحبة ، فان أريدالتنصيص على المصاحبة فالنصب على المعية • قال عبد القاهر : « اذا قلت (جاء زيد وعمرو) لم يكن فيه دلالة على أنهما جاءا فى دفعة واحـدة ، بل يجوز أن يكون كل واحد منهما جاء على انفراده ، وهـذا هو النكتة ، والحكمة فى العدول عن سنن العطف الى النصب •• » (٢٣)

ويأتى الرضى على من أوجب العطف ، اذ لا داع بقوله : « ان

---

(٢١) التجديد ص ٣٢ •
(٢٢) انظر : التصريح ١/٣٤٣ ، والصبان ٢/١٤١ •
(٢٣) المقتصد ص ٦٦١ •

هنا داعيا • وهو النص على المصاحبة » (٢٤) • بل قيل : ان الحكم متوقف على القصد فيتعين مقتضاه ، ومحل التردد بين الأمرين جوازا اذا لم يقصد أحدهما بعينه ، بأن قصد مطلق النسبة ، فان قصد التنصيص على المعية والمصاحبة تعين النصب ، وان لم يقصد المعية نصا فالعطف لا غير (٢٥) •

ـ والنحاة يرجحون النصب على المعية فى مثل : (قمت وزيدا)، فيحاصره الأستاذ رافضا بقوله : « هو مثال افتراضى للنحاة ، لأنهم أنفسهم يقولون : انه لا يصح العطف على الضمير المتصل المرفوع بدون فاصل ، مثل الآية الكريمة : « اسكن أنت وزوجك الجنة » ،فالمثال الذى جلبوه مرفوض بحكم الاستعمال القرآنى ، وقواعدهم النحوية » (٢٦) •

ولأستاذنا الفاضل الشأن فى رفضه ، وقسوته على النحاة، والنظرة السواء لا تقر ما احتشد من أجله ، وهذه مقالة العلم :

فالنحاة ـ كما صدرنا ـ يرجحون النصب على المعية ، ولم يفترضوا هذا المثال ، وانما قاسوه على مسموع من كلام صحيح فصيح من نحو قول كعب بن جعيل : (٢٧)

فكنت واياها كحران لم يفق عن الماء اذ لاقاه حتى تقددا

وقول أبى ذؤيب الهذلى : (٢٨)

---

(٢٤) ش الكافية ١/١٩٥ ، وقد عزا الرضى منع النصب الى عبد القاهر خاصة ، وقد عرفنا رأى عبد القاهر •

(٢٥) راجع : يس ١/٣٤٤ ، والصبان ٢/١٣٨ ، والخضرى ١/٢٠٢ •

(٢٦) التجديد ص ٣٢ •

(٢٧) الكتاب ١/٢٩٨ ، والحلل ص ٣٦٦ •

(٢٨) شواهد التوضيح ص ٢٥ ، والهمع ١/٦٣ ، ٢٢٠ ، والحلل ١/١٩٨ •

فآليت لا أنفك أحذو قصيدة أكون واياها بها مثلا بعدى

فالنصب على المفعول معه ، ولا يمتنع العطف ــ وان خالف الأولى ــ فما يمثله النحاة ليس افتراضا ، وانما هو وصف لمسموع .

وأما أنهم قالوا : « لا يصح العطف على الضمير المتصل المرفوع بدون فاصل » ، ومن الافتراض والتوهم ــ اذن ــ وقوع العطف فى نحو : « قمت وزيد » . !

فنقول : هذا ما لم يقولوه ، بل قالوا : « لا يحسن العطف على الضمير المرفوع المتصل ... » (٢٩) ، وعلى فرض المنع ، فالمانعون هم البصريون الا فى شعر (٣٠) . والكوفيون يطلقونه فى شعر ، ونثر (٣١) ، وكان فى مكنة أستاذنا أن يتكىء على عصا أهل الكوفة ، وهى هنا اصلب وأقوم ، وقد عهدناه فى غير موضع يتفيأ ساحتهم من نحو : « والأخذ برأى الكوفيين أولى » (٣٢) ، و : « والخروج من هذا الخلل الكبير سهل غاية السهولة . بفصل مدرسة النحو الكوفية » (٣٣) .

ولسنا نتشيع لوجهة ، فالقضية السماع ، وما يشايع من مذهب جدير بالاعتبار ، وذلك المسموع منه كثير ، وما أكثره شعرا . كقول عمر بن أبى ربيعة : (٣٤)

---

(٢٩) راجع ــ مثلا ــ التصريح ١/٣٤٥ .
(٣٠) انظر : الكتاب ١/٢٤٧ ، ٢/٣٨ ، والانصاف م ٦٦ ، والبحر ٦/٣٢١ .
(٣١) راجع م ٦٩ ــ الانصاف .
(٣٢) التجديد ص ١٤ .
(٣٣) ذاته ص ١٢ .
(٣٤) ديوانه ص ٣٤٠ ، والكامل ٢/٤٥ ــ بيروت .

كنت اذ أقبلت وزهر تهادى كنعـاج الملا تعسفن رملا

ومن السعة قول ــ على ــ كرم الله وجهه ــ : « كنت أسـمع رسول الله ــ صلى الله عليه وسلم ــ يقول : كنت وأبو بكر وعمر » ، وقول عمر ــ رضى الله عنه ــ : « كنت وجار لى من الأنصـار » ، وقوله : « فقمت ويتيم خلفه ، وأم سليم خلفنا » • قال ابن مالك : « والصحيح جوازه نثرا ونظما ، فمن النثر ما تقدم من قـول على ، وعمر ــ رضى الله عنهما ــ ومنه قوله ــ تعالى ــ : « لو شـاء الله ما أشركنا ولا آباؤنا » فان واو العطف فيه متصلة بضمير المتكلمين ، ووجود (لا) بعدها لا اعتداد به ، لأنها بعد العطف ، ولأنها زائدة ، اذ المعنى بدونها » (٣٥) •

وقد عرفته فى بعديه مطمئنا الى مسـموع رائق • وليس عن افتراض نحوى متوهم ــ كما زعم الرجل ــ !

واذ قد غنعنا بورود هذا الأسلوب فى فصيح الكلام ، فليس من اثراء اللغة رده وتخطئته •

ولنسق كلمة لباحث معاصر : « النحو الوصفى لا يشغل نفسـه بأمور التربية ، ولا بأن يسن القواعد لمعلم اللغة ••• ولا ما يوصف من الاستعمال بالجودة والرداءة ، وانما يوجد فقط نواح مختلفة من اللغة تتطلب الوصف » (٣٦) •

ــ وبقيت كلمة فى هذا البعد الرافض ، وذاك (قط) حيث قال : « واستعمالها مع المضارع فى مثل : (لا أراه قط • خطأ) (٣٧)

---

(٣٥) شواهد التوضيح ص ١١٢ ــ ١١٥ •
(٣٦) اللغة بين المعيارية والوصفية ص ٢٤ •
(٣٧) التجديد ص ١٢٠ •

وليس ذلك عن خصوصية للأستاذ ، فالنحـــاة عليـــه كذلك تخطيئا ، (٣٨) مع وقوعه تعبيرا فى كلام العلماء (٣٩) .

ولا نراه بهذه الدرجة من الاتهام والفحش ، وان كان خـــلاف الأولى ، اذ لا مانع منه باطلاقه فانه وان كان للزمان الماضى وضعا فقد يستعمل للزمان المستمر مجازا . (٤٠) وقد وقعنا عليه فى كلام أبى بكر يوم الثقيفة : « لا يدع قوم الجهاد فى سبيل الله الا ضربهم الله بالذل، ولا تشيع الفاحشة فى قوم قط الا عمهم الله بالبلاء » (٤١) .

(ب) اباحة وترخص :

وقد وقفنا على الأستاذ الفاضل يوصد الباب دون اســتعمالات صحيحة فصيحة تحمل رخصة المرور ، وشرعية الاقامة ، ويفتحــه لاستعمالات لم يشأ الأداء العربى أن يلهج بها ــ ولو على ندرة ــ ولا الضبط النحوى أن يرخص فيها ــ ولو تجوزا ــ واليك منه :

ــ يضبط الأستاذ « أن المضارع لا يؤكد بالنون الا اذا ســبقه ما يعين أن زمنه مستقبل » (٤٢) ، كوقوعه بعد القسم ... مثــل : « والله لا أظلمن » .

ــ أى التأكيد مع القسم والنفى ــ والمسموع ، والنحاة قاطبة. لا يقرون هذا الاستعمال الذى أورده ، حيث يشترط فى هذه الحــالة الاثبات ، « ولا يجوز توكيده بالنونين اذا كان منفيا لفظا أو تقديرا »

---

(٣٨) راجع البحر ٧/٤٣١ ، والمغنى ١/١٥١ .
(٣٩) انظر : الكشاف ٣/٤٠٠ ، واللسان (جدد) وحاشيته .
(٤٠) راجع : حاشية الكشاف ١/٢٣٧ .
(٤١) سيرة ابن هشام ٢/٤٩١ .
(٤٢) التجديد ص ٨١ . وقد تقدم ما على هذا الضبط .

فالأول نحو : « والله لا أقوم » ، والثانى نحو : « تالله تفتـــؤ تذكر يوسف » • فـ (تفتؤ) منفى بـــ (لا) محذوفة ، وللنفى أم يؤكـــد الفعل مع وجود القسم (٤٣) •

وهذا سيبويه يقول : « واذا حلفت على فعل منفى لم تغـــيره عن حاله التى كان عليها قبل أن تحلف ، وذلك قولك : «والله لا أفعل» وقد يجوز لك ــ وهو من كلام العرب ــ أن تحذف (لا) ، وأنت تريد معناها ، وذلك قولك : « والله أفعل ذلك أبدا » ، وقال :

فحالف فلا والله تهبط تلعة من الأرض الا أنت للذل عارف (٤٤)

فالكلام على النفى فامتنع التأكيد ، ولو كان اثباتا لم يكن بد من النون (٤٥) ، ومنه قول الأخيلية :

أقسمت أبكى بعد توبة هالكا وأحفل من دارت عليه الدوائر

وقول الخنساء :

فآليت أبكى عـــلى هـــالك وأسأل نائحـــة : ما لها ؟ (٤٦أ)

أى : (لا أبكى) ، وللنفى لم تؤكد كلتاهما ، ويقول جميل :

لعمر أبيك لا تجدين عهـــدى كعهدك فى المودة والسماح (٤٦ب)

فلم يؤكد للنفى •

وعليه قوله ــ سبحانه ــ « لئن أخرجوا لا يخرجون معهم ،ولئن

---

(٤٣) انظر : التصريح ٢/٢٠٣ •
(٤٤) الكتاب ٣/١٠٥ ، وانظر : المقتضب ٣/١١ •
(٤٥) راجع : الكشاف ٢/٣٣٩ ، وأمالى الزجاجى ص ٥٠
(٤٦أ) العقد الفريد ٥/١٦٧ •
(٤٦ب) ديوانه ص ٥٢ •

قوتلوا لا ينصرونهم ، ولئن نصروهم ليولن الأدبار • » (٤٧) وكفى بالآية الكريمة دليلا حاسما • حيث لم يؤكد فى الأولين لوجود النفى، وأكد فى الثالث للاثبات •

ـ والأستاذ الفاضل يقرر أن المضارع يؤكد بالنون مع السين وسوف ، مثل : « سأجتهدن ، سوف أجتهدن » (٤٨) •

ومن المسلم به لدى العارفين أن السين وسوف تمنعان من النون حتى مع لام القسم الموجب للتوكيد ـ بشرطه ـ ، قال ابن مالك : « تلحقان وجوبا المضارع الخالى من حرف تنفيس المقسم عليه • مستقبلا مثبتا » (٤٩) • ومن المقطوع به كذلك أن النون لا تدخل المستقبل الذى هو خبر محض • الا اذا سبق الفعل ما يدل على التأكيد أيضا ، ليكون ذلك الأول توطئة لدخول نون التأكيد وايذانا به، ولذا رخص فى القسم لكونه غالبا على ما هو مطلوب • ومع ذلك ففى الرخصة معه قيودها الخاصة • وندر غير ذلك • (٥٠) • وليس خفيا أن التوكيد يلزم فى الفعل المقسم عليه المثبت المتصل باللام ، فان فصل بـ (سوف) امتنع التوكيد ، ويستدل النحاة بقول الله : « ولسوف يعطيك ربك فترضى » ، واو كانت (سوف) ـ ومثلها السين ـ مسوغة للتأكيد ما امتنع هنا • بل يكون أولى ، حتى يكون تأكيدا على تأكيد ، كالشأن مع اللام ، و (ان) فتنفرد اللام : (لزيد فى المسجد) ،وتجامع (ان) ـ فى جملتها ـ : « ان فى الدار لزيدا » ، فلو ورد لما كان خارجا عن منهاج لغة العرب ، ولكن العرب لم يقولوه ، ولم ينقول

---

(٤٧) الحشر : ١٢ •

(٤٨) التجديد

(٤٩) التسهيل ص ٢١٦ •

(٥٠) راجع : ش الكافية ٢/٤٠٣ ، والمقتصد ص ـ ١١٣ ، والمفتاح ص ٥١ •

عليهم النحاة بما لم يقولوا • فقضوا بمنعه ، اذ هو لم يسمع ، ولهم فيه تفسيرهم المقنع وقد قنعنا به ، وهذا قول التفتازانى : « ولا يتوهم جواز الحاقها بالمستقبل الصرف من « سيضربن ، وسوف يضربن » ، فانهما لا يلحقان فى السعة الا ما فيه معنى الطلب أو شبهه ، وعليه جميع المحققين •• » (٥١) •

ويقول أبو حيان ــ فى سوف ــ : « انه تدخله النون ، والسبب فى ذلك أن النون مخلصة للاستقبال و (سوف) مخلصة للاستقبال ، فكرهوا أن يجمعوا بين حرفى معنى واحد فى كلمة واحدة » ــ وفى (لا) ــ : « وعلته ما ذكرناه من حرف التنفيس ، لأن (لا) غالبا تخلص المضارع للاستقبال » (٥٢) •

وهذا كلام العرب ، وتقرير النحاة ، ولعل فيهما فصل المقال •

ــ واذ يفيد النحاة جواز الفاء رابطة فى خبر المبتدأ العام بشرطه يصرح الأستاذ بدخولها فى خبر المبتدأ المعرف بالألف واللام من نحو : (السارق فتقطع يده » (٥٣) •

وهذا التركيب ــ على قدر علمنا ــ لا مستند له من مسموع ، أو قياس نحوى • لأمرين :

أولهما : المبتدأ فى نفسه ، فليس متفقا عليه من هذه المبتدآت التى قد ترتبط بأخبارها بالفاء ، فسيبويه يمنعه ، ومذهبه معروف فى نحو قوله ــ سبحانه ــ : « والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما » • فلا

---

(٥١) شرح تصريف العزى ص ١٦ •
(٥٢) التذييل والتكميل ٦/٢٤٦ •
(٥٣) التجديد ١٤٣ •

يجيز كون الخبر (فاقطعوا) من أجل الفاء ، وانما يجيز ذلك فيما اذا كان المبتدأ (الذى) وصلته • ، لأنه يشبه الشرط ، و (السارق) ليس كذلك ، ومن يعتمد نحو هذا يرى أن الألف واللام فى (السارق) بمنزلة (الذى) ، اذ لا يراد به سارق بعينه (٥٤) •

ثانيهما : الخبر فى نفسه ، فالمصرح به : أن يكون أمرا ، أو نهيا، ولا يصلح أن يكون فعلا خبريا كما ذكر الأستاذ ، قال السيرافى : « لأن دخول الفاء لا معنى له هنا ، لأن الكلام اخبار محض ، ولا مذهب للمجازاة فيه » (٥٥) ، فكلام الأستاذ يبعد على كل وجه •

ولا يجمل حمل الفاء هنا على الزيادة ، كما يرى الأخفش وبعض الناس ، فكلام الأستاذ ليس عليه ، فضلا عن اطراح هذا المذهب •

والنحاة يجمعون على أن همزة نحو (سأل) لا تقلب ألفا خالصة، والأستاذ يبيح ذلك القلب بقوله : « يجوز قلب الهمزة ألفا ، فتعامل حينئذ معاملة الفعل الأجوف ، فتقول : سال • سل » (٥٦) •

وهذا تقعيد لا يستوى على معتمد من سماع • أو قياس :

فاللغة العليا المطردة من اللسان العربى : أن الهمزة المتحركة اذا تحرك ما قبلها أن تجعل بين بين ، الا اذا انفتحت ، وانكسر ما قبلها ، أو انضم فتقلب ياء محضة فى الأول وواوا فى الثانى • (٥٧) أما

---

(٥٤) انظر : الكتاب ١/١٣٨ ، ١٣٩ ، ١٤٢ ، والتبيان ص ٤٣٥ ، ٣١٥/١ •

(٥٥) انظر : الكتاب ١/١٣٨ ـ حاشية ، وش الكافية ٢/٣٩٩ •

(٥٦) التجديد ص ٦٨ •

(٥٧) راجع : الكتاب ٣/٥٤٣ ، والخصائص ١/٢٦٥ ، وش المفصل ١١١/٩ •

المفتوحة المفتوح ما قبلها فقلبها ألفا خالصة من نحو : (هنـــاك) فى (هنألك) ، و (منساه) فى (منسأة) فعلى غير القياس المعروف (٥٨)، قال سيبويه : « وليس ذلك بقياس متلئب ، وانما يحفظ عن العرب .. وقد يجوز فى ذلك كله البدل .. اذا اضطر الشاعر (٥٩)

وقد ورد فى (سال) أبيات حملت جميعها على الضرورة .

أما : (سلت . أسال) فهو لغة (٦٠) ، وهذه اللغة مكسورة العين فى الماضى . مفتوحتها فى المضارع كخاف ، وهاب . والعين منها واو . أو ياء . وهى مرادفة (سأل) مهموزة العين ، فكل منهما من واد (٦١)

وقد فهمنا أن هذا التخفيف لا يكون فيما على هذه الصـــورة من المهموز بعامة الا ضرورة . و (سأل) على هذا المنهاج . أما فعـــل الأمر (سل) ــ كأحد الاستعمالين فيه ، غير مسبوق بالفاء ، أو الواو على الأشهر ، وان عده النحاة من هذه اللغة المخففة ــ فالرأى عنـــدنا أنه من تداخل اللغات بأخذه من هذه اللغة التى فيها عين الفعـــل واو أو ياء ، لخفته .

ومع ذلك فكأنا نرى أن هذا ــ فى الكلام ــ مقصور على الأمر ، وحسب . أما أن يذهب الأستاذ الى انه والحالة هذه يعامل معـــاملة الأجوف ، فلا نسعف باعتقاد اطراده ، فهل يقال : « سلت . سلن . سلنا » ــ بكسر الفاء فى الماضى ــ كما فى الفعل (خاف ، وهاب) ، أو

---

(٥٨) راجع : الروض الأنف ١٠٢/٤ ، والبحر ٢٥٥/٧ ، والصبان ٢٧٧/٢ .

(٥٩) الكتاب ٥٥٤/٣ ، ٤٦٨ .

(٦٠) السابق ٥٥٥/٣ .

(٦١) راجـع : المقتضـب ٣٠٣/١ ، والكامل ٢٩٩/١ ــ بيروت ــ ، والروض ٣٠٠/١ ، والرضى ٤٧/٣ ، والجاربردى ص ٢٥٧ ، وابن يعيش ١١٤/٩ .

هل سمع : (سات • سلن • سلنا) ــ بفتح الفاء ــ على أنه مخفف (سأل)، وعومل معاملة الأجوف ، وعينه مفتوحة طبعا ، وكذلك فاؤه، ولا سبيل الى غير الفتح عند حذف العين ؟

وهل يقال فى الأمر : « سالى • سالا • سالوا » كما فى الفعل (خاف) الأجوف ؟

ان من الأسس التى بنى عليها الأستاذ منهجه : أن ما لا يطرد من قواعد لا يؤبه له ، والقاعدة التى أطلقها فى هذا الفعل عرفنا درجتها فى الاستعمال ، والقياس ، فالتأسيس عليها ملتفت عنه •

واذ عرفنا أن هذا الفعل تحذف عينه فى الأمر ، وكذا المضارع • (لم يسل) لا عن لزوم ، واعتقدنا أنه تداخل لغوى ، لا عن قلب همزته ألفا ، ومعاملته معاملة الأجوف ، وهو استعمال خاص فى موطن خاص • ولا يشيع فى سائر صور الاستعمال • فالسؤال : لماذا لم يؤسس الأستاذ كذلك على أشقائه الثلاثة الأخر : (أخذ • أمر • أكل) وقد وردن عن العرب محذوفات الفاء فى الأمر ، وقد عرفنا من التراث ــ وهو من نابهيه ــ أن الفاء لا تحذف من غير المثال نحو : (زن ، صف) فهل نقضى والحالة هذه بأنها تعامل معاملة المثال فى تصاريفه؟ الاجابة عنده !

من جديد النحو ••• فى الصيغة • والتركيب • والتحليل :

لقد شاء الأستاذ ــ والمقام تجديد ــ أن يطلع على ساحة الفكر النحوى بما لم تعهده ، أو بما وعته ذاكرتها حينا وزهدت عن معايشته• قناعة بما هو أغدق • وأثبت • وأمرع •

وكأن ما وفد به الطارق الكريم مفاجأة • أدهشت وأثارت • فراحت ترتقب حقائبة فما صادفت غير بقايا من متاع مسافر يعود •

وسنورد من قضايا النحو ما أنشق عنه فكر الرجل : ما اهتدى اليها • أو شايع فيها ، وما كان منه مع النحاة ، وميزان النظر النحوى فى كل :

(أ) فى الصيغة :

ــ يذهب الأستاذ الى أن التنوين فى نحو : (هاد • داع)تنوين العوض ، قال : « اذا حذفت منه الياء ، وذلك فى حالتى الرفع ، والجر عوض منها تنوين فى آخره » (١)

وما عليه النحاة أن هذا التنوين هو تنوين الصرف ، لا العوض • وهو السبب فى حذف الياء فى الحالتين ، كما يعرف ، قالوا : لأن التنوين علامة الصرف من حيث انه دخل الأسماء المتمكنة للفرق بينها ، وبين ما لا ينصرف ، والياء لا معنى لها ، فلذلك خصت بالحذف » (٢) •

ويرشد الى أن هذا التنوين ليس عوضا عن الياء أمران :

أولهما : ثباته فى المنقوص المنصوب من نحو : « أجبت داعيا » ، وفى المرفوع ، والمجرور ــ فى شعر ــ ولو كان عوضا عن الياء ما اجتمعا ، فالعرب لا تجمع بين العوض والمعوض عنه فى اثبات • ولا حذف •

ثانيهما : أن الأساس فى العوض أمران :

ــ اجتلابه من خارج ، والتنوين هنا من هيئة الكلمة •

---

(١) التجديد ص ٩٠ •

(٢) راجع : المحرر ١/١٥٩ ــ بتحقيقنا ــ ، وش المفصل ١/٥٦ ، وأسرار العربية ص ٥٧ •

ـ ثباته ، ولزومه ، وهو هنا لا يلزم ، اذ يحذف ، وتعود الياء في وقف ، أو مع «أل» أو اضافة لما ليس فيه «ال» • مثل : « هادى ـ الهادى ـ هادى جماعة » •

وكذا الشأن فى المقصور من نحو : «فتى ـ ورحى» ـ بالتنوين ـ فليس ذلك التنوين عوضا عن ألفه ، وانما هو تنوين صرف ، ولذا لا يلحق الممنوع منه كـ «صغرى» •

قال ابن جنى : « وأما ما حذف لالتقاء الساكنين •• فليس الساكن الثانى عندنا بدلا ، ولا عوضا ، لأنه ليس لازما ••• اذ كان التنوين يزيله الوقف » (٣) •

وقد ينظر فى قول سيبويه : « وذلك أنهم حذفوا الياء فخف عليهم فصار التنوين عوضا » (٤) •

وما يعنى سيبويه التعويض الاصطلاحى من جلب حرف عوضا عن آخر ـ أصلى : أو زائد • فى مكانه ، أو غير مكانه (٥) ـ بل القصد : أن التنوين لما كان ملازما للياء ـ فى غير تعريف ، ولا اضافة ـ وقد حذفت هذه الياء صار ملازمها كالبديل عنها ، ضرورة القناعة أنه ليس محله الملحق به الراهن أى «العين» ، أو قل : انه من حلول أحد المتجاورين محل الآخر • وهذا ما يفهمه النحويون •

ـ والمصدر الميمى يقرر الأستاذ اشتقاقه ، قال : « وأسماء المعانى كلها جامعة ، ما عدا المصدر الميمى فانه مشتق ، مثل : مدخل• مرجع » (٦) ، وغريب أن يذكر أن المشتقات ثمانية ـ كما عليه

---

(٣) الخصائص ٢/٢٩٦ ، وانظر : الأشباه ١/١١٣ •
(٤) الكتاب ٣/٣٠٨ •
(٥) ش الشافية ٢/٦٩ ـ ٧٠ حاشية •
(٦) التجديد ص ١٠٠ •

الناس ــ ولا يعد منها ذلك المصدر ، ولا يتحدث عنه فى جملتها (٧) •

والذى نعتقد أنه كشقيقه جامد لا دلالة فيه على غير الحــدث ، قال سيبويه : « أن كان «المفعل» مصدرا أجرى مجرى ••• الضرب ، والسير وسائر المصادر » (٨) •

وصحيح أنه مقيس فى الثلاثى وما جاوزه ، وغير الميمى لاينقاس فى الثلاثى ، والدلالة واحدة • وان زاد الميمى شيئا من تأكيد • فهما على الحدث ليس غير ، وما ذلك وضع المشتقات فدلالتها حدث ، وغيره من ذات ، أو زمان ، أو مكان ، أو آلية •

وقد تحمل النظرة العجلى الى سيبويه باشتقاقه ، ــ فيما عنون لاسمى الزمان والمكان : « هذا باب اشتقاقك الأســماء لمواضع بنات الثلاثة ••• » ، وذكر اسم المكان ثم قال : « فان أردت المصدر بنيته على «مفعل» ــ بفتح العين ــ (٩) » ، ونفهم أن ايراده معهمــا للتفريق فى التصوير والصوغ ، والاعتقاد ثابت بجموده ــ لمــا تدمنا ــ « فالصحيح أنه ليس من المشتقات » (١٠) •

(ب) فى التراكيب • «المرفوعات» :

ــ الفاعل جملة ــ

يرى الأستاذ وقوع الفاعل جملة ، كما فى قوله ــ تعالى ــ : « ثم بدا لهم من بعد ما رأوا الآيات ليسجننه » (١١) ، وقوله : « ثم تبين لكم

---

(٧) ذاته ص ١٠٣ ــ
(٨) الكتاب ١/٢٣٣ •
(٩) السابق ٤/٨٧ •
(١٠) راجع : النحو الوافى ٣/١٧٩ ، ١٨٢ ، ٢٢٩ ، وحواشــيها •
(١١) يوسف : ٣٥ •

كيف فعلنا بهم » (١٢) ، وقوله : « أولم يهد لهم كم أهلكنا قبلهم من القـــرون » (١٣) •

فالجملة وقعت فاعلة فى كل ، قال : « وهو قليل جدا » (١٤) •

والأستاذ الفاضل دستوره عدم التوقف عند القليل النادر ، ومن أسسه : الضبط المحكم ، والفاعل عنده ــ كغيره ــ : « هو الاسم المرفوع بعد الفعل واقعا منه • أو قائما به » (١٥) ، ولو اطمأن الى ما حد ما أقر وقوع الجملة فاعلا ، فهى ليست اسما ، وليس الفعل واقعا منها ، ولا بها •

ولا نقول : ان هذه الآيات الكريمات فيهن خروج عن هذا المنهج العام للفاعل ، وان أشعر ظاهرها بالاسناد الى الجملة ، حتى غر بعض الناس بالقول به ــ على ما يأتى ــ

والحق أن الجملة بعامة لا يسند اليها الا عند قصد لفظها ، فيحكم لها بحكم المفردات حكاية (١٥) •

أما وقوع الفاعل جملة فلا يتقرر ، لما فهم من وظيفة الفاعل ، يقول الفارسى : « كما لا يكون المبتدأ المحدث عنه الا مفردا ، ولا تقع موقعه الجملة ، كذلك لا يكون الفاعل جملة ، بل يكون الفاعل أشد امتناعا ، لاتصاله بالفعل » (١٦) •

---

(١٢) ابراهيم : ٤٥ •
(١٣) السجدة : ٢٦ • (١٤) التجديد ص ١٥٦ ، وانظر ٢٥٩
(١٥) السابق ص ١٥٣ •
(١٥) راجع المغنى ٢/٥٧ ، والهمع ١/٦ ، والصبان ١/٣٩ •
(١٦) البغداديات ص ٣٦٩ •

ويقول ابن جنى : « الفاعل لا يكون الا اسما صريحا محضا ، لأنه مخبر عنه ، والاخبار لا يكون الا عن الاسم » (١٧) .

بل « لا يتصور الاخبار الا عن الاسم » (١٨) ، فالفاعل «لايقع الا اسما لفظا ومعنى » (١٩) .

وهذا المستقر . والمعتقد ، والمتصور . والا ما كان كلاما . فالكلام : مسند ومسند اليه . والجملة بحقيقتها لا تصلح أن تكون مسندا اليه (٢٠) .

أما من يراها : تقع فاعلة باطلاق ـ كثعلب ، وهشام ـ أو بشرط التعليق باستفهام ، وشرط فعلها قلبيا ـ كالفراء ـ تمسكا بظاهر هذه الآيات ، ونحوها . فقد تربص له النحاة . وحملوها ، وغيرها على محمل لا يند عن المنهاج العام الذى قدمنا به من كون الفاعل ضميرا لمصدر مفهوم من الفعل السابق ، أو على أن الفاعل مضمون الجملة ، أو مدلول الكلام ، وحديثهم فى ذلك مشهور لا نطيل به (٢١) .

فما ذهب اليه بعض الناس قد ثبت لدى النحاة تهاويه ، ومسعى الأستاذ ـ كما وعد ـ تخليص النحو من الآراء الهزيلة الضامرة ، والسعى الى ضابط لا يلبس ، والضابط المطرد هو فى اسمية الفاعل ليس غير صريحا . أو مؤولا ، وخذ قولا لمعتدل من المعاصرين النابهين:

---

(١٧) سر الصناعة ١/٢٨٥ .

(١٨) المقتصد ص ٣٦٢ .

(١٩) أسرار العربية ص ١١٢ .

(٢٠) انظر : ش الكافية ١/٨ .

(٢١) وراجع ـ ان شئت ـ: الكتاب ٣/١١٠ ، والبيان للأنبارى ٢/٤١ ، ١٥٤ ، ٦١ ، ٢٦١ ، والتبيان ص ٧٣٢ ، ٧٧٣ ، ٩٠٧ ، وتعليق الفرائد للدمامينى خ ق ١١ ، والهمع ١/٤ ، والمغنى ٢/٥٧ ، ٦٣ ، وغيرها .

« الراجح الذى يلزمنا اتباعه اليوم يرفض أن تقع الجملة الفعلية ، أو الاسمية فاعلا ... وهناك رأى ... والرأى الأول أكثر مسايرة للأصول اللغوية ، وأبعد من التشتيت والتفريق ، وآثارهما السيئة فى الابانة والتعبير ، فالاقتصار عليه أولى . نعم ان كانت الجملة مقصودا لفظها وحكايتها بحروفها وضبطها جاز وقوعها فاعلا ، لأنها — بسبب قصد لفظها — تعتبر بمنزلة المفرد » (٢٢) .

وبعد . فلا نرى وجها لقول الأستاذ : ويكثر « أى وقوع الفاعل جملة » اذا تلت الفعل جملة مسوقة بأن ، أو أن ، أو ما المصدرية (٢٣) ومعلوم أن هذه الجمل انما هى فى تقدير المفرد ، وهو المصدر وذلك المصدر هو الفاعل لا الجملة . ولو أضرب الرجل عن هذا التقدير لقلنا انه مذهب تجديدى ، ولكنه فيه على محجة الناس من نحو قوله : تؤول «أن» والمضارع بعدها بمصدر يختلف اعرابه حسب موقعه من الكلام (٢٤) ، وقوله : « ... مثل : « جاءنى أنك فزت » ...

فقد وقعت «أن» واسمها ، وخبرها ... موقع فاعل تقديره : «فوزك» (٢٥) ... !

نائب الفاعل جملة :

واذ قضى بوقوع الفاعل جملة فنائبه كذلك : « يجىء نائب الفاعل جملة بعد «قال» ، ومع «كيف» مثل : (واذا قيل لهم : لا تفسدوا فى الأرض » ، فجملة : « لا تفسدوا فى الأرض نائب فاعل » الـ «قيل»

---

(٢٢) الأستاذ عباس حسن (النحو الوافى ٢/٦٦ ـ ٦٧) .
(٢٣) التجديد ص ٢٥٩ .
(٢٤) ذاته ص ٢٠٦ ، وانظر ص ٢٤٤ .
(٢٥) ذاته ص ١٤٨ ـ ١٤٩ .

ومثل : « علم كيف سبق زيد » ، فجملة « كيف سبق زيد نائب فاعل علم» (٢٦) .

وحيث قنعنا بأن الجملة بهيئتها التركيبية لا تقوم فاعلا ، فكذلك هى فى النيابة عنه ، وقد حصر النحاة النوائب فى مفعول به ، أو ظرف، أو مصدر ، أو مجرور بحرف ، وحسن توجيههم بأن مفعول المتعدى من ضروريات الفعل معنى ، والفعل يدل على الزمان بلفظه ، وعلى المكان بالالتزام ، والمجرور بحرف مفعول به بواسطة (٢٧) .

أما الجملة فليس فى شىء من ذلك فلا تصلح للنيابة ، قال أبو على: « لا يجوز : علم ضرب زيد ، ولا : علم : كيف زيد — على أن تقيم الجملة مقام الفاعل » (٢٧) .

أما استدل به فهو على المنهاج الذى سقناه فى الفاعل من قصد لفظ الجملة ، وحكايتها لتأويلها آنئذ بالمفرد ، أما هى فى ذاتها فلا تصلح . قال أبو البقاء فى الآية : « ولا يجوز أن يكون قوله: «لاتفسدوا» قائما مقام الفاعل ، لأن الجملة لا تكون فاعلا ، فلا تقوم مقام الفاعل » (٢٩) .

ونحو : « علم كيف سبق زيد » عرفنا درجته من الفارسى ، فنائب الفاعل ليس الجملة بهيئتها ، بل على تأويلها بالمفرد : « كيفية سبق زيد » ، أو على مضاف محذوف تقديره : «جواب» مثلا ، ولا بد من هذا التقدير دفعا للتناقض ، اذ العلم بالشىء مناف للاستفهام عنه . وعلى هذا التأويل يبعد الزعم بجملية النائب ، كالفاعل ، ولا ندرى

---

(٢٦) ذاته ص ١٦٠ ، وانظر ص ١٥٩ .
(٢٧) انظر : ش الكافية ٨٤/١ .
(٢٨) البغداديات ص ٣٦٩ .
(٢٩) التبيان ص ٢٨ ، وانظر ص ٣٠ .

سببا لتخصيص الأستاذ الفاضل هذا بـ «كيف» • وكأن ذلك صالح مع كل فعل ، وهو من منظور فيه من وجهين :

أولهما : أنه مقصور على أفعال القلوب •

ثانيهما : أنه ليس موقوفا على «كيف» ، بل مطلق فى كل معلق ـ على أحد التأويلين السابقين ـ من لام ابتداء ، أو قسم ، أو استفهام بحرف أو اسم ، أو «ما» النافية ، أو لا النافية ، أو « ان » النافية ـ كلاهما فى جواب قسم ـ ، و «لو» الشرطية ، و «ان» التى فى خبرها اللام (٣٠) ، من نحو : « علم لمن اتقى رابح ، عرف لينصرن الحق • لا يدرى أقريب أم بعيد السفر • علم متى السفر • عرف أى أى الناس أفضل ••• » ولا يخفى بقية تمثيله ، ومعلوم أن هذه معلقات للفعل عن عمله لفظا ، فيكون نائب الفاعل لفظ الجملة على الحكاية ، أو مقدرا مناسبا مفهوما من تركيب كل •

حذف الفاعل : ولا تنازع :

أسس الأستاذ على الغاء باب «التنازع» ، وهو أحد الأبواب التى دعا الى الغائها من كتب النحو •

وذكر أن البصريين يعملون الثانى دائما ، ويضمرون الفاعل فى الأول ، والكوفيون يعملون الأول ، ويضمرون الفاعل فى الثانى ، ولا يكتفى الكوفيون باضمار الفاعل مع الثانى ، بل يضمرون أيضا معه المفعولات ، ولا يضمرها البصريون مع الأول وهذا التصور للكوفيين والبصريين جميعا لا تشهد له النصوص العربية على ألسنة الشعراء•• بل على العكس : ما جاء عن العرب يشهد بأن الفعلين فى الباب يتساطان

---

(٣٠) انظر : الكتاب ١/١٤٩ ، ٢٣٦ ، والتبيان ص ٩٣٦ ، وش الشذور ص ٣٦٥ ـ

على فاعل واحد دون اضمار فى الأول ــ كما يقول البصريون ــ وأيضا دون اضمار فى الثانى ــ كما يقول الكوفيون ــ

وتشهد النصوص ــ كما لاحظ سيبويه ــ أن الفعل الثانى هــو الذى يعمل فى الاسم المتنازع فيه دون الأول •

وقد حمل ابن مضاء فى كتابه « الرد على النحاة » حملة عنيفةعلى نحاة البصرة ، والكوفة جميعا ، لاقامتهم الباب على أمثلة افترضوها، ودعا الى الغــائه •

وأخذت برأيه ، ورأى سيبويه فى أنه لا يوجد فى العربية تنازع بين عاملين على معمول واحد ، بل دائما العمل الثانى ، أو الفعلالثانى هو العامل ، واذا كان فاعلا يقال كما قال سيبويه والكسائى : انه حذف من الفعل الأول لدلالة الثانى عليه (٣١) •

وعن ذا صدر الرجل ، وأصدر • وطبق • وكل يلح بوقفة،وكشف عن درجتــــه :

فبداية لم ينقل أحد من النحاة عن أى من المدرستين التزاما بعــــامن منهما ، فالمدرستان على الاجازة فى أيهما ، وانما الخــلاف فى انتخاب الأجود ، قال الأنبارى : « ولا خلاف فى الجواز ، وانما الخــلاف فى الأولى » (٣٢) • ولكل من الفريقين حجته المرجحة لاختياره منسماع وقياس بما اطمأن اليه من فكر ومذهب ، وهذا شىء ملموح • ومطروح، وأغنت عنه المطولات النحوية ، ومختصراتها (٣٣) •

---

(٣١) التجديد ص ١٨ ــ ١٩ ، وانظر : ص ١٥٦ •

(٣٢) الانصاف ص ٩٣ ، وانظر : المقتضب ٤/٧٤ ، والرد على النحاة ــ ت د• ضيف ص ١٠١ •

(٣٣) راجع : ما ســبق ، والتوضــيح للمرادى ٢/٦٢ ، والجمل ص ١٩٣ ، والهمع ٢/١٠٩ ، والتصريح ١/٣٢٠ وما يأتى •

أما أن البصريين لا يضمرون فى الأول غير الفاعل ، والكوفيون يضمرون فى الثانى الفاعل وغيره من المعمولات ، فذلك تجوز منه وتوسع ، فاذا أعمل الأول ، ــ على الاختيار الكوفى ــ وجب الاضمار فى الثانى •مرفوعا ، أو منصوبا ، أو مجرورا ، ولا خلاف بين انحاة فى ذلك ، وهو مقتضى الأساليب ، وصوغها المثانى ، وان أعمل الثانى ــ على الاختيار البصرى ــ بدت ملامح المدرستين •

فالبصريون لا يوجبون الاضمار فى غير الفاعل ، اذ لا يقضى عليه بحذف ، وقد استقرت الأساليب والقواعد على ذلك ، وهو الركن المؤسس فى الجملة ، فلا يسوغ حذفه ــ ولا مانع من كون مرجعه متأخرا ــ وان لم يشتهر ــ فله نظائر ، ولعل أستاذنا ألمح بوقوعه فيما يطرح من شعر ، وأجمله ما يكون فى باب الاثارة والتشويق ، وغير الفاعل لا يحسن اضماره قبل ذكر مرجعه ، فهو عنصر غير مؤسس، ولا داعى لاثارة الابهام ابتداء معه ، وان ورد فلا حظر ، وقد ورد •

أما الكوفيون ، فلم يجز منهم غير الكسائى حذف الفاعل ، وتبعه السهيلى وابن مضاء ــ بناء على مذهبهم من اجازة حذف الفاعل فرارا من الاضمار قبل الذكر ــ (٣٤) •

على أن الكاتبين لا يثبتون للكسائى نصا فيه ، حتى قيل : « ان ما قيل عن الكسائى من أنه يحذف الفاعل فى نحو : « ضربنى ، وضربت الزيدين » باطل ، بل هو عنده ضمير مستتر فى الفعل • مفرد فى الأحوال كلها » (٣٥) •

---

(٣٤) انظر : شواهد التوضيح ص ١٢٠ ، والجمل ص ١٢٣ ، والهمع ١٠٩/٢ •

(٣٥) الصبان ١٠٢/٢ ، ويس ، أما ابن مضاء • فسنقف عنده قريبا•

ولعل أستاذنا الفاضل يرى أن اضمار الفاعل قبل ذكر مرجعه أهون كثيرا من حذفه ، يقول ابن سيده : « ان خلو الفعل من الفاعل أذهب فى القبح من الامتناع من اضمار ما لم يتقدم له مظهر ، ومن حكم العربية اذا ورد أمران كلاهما متجنب على حدة تجنب أقبحهما ، وأوثر الثانى » (٣٦) ، وان عدم حذفه مقتضى بناء عضوى • ودلالى للتركيب ، ولا علينا أن نأنس بما يفسر النحاة من أنه والفعل كالكلمة الواحدة • ولا يحذف جزؤها ، ويبقى الآخر ، فهذا اخلال بهيكل التركيب ، كما لا يتصور حدث بدون محدثه ، وهذا شىء لا تقره الطبائع • وسينضح أكثر بما يعقب •

ـ والأستاذ يقرر أن التصور للمدرستين لا تشهد له نصوص من شعر ، وما جاء عن العرب يشهد بأن الفعلين فى الباب يتسلطان على فاعل واحد دون اضمار فى الأول ـ كما يقول البصريون ـ ، وأيضا دون اضمار فى الثانى ـ كما يقول الكوفيون ـ وكذلك قد يسلط الفعلان على مفعول واحد دون اضمار فى الثانى ـ كما يقول الكوفيون ـ ، وتشهد النصوص أن الفعل الثانى هو الذى يعمل فى الاسم للتنازع فيه دون الأول (٣٧) •

وفى كلا الاطلاقين مجاوزة ، فقد وردت النصوص باعمال أيهما والاضمار فى الآخر •

فمن اعمال الأول ، والاضمار فى الثانى قول المرار الأسدى (٣٨) •

---

(٣٦) شرح مشكل شعر المتنبى ص ٢٧٢ •

(٣٧) التجديد ص ١٨ ، وقد تقدم •

(٣٨،٣٩) الكتاب ١/٧٨ ، والانصاف ٨٦ ، والرد على النحاة ـ ت ٠د٠ ضيف ص ٩٧ •

فقد نعنى بها ونرى عصورا بها يقتدننا الخرد الحذالا

فقد تنازع «نرى • يقتاد » « الخرد الخدال » فأعمل الأول ، وأضمر فى الثانى ، ولو كان حذف الفاعل سائغا • لحذف وقال : «تقتادنا» ، ولما اختل وزنه ، ولكان أسهل ، اذ هو حذف من الثانى لدلالة المتقدم رتبة عليه ، وقول ابن أبى ربيعة (٣٩) :

اذا هى لم تستك بعود أراكة تنخل ــ واستاكت به ــ عود اسحل

فقد أعمل الأول «تنخل» المبنى المفعول فى «عود» نائبا للفاعل ، وأعمل الثانى فى ضميره مع كونه فضلة • وحذفه أسهل ، ومنه قول أبى الأسود :

كساك ولم تستكسه ، فاشكرن له
أخ لك يعطيك الجزيل وناصر

فد أعمل الأول «كساك» فى أخ ، وأضمر فى الثانى ، والثالث : «تستكسه ، فاشكرن له » • والمضمر فى العامل المهمل فضلة كما يلاحظ فاضمار الفاعل أحق وأولى •

أما اعمال انثانى ، والاضمار فى الأول فهو كذلك كثير ، ويوقف عليه فى محله (٤٠) •

وما نريده مما تقدم أن الأول قد عمل ، ووقع الاضمار فى الثانى فالمرجع متقدم رتبة ، وكثيرا ما يحذف من الثانى لدلالة الأول عليه •

أما أن يحذف من الأول لدلالة الثانى عليه فهو قليل مطروح ، فاعلا ، أو فضلة ، ولو كان حذف الفاعل سائغا لكان فيه أسوغ ، ففى الحديث : « لما فتح هذين المصرين أتوا عمر » (٤١) •

---

(٤٠) انظر : المصادر السابقة •

(٤١) شواهد التوضيح ص ١٢٠ •

أعمل الثانى ، وأضمر فى الأول قطعا ، وكذا فى قـــول طفيـل الغنـــوى (٤٢) :

وكمتا مدماة كأن متـــونها جرى فوقها • واستشعرت لون مذهب

ففى «جرى» الفاعل مضمر قطعا ، مع دلالة المرجع عليه •

ولا يتيسر القول فيهما بحذف الفاعل ، اذ الفعلان وظيفتهمـــا مختلفة ، وطلبهما مختلف ، وان كان مطلوبهما واحدا • واذا تعـــذر طلبهما فيه معا ، حيث كان الاسم الواحد لا يعمل فيه عاملان فى حالة واحدة (٤٣) ، فليعط كل ما يستحق دلالة • وتوظيفا ، فهما حـــدثان مختلفان فى وقتين مختلفين ، فلا بد من الاعتراف بأن الفـــاعل ملاحظ • أو مضـــــمر •

ولا يختلف الحال فى اتحاد طلب الحدثين من نحو : « ذاكر ، وفاز الطالب » ــ باعمال الثانى ــ فلا سبيل الا الى الاضمار فى الأول ، لما سبق ، وللآتى من وجوه :

الأول : بناء الأساليب يقتضى أن لا يعرى فعل من فاعل ، فان لم يكن مظهرا كان مضمرا •

الثانى : أنهما حدثان مختلفان وقعا فى وقتين مختلفين ، فلـــكل ما يستحق فى ذاته ضرورة •

الثالث : أنه قد ثبت الاضمار فى الثانى عند اعمال الأول ــ على ما سبق ــ فاذا أعمل الثانى كان الاضمار فى الأول أولى •

الرابع : أنه لو كان القصد فى بناء الجملة المعنى وحـــده لوجب الاقتصار على ما يقتضيه ، وحذف ما عـــداه ، فكان يقال : « ذاكـــر

---

(٤١) الكتاب ١/٧٧ ، والمقتضب ٤/٧٥ ، والرد على النحاة ص ٨٦ •
(٤٢) المقتصد ص ٣٣٦ •

المحمدان • وفاز ، وذاكر المحمدون • وفاز » ، اذ لا داعى للاضمار ما دام الفاعل معروفا ، بل يكون الحذف فيه أولى ، اذ هو حذف من ثان لدلالة متقدم عليه ، بخلاف ما نحن فيه فهو حذف منبهم أمره لا يتبين الا بتاليه (٤٣) •

ومن العجيب أن الأستاذ نفسه يميل الى هذا الفهم من البصريين فى بعض كتبه ، فيقول : « والبصريون يضمرون الفاعل فى الفعل الأول، ويرفضون رأى الفراء ، لأنه يترتب على ذلك اخلال بالقاعدة النحوية العامة التى تجعل لكل فعل فاعلا ، مما قد يحدث تشويشا فى أذهان المتعلمين ، لعدم اطراد القاعدة ، وكذلك يرفضون رأى الكسائى لذلك، ولأن الأخذ برأيه يؤول الى اعتبار الفاعل محذوفا فى مثل : «زيد قام»، وهو ما لا يقول به نحوى » (٤٤) !!

الخامس : أن الباب ليس مقصورا على ما ذكر أستاذنا من طلب عاملين معمولا واحد ــ متفقين ــ بل صوره كثيرة اتفاقا واختلافا ، وفى هذه الصور يتعين الاضمار ففى اتحاد الطلب كذلك ، ليجرى الباب على سنن واحد ، قال ابن بعيش : « لأن من الجائز تغيير أحد العاملين بغيره من النواصب ، وحينئذ يؤدى الى أن يكون الاسم الواحد مرفوعا ومنصوبا فى حال واحدة ، وذلك فاسد ، واذا لم يجز أن يعملا معا ، وجب أن يعمل أحدهما فيه ، وتقدر للآخر معمولا يدل عليه المذكور » (٤٥) •

---

(٤٣) وبذا يرد على من قال : ان المتأخر فاعل لهما ، وهو الفراء

(٤٤) المدارس النحوية ص ١٧٠ ، وفى الأصل : (لكل فاعل فعلا) ــ سهو ــ

(٤٥) ش المفصل ١/٧٧ •

وأستاذنا يجل قواعد النحو ، ويطرح ما خالفها ، وقد سقنا له من ذلك (٤٦) ، وقوله هنا قريب واذ عرفنا هـــذا منه فنقـــول : من الاجحاف سوق الباب لصورة واحدة منه ، ومن الخلف حـــذف الباب جميعه بدعوى « أنه لا يوجد تنازع بين عاملين » ، ومن « التشويش فى أذهان المتعلمين » (٤٧) اهدار ما ثبت لدى النحاة جميعا من ثبات الفاعل ، وعدم حذفه •

ولنا بعد أن نقف على حدود هذه الحملة التى نقلها عن ابن مضاء : « وقد حمل ابن مضاء فى كتابه « الرد على النحاة » حملة عنيفـــة على نحاة البصرة والكوفة جميعا ، لاقامتهم الباب على أمثلة افترضوها ، ودعا الى الغـــائه » (٤٨) •

والأمر الذى نعاينه أن ابن مضاء ــ على الرغم من خفـــوت صوته ــ لا قبل له أن يحمل حملة • بله أن تكون عنيفة عـــلى النحاة جميعا ، وما دعا الى الغاء التنازع ، وما نتهمه بقالة : ان النحاة أقاموه عـــلى افتـــراض •

فابن مضاء يدعو الى الغاء نظرية العامل ، وقد ذكر باب التنازع برمته ، وتسلق على المدرستين بشواهدهما ، وبدأه بقوله : « فأنا ــ فى هذا الباب ــ لا أخالف النحويين الا فى أن أقـــول : « عاقت» ، ولا أقول : «أعملت» • والتعليق يستعمله النحويون فى المجرورات ، وأنا أستعمله فى المجرورات ، والفاعلين ، والمفعولين ، تقول » •• ثم راح

---

(٤٦) راجع ص ١٥٤ ، ١٧٨ من التجديـد • و (ملامح منهج) من هذا البحث •

(٤٧) هذا من كلامه المار قريبا •

(٤٨) سبق قريبا •

يعدد صور الباب وما فيه من خلاف بين البصريين ، والكسائى ، والفراء ، والكوفيين (٤٩) .

فلا فرق بين صنيعه هذا ، وما يسوقه النحاة الا فى التسمية ، و «التعليق» عنده و «الاعمال عندهم» ، وهى ـ كما ترى ـ انتفاضة قشريه لا تغنى فى كثير ، فالعامل متعلق قطعا بمعموله . وهذا شأن آخر ـ ليس من موضوعنا ـ وسؤالنا : هل يقول ابن مضاء بحذف الفاعل عند اعمال الثانى ـ على ما ذكر الأستاذ ؟!

كأنى أرى ابن مضاء فيه على غير اطمئنان ، أو تحمس ، وان شئت فقل «مضطربا» ، فاذ يسوق على تعليق الثانى قول طفيل السابق، يقول : فـ «جرى» لا فاعل له ظاهرا ، فاما أن يكون محذوفا ، واما أن يكون مضمرا » (٥٠) ، ويقول : « وأما أى الرأيين أحق ، فرأى الكسائى ، لأن غيره يقول : حذف الفاعل لا يجوز ، لأن الفعل والفاعل كالشىء الواحد ، فهما متلازمان ، فعلى هذا لا يجوز حذف الفعل ، وابقاء الفاعل ، وهم يجيزونه » (٥١) ، ويقول : « ومذهب البصريين أظهر .. فانه ليس الا حذف ما تكرر فى الثانى ، أو اضماره على مذهبهم ـ ان كان فاعلا ـ والتعليق بالأول فيه «اضمار» كل ما تكرر من تعلقات الأول فى الثانى » (٥٢) .

---

(٤٩) راجع : الرد على النحاة ت.د. ضيف ٩٤ ط ٢ ، ود. البنا ص ٨٥ .

(٥٠) كذا الرد ت.د. ضيف ٩٥ ، ود. البنا ص ٨٦ .

(٥١) ذاته ، وتراه يقيس جواز حذف الفاعل على حذف الفعل وهو قياس واه ، فقد وجدناهم يحذفون من المتلازمين الصدور كثيرا دون الاعجاز، كحذف المضاف والموصوف ، بل ، والموصول . وابقاء صلته ، وكذا الفعل، وأيضا فتصور فعل بدون فاعل مفتقد بخلاف الفاعل فان من شأنه أن يفعل وان لم يباشر فعلا .

(٥٢) الرد ت.د. ضيف ١٠٣ ، ود. البنا ٥٣ .

وهذا رأيه • تردد بين الاضمار والحذف ، حتى اعتبر الاضمار فى الثـــانى •

فهل حمل على النحاة ، وألغى الباب • أو دعا الى الغـــائه ؟ لقـــد رأيت •

أما ما لم يسغه من صور الباب فهو ما ذكره النحاة قيـاسا من تنازع المتعديات الى مفعولين ، أو ثلاثة ، فيقول الرجـل : « ورأيى فى هذه المسألة ، وما شاكلها أنها لا تجوز ، لأنه لم يأت لها نظـير فى كلام العرب ، وقياسها على الأفعال الدالة على مفعول به واحد قيـاس بعيد ، لما فيه من الاشكال بكثرة الضمائر ، والتقديم ، والتأخير » (٥٣)

وله الحق فيه • وكذا ترى : لا الغاء • بل حتى : لا رد عـلى النحـــاة •

وتدرك بعد قول أستاذنا : « أخذت برأيه ، ورأى سيبويه فى أنه لا يوجد فى العربية تنازع بين عاملين على معمول واحد ، بل دائمـا العمل للثانى • واذا كان فاعلا يقال : كما قال سيبويه والكسائى : انه حذف من الفعل الأول لدلالة الثانى عليه » (٥٤) •

وقد وقفنا على درجة مذهب ابن مضاء ، ومذهب الكسـائى لم نستوثق منه حتى قيل : انه لا يقول بالحذف ــ كما قدمنا ــ (٥٥) فهل يقول سيبويه بحذف الفاعل ــ كما نص الأستاذ ــ ؟

ان سيبويه كتابه بين أيدينا ، وما نفهمه منه ــ كما فهمه كل من قرأه ــ أنه لا يقول الا بالاضمار عند اعمال أى من العاملين ، وهـذا قوله : « فالعامل فى اللفظ أحد الفعلين وأما فى المعنى فقد يعلم أن الأول قد وقع » (٥٦) • و : « فالفعل الأول فى كل هذا معمـل فى المعنى ،

---

(٥٣) ذاته ص ٩٨ (ضيف) ، ٩٠ (البنا) •

(٥٤) سبق • والتجديد ص ١٩ •

(٥٥) تقدم فى صدر المسألة ، وانظر الصبان ١٠٢/٢ •

(٥٦) الكتـاب ٧٤/١ •

وغير معمل فى اللفظ ، والآخر معمل فى اللفظ والمعنى » (٥٧)، و :«الفعل لابد له من فاعل » (٥٨) ، و : « اذا أعملت الآخر ، فلابد فى الأول من ضمير الفاعل ، لئلا يخلو من فاعل » (٥٩) ، وكلام سيبويه يفسر بعضه بعضا ، ونستغفر الله أن نتقول عليه بما لم يقل •

ولعلنا قد اطمأن لنا منهج عامة النحاة ، ومنطقهم الواضح فى عدم القول بحذف الفاعل •

ونقف بعد على ما طبق الأستاذ بتأسيسه فى حذف الفاعل ــ وقد شبرنا درجته ــ على أفعال المقاربة ، وشقيقاتها • قال : « ويكثر أن يتسلط فعلان على فاعل واحد مع « كاد • أوشك • عسى » • وأيضا (جعل • شرع • أخذ • طفق) • فيقال : « كاد يخرج زيد • أوشك يتنبه عمرو ، عسى يلتفت خالد » (٦٠)

فالفعل الثانى رافع الاسم الظاهر على الفاعلية ، وفاعل الأول محذوف لدلالة السياق عليه ــ على ما عرف من منهجه فيما سبق ــ

وان بعد ما تقدم • فما دفع به الأستاذ هنا أشد ابعادا • وأشق اغرابا •

ولسنا الآن نناقش حسبانه مرفوع هذه الأفعال فاعلا ، فتلك قضية تأتى •

نقول لو ساغ ما ذكر قبلا بتوجه العاملين على المعمول الواحد بتخريجه على الحذف من الأول ــ كما يقول ــ أو على التنازع ، والاضمار ــ كما يعتقد النحاة قاطبة ــ ، لتحقق الربط بين العاملين بالعاطف ، وهذا شرطه • ما ساغ هنا • (٦١)

---

(٥٧) نفسه ١/٧٧ • (٥٨) نفسه ١/٧٩ •

(٥٩) نفسه ١/٧٩ ، وقد مثل له بـ (ضربونى ، وضربت قومك) ولو كان يقول بالحذف لحذف الواو من (ضربونى) ، ثم راجع المقتضب ٤/٧٧ • (٦٠) التجديد ص ٢٣٨ (٦١) راجع الصبان ٢/١١١ •

فالمعتقد أنه لا يتوالى فعلان على معمول واحد الا على سبيل الاضمار فى الأول ، قال سيبويه : « فمن ذلك قول بعض العرب : (ليس خلق الله مثله) ، فلولا أن فيه اضمارا لم يجز أن تذكر الفعل، ولم تعمله فى اسم ، ولكن فيه من الاضمار مثل ما فى (انه) (٦٢) .

وذلك غير ممتنع على منهج الأستاذ ، ويكون من توالى الفعلين بلا رابط !

وانظر عبد القاهر : « اذا قلت : (عسى يخرج الزيدان) جعلت الكلام بمنزلة (ضحك خرج) فى ايلاء الفعل الفعل ، وذلك بعيد من القياس ، وغير موجود فى الاستعمال ..

واذا قلت : (كاد يخرج الزيدان) كان فى (كاد) ضمير القصة كأنه : « كاد الأمر أو الحديث : يخرج الزيدان » (٦٣) .

وتوالى الفعلين مفتقد من اللسان . مستبعد فى القياس الا على تحميل فى الأول يتصل اعتقابه بالآخر ، ويؤكد له وظيفته الخاصة ، وليس بعيدا منا لهذا الاعتقاد الفطن موقف النحاة فى تأويل ما ورد من ذلك فى كتاب الله من نحو : « من بعد ما كان يصنع فرعون » (٦٤) ، و : « من بعد ما كاد يزيغ قلوب فريق منهم » (٦٥) ، و : « وأنه كان يقول سفيهنا على الله شططا » (٦٦) ، وجهودهم على اخراج التركيب من التوالى لافعلين ، مهما اختلفت تصوراتهم فى هذا الاجتهاد .

---

(٦٢) الكتاب ١/ ٧٠ ، وانظر بعده ، وقارن بما يعتقده الأستاذ عنه بقوله ، بالحذف لا بالاضمار ، وقد سقناه قريبا .

(٦٣) المقتصد ص ٣٦١ ـ ٣٦٢ .

(٦٤) الأعراف : ١٣٧ ، وانظر : التبيان ص ٥٩٢ .

(٦٥) التوبة : ١١٧ ، وانظر السابق ص ٦٦٢ ، والبحر ٥/ ١٠٩ .

(٦٦) الجن : ٤

والذى نريد أن نخلص اليه بهذا التذكير ــ وقد رأينا قرار الأستاذ بكثرة تسلط فعلين على فاعل واحد مع (كاد) وأخواتها ــ أنه معلوم أن من هذه الأفعال ما يقترن بـــ (أن) ــ بدرجته ــ وما لا يقترن نحو : « كاد أن يشفى محمد • عسى أن ينجح الطالب • كاد يخرج زيد شرع يقرأ الطالب » (٦٧) •

فاذا كانت بـــ (أن) ، وقد حذف الفاعل من الأول • فما موقع المصدر المؤول • وهو يقرر دائما بأن (أن والفعل) فى تأويل مصـــدر حسب موقعه من الجملة ؟

ان جمهور النحاة يذهبون الى أنها والحالة هذه تامة استغنى عن منصوبها (الخبر ــ أو المفعول به على مذهبه) • وجوز فريق كونها الناقصة ، ويكون المرفوع اسمها ، و (أن) والفعل خبرها وقدم على اسمها ، ولا يضر عود الضمير على متأخر ، فهو متقدم رتبة (٦٨) •

وأستاذنا يعتبر هذه الأفعال متعدية « والجملة دائما معها تتكون من مضارع وفاعله ومفعوله » (٦٩) •

واذا كانت بعير (أن) من نحو : « أوشك يتنبه عمرو » ، فالناس على وجوب القول بالنقصان ، لعدم ما يصلح لمرفوعيـــة (أوشك) وفى ذلك أمور تمس مذهب الأستاذ فيما أسس فى الباب وغيره بعامة :

أولها : أنه كان ينبغى أن يعرب المصدر المؤول فى مثل : (عسى أن يشفى محمد) مفعولا به مقدما ــ على مذهبـــه فى مفعـــولية ما بعـــد الفاعل هنا ــ ولا مانع منه ، كما هو مذهب المبرد ومن وافقه

---

(٦٧) انظر : التجديد ص ٢٣٨ •

(٦٨) انظر : الصبان ١/٢٦٦ •

(٦٩) التجديد ص ١٦٥ • ولاحظ تعبيره •

فى تقديم الخبر ــ على ما سبق ــ وجعل المتأخر فاعلا ، وهــذا ما لم يقلــــه .

ثانيا : كان ينبغى ــ مع عدم (أن) فى نحو : « أوشــك يتنبه عمرو » (٧٠) أن يعرب الجملة الفعلية بعد (أوشك) فاعلا لهــــا ، ولا يمتنع على مذهبه ــ كما تقدم ــ من وقوع الجملة فاعلا .

ولا يتجشم القول بحذف الفاعل من الأول ، ولو قال به لفهمناه مذهبا مطمئنا يتحمس له .

ثالثا : أن أفعال الشروع ، وكثير غيرها من أفعال الباب لا تستعمل الا ناقصة ، فعلى مذهبه لا تكون الا متعدية ، وفى نحو : (كاد يسقط محمد ، وجعل يتحدث زيد ، وشرع يتكلم عمرو » ، مقتضى مذهبه أن يعرب الجملة المتوسطة مفعولا به مقدما ، فلا فرق بين (كاد محمد يسقط) فى اعرابه جملة (يسقط) مفعولا به ، وبين : (كاد ــ يسقط ــ محمد) كما لا فرق بين (فهم الطالب النحو) ، و (فهم النحو الطالب) . وكذا لا فرق بين : (جعل ــ يتحدث ــ زيد) ، وجعل زيد يتحدث)(٧١) ولا مانع من عود الضمير على المتأخر المتقدم رتبة . فلماذا ذهل عمــا أســـس ؟

ولقد يفيد ما تقدم الاعتقاد بأن الفاعل لا يحذف ، وأنه لا يكــون جملة ، وأن المفعول به لا يكونها وهذا ما سيتأكد من قريب .

هل يحذف الفاعل من بعض الأفعال ؟

يورد أستاذنا أن ثلاثة أفعال لا فاعل لها ألبتة حين تتصــل بها (ما) الكافة . وهى : (قل . كثر . طال) ، يقال : « قلما يحسن زيد عمله .... » فتعرب أفعالا ماضية ليس لها فاعل (٧٢) .

---

(٧٠) وهذا من تمثيله ص ٢٣٨ (٧١) انظر التجديد ص ١٦٥ .
(٧٢) السابق ص ٢٣٨ .

ولا مشاحة له فيه ، فقد قيل به (٧٣) ، وان كنا لا نقر هذا الرأى بالحذف ، ضرورة عدم تصور فعل بلا فاعل قال أبو على : « ولم نر فى سائر كلامهم الفعل بلا فاعل ، وأيضا فان الفعل على تأويله (٧٤) يصير داخلا على الفعل ، وهذا أيضا غير موجود » (٧٥) ، والقول اعتبار (ما) مصدرية ، وهى وما بعدها مصدر مؤول فاعل لهذه الأفعال • وقد قال به نابهون ، وهو الأولى « لأنه يوافق الأصل العام الذى يقضى بأن يكون لكل فعل أصلى فاعل ، فلا داعى لاخراج هذه الأفعال من نطاق هذا الأصل » (٧٦) •

أقول : وليس هذا موضع الحديث ، وان ألمحنا به ايضاحا لمعتقد يجمل اتباعه ، وقد نساير الأستاذ — ولكل متاعه — فى خروج هذه الأفعال عن الأصل • قناعة بأنه قد تنحرف أشياء عن أصولها ، وهو كثير فى العربية • فلماذا أقر هذا الخروج ، ومنعه فى (كان) • أى فى خروجها عن أصل الأفعال فى كون مرفوعها ليس فاعلا ؟ ، قال : (ان الفعل فيها وحدها دون أفعال العربية جميعا فعل ناقص لا فاعل له ، والمرفوع التالى ليس فاعلا ••• » ، وتعد بهذا الاعراب خللا كبيرا دخل على الجملة الفعلية (٧٨) ، وعلى هذا الفهم بنى مذهبه فيها من كون مرفوعها فاعلا ، والمنصوب حالا استبعادا ، أو انكارا لهذا الخروج عن أصل الأفعال — وسيرد الحديث عنه فى حينه — ولكنا نعجل بأن الاعتراف بأن أفعالا قد تخرج عن أصلها فى تجردها عن الفاعل لا يمنع

---

(٧٣) راجع : الكتاب ١/٣١ ، ٣/١١٥ ، والجنى ص ٣٣٣ ، والمغنى ٢/٨ •

(٧٤) يعنى على اعتبار (ما) كافة •

(٧٥) البغداديات ص ٢٩٧ ، وانظر الصبان ٢/٤٥ •

(٧٦) راجع : المغنى ٢/٨ ، وما سبق ، والنحو الوافى ٢/٧٢ •

(٧٨) التجديد ص ١٢ •

كذلك أفعالا فى الميل عن هذا الأصل فتكون ناقصة كـ (كان) ؛ بل هى فيه أقرب ، وكأن لا خروج ، فان لم يعرب مرفوعها فاعلا فهو كالفاعل صورة ، وحكما ، فمفارقتها الاصل الى خلف ، وعوض ، أمد هذه الأفعال فلا عوض ، ولا خلف عن فاعل ، ومع ذلك تحمل أستاذنا الأصعب ، ورفض الميسور الأخف ، !

والى حديث آخر فى (كان) ، وغيرها .

فى المنصـــوبات :

حالية منصوب (كان) :

من أسس التجديد النحوى عند الأستاذ : اعادة تنسيق أبواب (١) واقتضاه ذلك المنهج حذف أبواب وضم تراكيبها الى أبواب أخرى ، ومن هذه الأبواب باب (كان) وأخواتها ، اذ باعرابها على المحجة البصرية « يعد خللا كبيرا دخل على الجملة الفعلية ، فان الفعل فيها وحدها دون أفعال العربية جميعا فعل ناقص لا فاعل له ، والمرفوع التالى ليس فاعلا ، بل هو اسم لها ، والمنصوب لا يدخل فى منصوبات الجملة الفعلية ، بل هو خبر منصوب ، والخروج من هذا الخلل الكبير سهل غاية السهولة بفضل مدرسة النحو الكوفية . »

أى فى اعراب المرفوع فاعلا ، والمنصوب حالا ، فهذه الأفعال تأتى لازمة ، ولا خصوصية لها فى اعتقاد معموليها أصلهما المبتدأ والخبر ، فان ذلك فى كل جملة حالية من نحو : « بقى محمد جالسا ، وبزغت الشمس منيرة » فيمكن تحويل الفاعل والحال الى المبتدأ والخبر « محمد جالس ، الشمس منيرة » ، قال : « مما يدل دلالة قاطعة على

---

(١) وهو الأساس الأول .

أن تخصيص (كان) اللازمة حين يليها منصوب بأن المرفوع بعدها اسم لها ، والمنصوب خبر ضرب من التحكم لا مبرر له » . والأخذ برأى الكوفيين أولى ، لأنه يسد ثلما ثلاثة : ثلمة وجود فعل ناقص ، وثلمة مرفوع بعد الفعل لا يكون فاعلا ، وثلمة منصوب بعد فعل لازم يكون ثابتا ، ومعرفه ، وجامدا (٢) . فقد قدر هذا وأجاب عنه بأن يكون ثابتا ، ومعرفه ، وجامدا (٢) .ففيه قدر هذا وأجاب عنه بأن الحال قد تكون ثابتة : « هذا ثوبك صوفا . خلق الانسان ضعيفا » . ومعرفة : « جاء زيد وحده . أرسل عمرو الابل العراك » ، وجامدة: « جاء زيد أسدا . جاء بغتة . تنحتون الجبال بيوتا . أأسجد لمن خلقت طينا » . قال : « وبذلك تسقط جميع الاعتراضات التى يمكن أن توجه الى اعراب جملة (كان) وأخواتها مكونة من فعل وفاعل ، وحال، وقد سقت أمثلتها .. ببلب الحال ، اذ هو بابها الصحيح » (٣) .

والرجل ــ كما تعاين ــ توقع ذلك الايراد القديم الذى ساقه الكوفيون دعما لمذهبهم فى حالية المنصوب بعد (كان) بأن الحال قد تكون ثابتة . أو جامدة . أو معرفة ، كما قد تكون هذه المنصوبات بعد (كان) تدل على أن المنصوب هنا حال ، وقد كفانا الأنبارى فى الرد على هذه الايرادات جميعها بأنها شاذة ، والاعتبار بالأصل . (٤)

ولنا وجوه لا يثبت معها هذا الزعم الذي نشط له الأستاذ ، وقال عنه : (هو الصحيح) :

---

(٢) أى . والحال الأصل فيها الا تكون كذلك .

(٣) التجديد ص ١٣ ــ ١٤ ، وانظر ص ١٨٤ ــ ١٨٥ ، وقارن بما مر فى الصحيفة السابقة هنا والى نحو من هذا ذهب الأستاذ : منصور حسن ــ عضو المجمع . راجع مقاله فى محاضر وجلسات المجمع ــ الدورة ٣٦ ــ لسنة ١٩٧٠ ص ٩٩ ــ ١١١ ، والتعقيبات عليه ــ بعدها .

(٤) راجع الانصاف م ١١٩ .

أولها : أن ما أورده من أمثلة رفعا للاعتراض ليست جميعهـــا صالحة للحال ، فالأشبه فى (صوفا) النصب على التمييز ، اذ هـــو على معنى (من) ؛ وهذه علامة التمييز (٥) ، وأما (وحده) فهو مصدر موضوع موضع الحال ، أو آسم موضوع موضع الحال ، بل قيل : هو ظرف (٦) ، فهو نائب لا حال وأما (العراك) فمع اتفاقهم على شذوذه حالا من وجهين : تعريفه ، وجموده ، فالأشبه عندى أنه مفعول لأجله. أى (للعراك) ؛ والعراك : الازدحام على الماء ، ويقـــربه : أن زمن الارسال غير زمن العراك ، واذا أمكن الحمل على وجه صحيح ، فالبعد عن مخالفة الأصل أولى . (٧)

وأما (طينا) فى قول الله : « أأسجد لمن خلقت طينا » . فالأمثل كونه تمييزا ، أو منصوبا على نزع الخافض (من) ، ويؤيده ما فى الآية الأخرى : « خلقتنى من نار . وخلقته من طين » (٨) .

وأما (بيوتا) فى قول الله : (وتنحتون الجبال بيوتا) (٨) فمفعول ثان على أن تنحتون بمعنى (تتخذون) ، أو هو المفعول به عـــلى أن التقدير : « وتنحتون من الجبـــال » ، كمـــا فى الآيتين الأخريين : « وتنحتون من الجبال بيوتا فارهين » (١٠) . « وكانوا ينحتون من الجبال بيوتا » (١١) ، والأقرب عندى فى الآية الأولى أن تكون (بيوتا) تمييزا مبالغة ــ كما تقدم ــ فى نحو : « وفجرنا الأرض عيونا » .

---

(٥) انظر : الكتاب ٢/١١٨ ، وشن المفصل ٢/٧٢ .
(٦) انظر : الكتـــاب ١/٣٧٣ ، ٣٧٧ ، ٣٧٨ ، والمقتضب ٣/٢٣١ ، والبحر ٦/٤٣ .
(٧) انظر : المحرر فى النحو ــ بتحقيقنا ــ ٢/٧٥٢ ، ومافيه من مصادر
(٨) انظر : الكبرى ــ التبيان ص ٨٢٦ ، والآية الأولى من الاسراء : ٦١ ، والثانية من ص : ٧٦ .
(٩) الأعراف : ٧٤ . (١٠) الشعراء : ١٤٩ ،
(١١) الحجر : ٨٢ ، وراجع : التبيان ص ٥٨٠

وأما ما أورده من ثبوت الحال فى جانبه ــ سبحانه ــ فهو مفاد من قرينة خارجة على الأصل مفهومة شرعا ، ضرورة أن صفاته ــ جل وعلا ــ ثابتة لا تنتقل ، كما أن (كان) ماض منقطع ، وفى جانبه ــ سبحانه ــ تفيد الاستمرار فى الأزمنة ، والنحاة يقصرون نحوه على السماع (١٢)

ثانيها : أنه على فرض الزعم بحالية ما سبق ، فهى مخالفة للأصول . وما خرج عن الأصل لا يؤبه له ، وهذا من أصولهم الثابتة، وقد التفتنا الى أستاذنا يرتكز على الأصول كثيرا ، ويطرح ما خالفها، وقد مر فى مواضع ، وطالما سمعناه يقول : « والقواعد لا توضع للشاذ » (١٣) .بل وجدناه يحجر على لغة فصيحة بقوله : « وهى لغة تخرج على قواعد النحو ، وينبغى اهمالها » (١٤) .

ووقوع الحال على احدى الصور الثلاث السابقة شذوذ مجانب للقواعد المرعية فأن يؤسس عليها التفات عن طريقه !

ثالثها : أن هذا يناقض ما قرره فى تعريف الحال ، وهو التعريف الذى وضعه مفيدا به رؤية ابن هشام والنحويين ــ وقد مرت مناقشته ــ (١٥) والذى يعنينا هنا قوله : « انما الحال صفة مؤقتة » ويوضح الحال أنها صفة مؤقتة أنها حين تكون جملة ، وتسبق جملتها الواو تشعر أنها تحل محل ظرف الزمان .... وهذا فهم جيد ، فالتوقيت ــ اذن ــ علامة لا تتخلف ، ولنستحضر تعريفه فى الحال ذلك الذى تصدى به لابن هشام وقال فيه : « الحال صفة لصاحبها نكرة مؤقتة منصوبة » (١٦) فما ند ــ اذن ــ عن هذا الأصل بكونها

---

(١٢) انظر : التصريح ١/٣٦٨ .
(١٣) التجديد ص ٣٩ .
(١٤) ذاته ص ١٥٤ .
(١٥) راجع : الحدود فى هذا البحث .
(١٦) انظر : التجديد ص ٣٤ ، ١٨٦ .

غير صفة (أى جامدة) ، ومعرفة ، وغير مؤقتة (أى ثابتة) لا يعبأ به وبذا يهتز ذلك الأصل الذى يؤسس عليه فى منصوب (كان) وأخواتها، اذ هو يكون كذلك • فلا يصلح حالا •

رابعها : أن الحال دائما على تقدير (فى) ، ولذا يعبرون بأنها (مفعول فيها) ، والرجل نفسه يصرح بذلك فى تفسيره ــ على ما مر ــ أو نقول كما يقول العالمون المربون : « ما تصلح جوابا لـ (كيف) ، أو فى أى حال » ؟ وهذه علامة لا تنفك عنها (١٦) ، والمنصوب بعد (كان) وشقيقاتها لا يطرد فيه ذلك وانظر : « كان المسافر محمدا ، و : لانخاف مادام ربنا الله » ، ولك أن تتصور درجة اعتقاد وقوع العلم حالا • (أى هيئة ، وصفة) فضلا عن أن يكون علم الأعلام كلفظ الجلالة ، واذا احتكمنا الى المقياس السابق جوابا عن (كيف) • فلا يصح * !

خامسها : أننا لا ننكر أوجه شبه بين الحال ، والخبر هنا شكلا ومعنى ، ولكن ليس معنى كون الشىء مشابها لآخر فى بعض السمات خلع كل أحكامه عليه ، وهذا وارد كثيرا فى النحو ، والمميز سمات خاصة تتفرد من أجلها الأبواب ، والنحاة لذلك واعون ، فوضعوا المميزات ، وملامح الشبه فيما يتشابه ، فكان الفرق بين عطف البيان والبدل ، واسم الفاعل والصفة المشبهة ، والحال والتمييز • وغيرها(١٧) وكذا منصوب (كان) ، والحال ــ وان أمكن التقاؤهما فى بعض الوجوه ــ يفترقان بما سبق ، وبما يأتى • ولهذه الخصوصيات حرص النحاة أن يكون لكل من الدراسة ما يميزه • ويختص به •

---

(١٦) انظر : المقتصد ص ٦٧٢ ، والنحو الوافى ٢/٣٦٤ ، وانظر ما يأتى فى (السابع) •

(١٧) راجع مثلا : المغنى ٢/٨٤ ، ٨٥ ، ١٣٤ ،

(★) انظر : ما يأتى فى (السابع) •

سادسها : أن الأستاذ اكتفى بامكان وقوع الحال (معرفة ، وجامدة وثابتة) ، فحمل منصوب (كان) عليها ، لأنه يكون كذلك ، وسمعناه يقول : « وبذا تسقط جميع الاعتراضات » • ولم يورد ما يمكن أن يقوض تأسيسه ، لأننا لا ندرى حقيقة كيف يجيب عنه ؟

ونقول : ان منصوب هذه الأفعال يقع ضميرا ، ومحال أن يقع الضمير حالا (١٨) ، وذلك فى لسان العرب كثير ، يقول الرسول لعائشة: « اياك أن تكونيها يا حميراء » (١٩) ، ولعمر فى ابن صياد : « ان يكنه فلن تسلط عليه ، والا يكنه فلا خير لك فى قتله » (٢٠) ، ولزيد الخيل: « ما وصف لى شىء فى الجاهلية فرأيته فى الاسلام الا ورأيته دون الوصف ليسك » (٢١) •

وقول قيس : (٢٢)

كاد الغزال يكونها لولا الشوى ونشوز قرنه

وابن أبى ربيعة : (٢٣)

وأسلك سبيل وصله وصته ان كان غدرا فلا تكنه

وأبى الأسود : (٢٤)

فالا يكنه أو تكنه فانه أخوها غذته أمه بلبانها

---

(١٨) راجع بحثنا فى مجلة كلية اللغة العربية بالمنوفية ـ العدد الرابع ص ٥١٠ ـ وما بعدها •

(١٩) التذييل ١/٥٠٢ •

(٢٠) مسند أحمد ٢/١٤٨ •

(٢١) التذييل ١/٥٠٦ عن النهاية ٤/٢٨٥ •

(٢٢) الأغانى ١/١٧٩ •

(٢٣) ديوانه ص ٤٤٠ • (٢٤) ديوانه ص ٨٢ •

والوليد بن عقبة : (٢٥)

وشر الظالمين فلا تكنه ... يقابل عمه الرؤف الرحيم

وعدى بن زيد : (٢٦)

فلو كنت القتيل فلا تكنه ... لقد علمت معد ما أقول

وخليفة بن براز الجاهلى (٢٧) :

تنفك تسمع ماحييـ ... تبهالك حتى تكونه

وآخرين : (٢٨)

ـ كأن لم يكنها الحى اذ أنت مرة ... بها ميت الأهواء مجتمع الشمل

ـ فلما رأى برقا أتى دون لمعه ... ينازل من دهماء كانت تكونها

ـ لجارى من كانه عزة ... يخال ابن عم بها • أو أجل

وهو كثير • أمسكنا منه ـ على ما سقنا ـ ، حتى لا يقال : شاذ والنحاة يجمعون على أن الضمير لا يقع حالا (٢٩) •

سابعها : أن النحاة يضبطون : أن كل ما يصلح صفة لنكرة يقع حالا من المعرفة ، نحو : « رأيت رجلا كريما يضحك ـ ابنه معه ـ مع أخى ـ فى الحجرة ـ ان قام قمت معه » ، و (رأيت محمدا •••) ـ فى جميعه ـ (٢٩ ب)

والمنصوب بعد هذه الأفعال يقع علما ، وضميرا ـ وكلاهما تقدم ـ

---

(٢٥) البحر ١/٤٢٧ • (٢٦) ديوانه ص ٣٠٢ • والعمدة ٢/٤٧

(٢٧) الخزانة ٨/٢٤٢ ، وش المفصل ٧/١٠٩ •

(٢٨) التذييل ١/٥٠٧ ، وشواهد التوضيح ص ٢٨ •

(٢٩) راجع ما سبق فى (١٨) والتصريح ٢/٢٦٥ ـ ٢٦٦ •

(٢٩ب) ملاحظ التنويع للصفة والحال افرادا ، وجملة وشبهها •

ومعلوم أن كليهما لا ينعت بهما فلا يصلحان حالا • (٢٩ج) فلا سبيل الا الى القول بخبريته ــ كما يقول جمهور الناس •

ثامنها : أن الخبر المنفى فى هذا الباب يقع مجرورا بالباء الزائدة: (أو ليس الله بقادر) • (لم يكن الجندى بجبان) • (لم يمس على بمسافر) • والنحاة لا يروون ذلك فى الحال ، حتى رد على من أجازه كابن مالك فى استشهاده بقوله :

فما رجعت بخائبة ركاب حكيم بن المسيب منتهاها

وخرج على أن الباء أصلية داخلة على موصوف محذوف أى : « بحاجة خائبة » (٣٠) ، ولعل الذى سهله أن (رجع) قد تعمل هذا العمل فتعد من أخوات (كان) (٣١) ، أما الحال فلا يسعف البحث بنحو : (لم يجىء محمد بمبتسم ، ما أبصرت الزهرة بجميلة • لم ينهض على بنشيط) •

تاسعها : أن هذه الأفعال ليست على منهج الأفعال اللازمة الناصبة أحوالا ــ كما يرى الأستاذ ــ فلها فى عملها هذا العمل خصوصيات : فى الصيغة : بين التصرف تمام التصرف ، أو نقصانه ، أو الجمود • وفى التوظيف : بدون شرط ، أو بشرط (نفى • أو ما المصدرية التوقيتية) • ولانعرف نحوهذا فى اللوازم العامةالناصبة الأحوال:وكذا لها خصوصيتها دلالة ، ولذا كانت نواقص • أو كما يقول النحاة : أفعال عبارة ، اذ يرون أن هذه الصيغ ليست أفعالا حقيقية الا لفظا ، وتصرفا ، ولا دلالة

(٢٩ج) راجع الكتاب ٢/١٢ ، ٧٩ ، وابن يعيش ٢/١٩ ، والخصائص ٣/٢٣٨ •

(٣٠) راجع : المغنى ٢/١ ، ١٠ ، والجنى ص٥٥ ــ ٥٦ ، ويس •

(٣١) راجع : ش الكافية ٢/٢٩ ، وابن يعيش ٧/٨٩ •

لها على حدث ، والفعل الحقيقى يدل على حدث • وزمن ، وهـــذه انما تدل على زمان وحسب فى الخبر وقد صـــار الخبر كالعـــوض عن الحدث ، فلذا لا تتم الفائدة الا به (٣١) ، واذ كانت هذه الأفعـــال مسلوبة الدلالة على الأحداث ، وجعلت أخبارها عوضا عنها لا يجوز الجمع بين أخبارها ، ومصادرها بخلاف سائر الأفعال اللازمة الناصبة للأحوال ، فلا يقال : « كان زيد قائما كونا • أمسى على ساهرا امساء» أضحى أحمد نشيطا اضحاء » • ولا يمتنع أن يقال : «خرج على مسرورا خروجا • سجد ابراهيم خاشعا • سجودا » • وكذا فى جميع الأفعال الناصبة للأحوال •

وقد فهمنا أن هذه الصيغ انما هى أدوات تحميل زمنى للأخبار • مختصا ذلك الزمن أو مستمرا ، وما كذلك غيرهافهى على منهـــاجها فى الزمن والحدث • وهذه فروق • فضلا عن خصوصية بعض أفعـــال هذا الباب بما لا يجوز فى غيرها من الأفعال العامة ، كزيادة (كان) ، وأصبح ، وأمسى ــ على ما حكى الأخفش ــ واستعمال (كان) ، و « ليس » شأذية •

وبهذه الخصوصيات الذاتية والتركيبية لهذه الأفعال يكـــون فى حملها على غيرها مجاذفة لا تسلم ، واعتساف غير منصف ، وان فصل ضمير الشأن بين مرفوعها ومنصوبها يقطع بكون هذا المنصوب خبرا لا حالا : « كنت أنت الرقيب عليهم • ان كان هذا هو الحق ، كنـــا نحن الوارثين » • ومعلوم أن هذا الضمير لا يقع الا بين المبتدأ والخبر أو ما أصله المبتدأ والخبر • وما عرفنـــاه فاصـــلا بين الحـــال وصاحبها (٣٢) •

---

(٣٢) راجـع : المقتضـب ٤/١٠٤ ، والمغنى ٢/١٠٤ • وغيرهما •

عاشرها : أن الأستاذ يؤسس على رفض فكرة النحاة بامكان تحويل الطرفين مع (كان) ، وأخواتها الى المبتدأ والخبر بأن ذلك يصدق على الحال وصاحبها ، وقد كشفنا الفرق بما مضى ، ومزيدا من الايضاح نبين أن الاختلاف بين فى كلا التركيبين ، فـ (كانت الشمس منيرة) و (بزغت الشمس منيرة) الأول • وصف للشمس بالنور فيما مضى ، والثانى وصف لها به حال البزوغ ، وكذا فى غيره ، فالفرق واضح بين وظيفة الخبر مع الناسخ ، وبين الحال مع الفعل اللازم ، وان أمكن فى المرفوع والمنصوب فى كل أن يعقدا جملة اسمية ، وليس لنا التمسك بعمدية الخبر ، وفضلية الحال ــ وان كان هاما ــ فالأستاذ اعترض بأن الحال قد تقع لازمة ، وقد يزاد الفرق توضيحا بأن (نسبة الاسناد التى كانت بين المبتدأ والخبر فى الجملة الاسمية تبقى على ما هى عليه بعد النسخ ، ولا تتغير الا الحالة الاعرابية ، وكأن النسخ هنا أثر شكلى ، فالعلاقة بين طرفى الاسناد باقية كما كانت ، وان كانت قد اعتراها شىء من التلونات الدلالية • أما فى الجملة الفعلية ، فتعقد نسبة جديدة استنادية بين الحال وصاحبها)(٣٣) •

فهل نطمئن بعد الى أن منصوبات هذه الأفعال لا تصلح الا أخبارا • لا أحوالا ، وأن ما يعقده النحويون لها من دراسة خاصة انما هو عن أهلية ، واستحقاق • لا عن ترف • وتفصيل شكلى ؟

وان كان أستاذنا قال بما قال ــ وقد عرفنا ما عليه ــ فقد قال به قدماء ومحدثون (٣٤) ، ولا يزال التصور الجامح من دعاة التجديد

---

(٣٣) الاعراب والتركيب بين الشكل والنسبة ص ٦١ـ٦٢ ــ مختصرا وانظر : محاضرات المجمع ــ الدورة ٣٦ لسنة ١٩٧٠ ص ١١٤ •

(٣٤) انظر : بحث الأستاذ عبد الحميد حسن فى (محاضرات المجمع ونفس السابق) ص ٩٩ ــ ١١٢ •

يرخى عنانه حتى رأينا من يرى فى نحو : (كان محمد قائما) أن (كان) هى الخبر ، و (قائما) تكملة منصوبة ، ولا داعى لانفراد (كان) بأحكام خاصة ، وقال : (ان المنصوبات كلها نصبت لأنها تكملة الكينونة، أو الاصباح ، أو الامساء • وغير ذلك) (٣٥) •!!

وكلمة أخيرة هنا تتصل بعرق بما فات • وقد رأينا الأستاذ يقضى بحالية منصوب (كان) وأخواتها ، ولا عبرة بدعوة النحاة أن الطرفين أصلهما المبتدأ والخبر ، لامكانه مع الأفعال اللازمة فـ (قدم محمد مهموما) يئول الى (محمد مهموم) — على ما فرقنا فيه قريبا — ولا ندرى : لماذا لم يعمم ذلك فى نواصب الفعلين أو الثلاثة من باب (علم — أعلم) ، نحو : (علمت محمدا مسافرا • أعلمتك محمدا مسافرا) وهل الثانى فى الأول ، والثالث فى الثانى الا هو فى (كان محمد مسافرا) ، فلماذا لا يعربهما حالين ؟ وهما به أشبه على ما أسس ، وقد قال به الكوفيون الذين صدر عنهم ، بدلا من أن يضم بابيهما الى المفعول به استنادا الى تصور مردود السهيلى (٣٦) ، وأن يقضى بـ (انهيار التصور النحوى الذى يفردهما بدراسة خاصة)(٣٧)•

ولا نعيد القول : ان الشبة فى بعض الوجوه لا يعنى الانضواء تحت مسمى واحد ، فهذه الأفعال لكونها داخلة على المبتدأ والخبر خصوصية فى ذاتها ، ومدخوليها ، ولا مدخل لقوله : (فأفعاله لا تعدو نظائرها مما يتعدى الى مفعولين ، وليس من بابها مثل (أعطى — كسى) (٣٨)•

---

(٣٥) انظر : النحو المعقول د• محمد كامل حسين — مجلة المجمع ص ٢٩ ، ٣١ ، ٤٤ — العدد ٢٧ لسنة ١٩٧٢ •

(٣٦) انظر : التصريح ، ويس ١/٢٤٦ •

(٣٧) انظر : التجديد ص ١٨ •

(٣٨) ذاته ص ١٧ •

ولا ننقل استشعارنا بنمطية هذا التصور وشكليته ، وأستاذنا وجهنا وغيره الى أن عصب الدراســـة التحليلية فى النحو سبر السطح التركيبى ، وسبر أغواره للوصول الى روح التركيب (٣٩) •

ونحاتنا ــ قدس الله سرهم ــ أدركوا تعلق هذا النوع من الأفعال بالطرفين ، فكان التقرير الشكلى فى كونهما مفعوليه ، وأدركوا ما له ، ومالهما دون غيرهما ، فكان الفرق بينه ، وبين ما يتعدى مثله ، وهذه الخصوصيات ملزمة بدراسة تفرد • وكذلك فعلوا •

ــ فهذه الأفعال تستعمل فى الشأن : « ظننته زيد قائم » (٤٠) ولا كذلك (أعطى ••) •

ــ ويقع معمولها الثانى جملة • أو غيرها : « ظننت زيدا قام ــ أبوه كريم ــ فى الدار » ولا كذلك (أعطى) •

ــ وأنها تلغى : « زيد ــ ظننت ــ قائم ــ زيد قائم ظننت » ، وتعلق : « ظننت ما زيد قائم ــ رأيت هل زيد قائم » ــ وغــيرهما من المعلقات ــ ولا كذلك (أعطى) •

ــ وأنها يتوسط معموليها ضمير الشأن : « علمت محمدا هو القائم أعملت محمدا عليا هو القائم ، ولا كذلك فى (أعطى) •

ــ وأن مدخوليها لشىء واحد • ولا كذلك مدخولا (أعطى) •

ــ وأن مدخوليها لا يحذفان • أو أحدهما لغير دليل • بخلافهما أو أحدهما فى (أعطى) • وذلك شىء مطروح فى كتب النحــو ، ولا فضل لنا فى ايراده • (٤١)

---

(٣٩) انظر : الاعراب بين الشكل والنسبة ص ٣٦ •

(٤٠) انظر : ابن يعيش ٣/١١٤ •

(٤١) راجع :ــ ان شـئت ــ : الكتاب ١/٤٠ ، والمقتضب ٣/١٢٢ ، وشرح المفصل ٧/٦٤ ، وغيرها •

ـ ولهذه الخصائص فى العامل ، والمعمولين ، والتركيب بعامة كان منهج النحاة الدقيق فى افرادها بتبويب • وما وقفنا على أحدهم يفتئت بدالته على الآخر ، ولم يحكم على قياسه ، أو تصوره فيه بأنه (قياس منهار) •

ولا يفوتنا أن ننوه فى خاتمة هذه المسألة المنهجية التى أطل بها الأستاذ ، بأنه قد سبقه اليها منذ أكثر من سبعمائة عام عمر بن عيسى الهرمى النحوى اليمنى فى كتابه (المحرر فى النحو) • فوضع كل ما يندرج تحت (المفعول به) فى قطاع واحد ، فيسوق العامل ذا الوظيفة الواحدة ، فى مظانة مع حفاظه على مسميات التراكيب •فيضع تحت هذا المفهوم الواسع : « ما يتعدى لواحد • ولاثنين ـ بوجهيه ـ ولثلاثة وما يتعدى بحرف الجر ، وذا الوجهين من المتعدى • فالاشتغال فالاغراء • فالتنازع • فالنداء فالتعجب » ، وغنى عن القول أن المنصوبات فى جميعها (مفعول به) • وهذا قوله : « ولذا أوردناه فى « أبواب المفعول به » (٤٢) •

المفعول به جملة :

وأستاذنا ألغى باب المقاربة ، وجمع تراكيبه الى باب « المفعول به » كتأسيس فى حذف أبواب فى النحو وضم أمثلتها الى أخرى هى بها أصوب ، فالمفعول يقع جملة : « ويطرد ذلك فى أفعال المقاربة .. » (٤٣) •

وقد حمل على نحاة البصرة فى اعراب ركنى الجملة بعد هذه الأفعال اسما لها وخبرا • قال : « وهو اعراب لا يستقيم بتاتا • حيث

---

(٤٢) راجع : المحرر ـ بتحقيقنا ١/٥٥ ـ ٥٦ ، ٢/٥٧٣ ـ ٧١٩ •
(٤٣) التجديد ص ١٦ •

يقترن المضارع بـ « أن » المصدرية ، مثل : « كاد زيد أن يقوم ، و : عسى زيد أن يقوم » ، لأنا لو حذفنا « كاد ، وعسى ، فى الجملتين أصبحتا : (زيد أن يقوم) ، وهو تعبير خاطىء ، لأنه اخبار عن اسم الذات بالمعنى » (٤٣) •

وكأن الرجل صادف عند سيبويه ما يمكن الاعتداد به فى وجهته، فقال : « وقد تنبه سيبويه من قديم الى ذلك ، فقال : « ان كاد • وعسى فعلان متعديان ، والمرفوع بعدهما فاعل ، وجملة المضارع التالى لهما مفعول به • فاذا قلت : «كاد زيد يقوم • وعسى زيد يقوم» فاما أن تجعل (كاد) فعلا متعديا ، و (أن) وما بعدها فى تأويل مصدر مفعول به ، واما أن تجعلها فعلا لازما بمعنى (قرب) ••• وبالمثل جملة المضارع بعد أفعال الشروع مفعول به قياسا على رأى سيبويه • وواضح أن سيبويه يلغى باب (كاد) وأخواتها ـ كما تصوره البصريون بعده •• وقد أخذت برأيه فى الكتاب ، وضممت أمثلته الى باب المفعول بـه » (٤٤) •

ونحفظ لأستاذنا اعتقاده فيما حمل ، وقال • وقد يكون لنا مستند من علم ينظر به هذا الاعتقاد من وجوه :

الأول : أن هذا التصور للباب ليس مقصورا على البصريين بل للكوفيين كذلك ، وانما الخلاف حيث كان الفعل مقرونا بـ (أن) (٤٥)

الثانى : أنه لا وجه لحمل اعراب الأسلوب بدون (عسى ، أو كاد) عليه معهما بدعوى أنه « لا يستقيم بتاتا : (زيد أن يقوم) ، وأنه (تعبير خاطىء) » (٤٦) • بل لعل الخطأ فى تصور اقراره من النحويين

---

(٤٤) أى سيبويه •

(٤٥) راجع : الهمع ١/١٣٥ •

(٤٦) هذا من كلامه السابق •

اذن أن (أن) هذه مرتبطة وجودا • وعدما بالفعل ، فتصاحبه ، وتزول بزواله ، ولا نطيل فى وظيفة (أن) هنا ، فذلك فى المتناول الوقوف عليه فى مظانه ، وان كان توخى هدفا يحتمل تغريب حقيقة • فما يصنع فى قول رسول الله : « لعل بعضكم أن يكون ألحن بحجتـــه من بعض » ونحوه قول الشاعر : (٤٧)

لا تهين الفقير علك أن تر ... كع يوما والدهـر قد وضـعه
لعلك يوما أن تلم ملمة ... عليك من اللائى يدعنك أجـدعا

وأستاذنا يعترف ــ طبعا ــ بكون المصدر المؤول خبر (لعل) ،وهى محمولة فيه على (عسى) ، ولو حذفت (لعل) لحذفت معها (أن) قطعا ، وكانت الجملة الفعلية الخبر •

ولنا أن نقول مثله فيما يصاحب غيره وجودا • وعدما كالـــلام فى خبر (ان)،والباء فى خبر(ليس): «ان محمدا لقائم،ليس محمدبقائم»،اذ لا يبقيان بدونهما حتى يقال : « محمد لقائم ، محمد بقائم » ، ولـــو احتكمنا الى هذا الفهم لأهدرت فى العربية أساليب كثيرة •

وان القضية ليست فى الاخبار بالمعنى عن الذات ، فذلك وافـــر وأبلغ : (محمد عدل • على كروفر) • وانما ذلك فى المصدر المؤول • وما هو بمهجن أو مردود ، فلا مانع من حمله على الذات بلا تأويل مثل: « زيد اما أن يقول خيرا • أو يسكت » (٤٨) ، وكقوله : (٤٩)

لعمرك ما الفتيان أن تنبت اللحى ... ولكنما الفتيان كل فتى ندى

ولعل أستاذنا لا ينكر وقوع المصدر المؤول خبرا ، وهو طبعـــا اخبار عن الذات بالمعنى ، ولينظر قوله : « وهو تعبير خاطىء » !

---

(٤٧) المغنى ١/٢٢٣ •
(٤٨) انظر : الخضرى ١/١٢٤ •
(٤٩) المغنى : ٢/١٩١ •

الثالث : أننا ننزه الأستاذ أن يستنطق سيبويه بما يستعصى عليه نطقه • وعلينا فهمه ، وفى أيدينا كتابه ، وليس فيه من قريب أو بعيد ما ذكره ، فحمل سيبويه (عسى) على (قارب) انما هو فى (أن) • أى أن (عسى) لا تستعمل الا بـ (أن) كما أن (قارب) كذلك اذا لم يكن مفعولها اسما صريحا •• (٥٠) وهذا قول سيبويه : « فـ (أن) ههنا بمنزلتها فى قولك : (قاربت أن تفعل) أى : (قاربت ذاك) ، وبمنزلة : « دنوت أن تفعل » (٥١) •

وربما كان هذا ما حمل أستاذنا على الفهم من سيبويه أنه يجعلها متعدية أو لازمة حيث شبه بـ (قارب ، دنا) • وليس القصد عليه كما بينا ، ونحو من هذا الفهم العجل غر أبا القاسم الزجاجى فعد من هذا الباب (قارب) ، ودفع صنيعه النحاة (٥٢) •

وسيبويه على رأس النحاةيقرر اعمال الباب عمل (كان) ، والجملة الفعلية هى الخبر ، وليس على ما نقل الأستاذ الفاضل من أنه يعرب المرفوع فاعلا ، وجملة المضارع بعده مفعولا به ، ومنه صدر جمهور النحاة ، ولا نملك غير قوله • وهذا هو : « فـ (يفعل) (٥٣) حينئذ فى موضع الاسم المنصوب فى قوله : « عسى الغوير أبؤسا » ، فهذا مثل من أمثال العرب • أجروا فيه (عسى) مجرى (كان) (٥٤) • وقال : « فالفعل ههنا بمنزلة الفعل فى (كان) اذا قلت : (كان يقول : وهو فى موضع اسم منصوب بمنزلته ثم ، وهو ثم خبر ، كما أنه ههنا

---

(٥٠) انظر : الهمع ١/١٣٠ •
(٥١) الكتاب ٣/١٥٧ •
(٥٢) انظر : الجمل ص ٢٠٩ ، والارتشاف ١/٤٦٩ ، والهمع ١/١٣٠
(٥٣) أى المضارع فى هذا الباب •
(٥٤) الكتاب ٣/١٥٨ •

خبر. الا أنك لا تستعمل الاسم ، فأخلصوا هذه الحروف للأفعال» (٥٥) وقال : « ... فصارت (كدت) ، ونحوها بمنزلة (كنت) عندهم ، كأنك قلت : « كدت فاعلا » ، ثم وضعت (أفعل) موضع (فاعل) ، ونظير هذا فى العربية كثير » (٥٦) ، وقال : « .. قد جعل يقول ذاك .كأنك قلت : « صار يقول ذاك ، ... لأنه مثل (كان) فى قولك : « كان فاعلا، ويكون فاعلا » (٥٧) .

واذا كانت (كان) يضمر معها ضمير الشأن ، فيقول سيبويه : « ومثله : (كاد تزيغ قلوب فريق منهم) (٥٨) . ومن المفروغ منه أن ضمير الشأن لا يعمل فيه الا الابتداء ، أو أحد نواسخه . (٥٩)

وقد تحقق لنا من سيبويه نفسه أن جملة المضارع هنا خبر،وكأن أستاذنا اكتفى بما نقله ابن هشام ، والسيوطى عنه ، والمبرد ، والقول ما أثبتنا (٦٠) . أما حسبانها مفعولا به ، فلا ينهض لأمور :

أولها : أن اعتقاد المفعولية ــ ممن قال بها ــ انما هو فيما فيه (أن) فرارا من الاخبار بالمصدر عن الذات ، وقد عرفنا الوجه فيه .

ثانيها : أن ذلك لا يطرد فى الافعال التى لا تستعمل بـ (أن) ، وهى أفعال الشروع . وسائر أفعال الباب ــ عدا حرى ، واخلولق ــ

---

(٥٥) السابق ٣/١٦٠ .
(٥٦) نفسه ٣/١٢ .
(٥٧) نفسه ٣/١٢ .
(٥٨) نفسه ١/٧١ .
(٥٩) انظر : المقتصد ص ٣٦٢ ، والمغنى ٢/١٠٣ .
(٦٠) راجع : المقتضب ٣/٦٨ ــ ٦٩ ، وحاشيتهما . والمغنى ١/٢٧ ، والهمع ٢/١٣٠ .

يجوز تجردها من (أن) ــ بدرجته ــ ولا يصح مصدر بدون سابك ، الا فيما يستثنى ، وليست هذه منه .

ثالثها : أن الجملة الفعلية هنا وصف فى المعنى للمرفوع ، فهى هو وهذا حد الخبر ، والمفعول لا يكون الفاعل ، والأصل أن يكون الخبر هنا وصفا منصوبا كما فى (كان) ، ولكنهم عدلوا الى الأفعال فيه لغرض دلالى . (٦١)

رابعها : أنهم اذا صرحوا بالاسم صرحوا به صفة لا مصدرا ، اذ الأصل : (كاد زيد قائما) (٦٢) ، وعليه قول تأبط شرا :

فأبت الى فهم وما كدت آئبا وكم مثلها فارقتها ، وهى تصفر

بل ورد المضارع مقترنا بالسين ، كقول السنبسى :

عسى طىء من طىء بعد هذه ستطفىء غلات الكلى ، والجوانح

والسين لا تؤول مع ما بعدها بالمصدر (٦٣) ، كما ورد جملة اسمية ، كقوله : (٦٤)

وقد جعلت قلوص بنى سهيل من الأكوار مرتعها قريب

فالجملة (مرتعها قريب) فى موضع الخبر ، ولا تصلح أن تكون مفعولا به ، لما قلنا من أنها صفة للمرفوع ، فضلا عن أن المفعول به لا يكون جملة فى غير قول ــ وقد سبق تحريره ــ فالحق ما يراه النحاة ان هذه الأفعال جميعها لازمة ، ووظيفتها : افادة مقاربة وقوع الفعل

---

(٦١) وقد أفهمه سيبويه فيما سبق قريبا ، وانظر : السيرافى عليه ١١/٣ .

(٦٢) راجع الارتشاف ٤٦٩/١ .

(٦٣) راجع : المقتصد ص ٣٥٧ ، والهمع ١٣٠/١ .

(٦٤) الخزانة : ١٢٠/٥ ، ٣٥٥/٩ .

الكائن فى أخبارها ، كما أن (كان) وأخواتها : وظيفتها افـادة معنى الزمان فى أخبارها ، ولهذا كان الحمل وانفردت هذه الأفعال بخصوصية أخبـــارها •

وقد وقفت على الأستاذ الفاضل يعتمد المنصوبات فى باب (كان) أحوالا ، ولو طرد مذهبه هنا لكان له وجهه ، فالأخبار هاهنا صـفات للمرفوع ، وهى هو ، وذلك شأن الأخبار والأحوال •

وان اقتضت السمات الخاصة افراد كل بما يسـتحق ــ على ما عرفنا هنـالك •

منصوب أسلوب الاختصاص تمييز :

اعتمد الأستاذ منصوب الاختصاص فى نحو : « نحن ــ معاشر الأنبياء ــ لا نورث » تمييزا ، وقد دافع عن وجهته بقوله : « وقـد يعترض على ذلك بأن الأصل فى التمييز أن يكون نكرة ، غير أن الكوفيين أجازوا أن يكون معرفة ، وبذلك يسقط الاعتراض ، وبدون ريب اعراب تلك الكلمات تمييزا • أوضح وأبين من اعرابها مفعولا به لفعل محذوف تقديره : « أخص • أو أعنى » (٦٥) •

ولا نذكر بموقفه الرافض لمنصوب الصفة المشبهة معرفا بأل دون

---

(٦٥) التجديد ص ١٩٣ ، وانظر : ص ٢١ منه •

بقى ان نشـير الى أن لجنة الأصـول بالمجمع اللغوى لم تقر مشروع أستاذنا فى (كان) ، و (كاد) قال : (ردت لجنة الأصول هذا الاقتراح ، كما ردت لى اقتراحا ثانيا بحـذف باب (كاد) وأخوتها اعتمادا على اعراب سـيبويه لها •• على كل حال لم توافق لجنة الأصـول على هذا الاقتراح ، وما تضمنه من اعراب سيبويه لها)

مجلة المجمع العدد ٤٧ ــ سنة ٨١ ص ١١٣ •

عده تمييزا كمنحى الكوفيين فيه ــ وقد سبق عرضه ــ واعتباره الوجهة الكوفية تطبيقا فى هذا الأسلوب فعد منصوبه تمييزا ، وفى زعمنا أن هذا قول لم ينشق عن مخيلة أحد من الناس قبله .

ولو كانت القضية هنا لا تعدو التعريف والتنكير لهان المأخذ وسهل ، وان كان الدرس النحوى يقضى باطراح مذهب الكوفيين فى التصريح بتعريف التمييز . وضعف مستندهم ، قناعة باقتصادية العربية ، « فالتمييز لرفع الابهام ، وهو يحصل بالنكرة ، وهى أصل فلو عرف كان التعريف ضائعا » (٦٦) .

أقول ــ على الرغم من استبعاد التعلق بذلك بداية ــ: فى الامكان تصور التعريف مع كل ما يقع تمييزا لعدد . أو مقدار . أو لنسبة ، فسيقع مرذولا مستهجنا لايشايع من ذوق،أو سماع أحد،خذ مثلا : « خمسة عشر الرجل ــ خمسون الكراسة ــ رطلان الزيت ــ قدحا القمح ــ اشتعل الرأس الشيب ــ امتلأت الصحيفة الكتابة ــ عظم محمد المكانة ــ محمد أحسن من على الأدب ــ هم الصادقون الأعمال نعم المسلمين المحمدان ــ ما أرحب الغرفة المساحة » .

ويقينا سيقضى أستاذنا بسقم هذا التمييز المعرف فى هذه التراكيب . وجفوته من الأذواق ، واذ يقضى بذلك فلا حسن فى التعلق بالاجازة التى يرخص بها الكوفيون . أو قل : يترخصون فيها .

وكما قدمنا . فليست القضية شكلا فى تعريف ، وتنكير . بل هى توظيف . ودلالة ، وموقع ، الأمر الذى تلوح منه فطنة النحاة لأساليب العربية ، ووصفها بما تستحق دونما تبديد ، واليك الفرق البعيدين هذا المنصوب وبين التمييز :

---

(٦٦) ش الكافية ٢/٢٢٣ .

أولا : أن التمييز لرفع ابهام عن ذات ، أو نسبة ، (٦٧) ، ويصلح جره بـ (من) ما لم يكن عددا : أو نحولا عن مفعول ،أو فاعل (٦٨)، والمنصوب فى الاختصاص انما يذكر تأكيدا • وتذكيرا ، اذ لايقع الا بعد ضمير الحضور • ولا ابهام فى ضمير حضور ، ولا يمكن جـره بـ (من) التى هى علامة التمييز بعمومه • وخذ قوله الرسول : « نحن ـ معاشر الأنبياء ـ لا نورث » • وقولنا : « أنا ـ المصرى ـ أرعى الذمة » • فالمنصوب • توكيد ، وتذكير ، وفخر ، وربما شـام ايضاحا • قال سيبويه : « أراد أن يؤكد ، لأنه اختص حين قال : (أنا) ، ولكنه أكـد كما نقول للذى هو مقبل عليك بوجهه ، مستمع منصت اليك : (كذا كان الأمر ـ يا فلان ـ) (٦٩) • وقال : (الأسماء تذكرها توكيـدا ، وتوضيحا هنا للمفرد • وتذكيرا) (٧٠) •

ثانيا : ان المعنى فى الاختصاص لا يهدر بسقوط المختص ، وان زايله شىء من توكيد : « أنا ـ المصرى ـ أرعى الذمة ، أنا أرعى الذمة» بخلافه فى التمييز ، فان ركيزة الدلالة عليه ، ولذا لا يصح حذفه ما لم يتوفر ما يشعر به •

ثالثا : أن المنصوب فى باب الاختصاص هو عين الأول فى تخصيص، ومن أجله يصح الاخبار به عنه بخلاف التمييز فليس عين المميز ، بل هو شىء منه ، أو متصل به ـ كـ (تصبب زيد عرقا ، وكـرم نفسـا ، وما أكرمه أدبا) • فليس العرق الرجل على الاطلاق،وانما هو شىء منه

---

(٦٧) عرفه الأستاذ بأنه : (اسم منصوب يزيل ابها ما فى اسـم آخر ، أو صفه ، أو فعل ، ص ١٨٨ ، وفيه نظر ، اذ لا ابهـام فى الفعل •

(٦٨) انظر : التصريح ٢/٣٩٨ ـ ٣٩٩ •

(٦٩) الكتاب ٢/٢٣٢ •

(٧٠) نفسه ٢/٢٣٦ •

وكذا النفس ليست زيدا ، ولا هو الأدب) (٧١) • أما فى الاختصاص فالعدول عن الاخبار لما ذكرنا من قصد مدح،أو فخر،أو تذكير،أو حتى تواضع • وكأن العرب أمت به هذه المعانى • وبوسعك الوقوف عليه فى مواطنه ، وخذ مثلا قول بشامة النهشلى :

انا ــ بنى نهشل ــ لا ندعى لأب عنه ، ولا هو بالآباء يشربنا

فلا مانع من الاخبار • والعدل عنه للغرض السالف ذكره ، قال التبريزى : « ولو رفع (انا بنونشل) على أن يكون خبرا لكان قصده الى تعريف نفسه عند المخاطب ، وكان لا يخلو فعله لذلك من خمول فيهم ، أو جهل من عند المخاطب بشأنهم ، فاذا جعل اختصاصا فقد أمن من الأمرين جميعا » (٧٢) •

وقال : « وهذا هو الغرض فى كل ما ينصب على المدح • أو الذم ولذلك كان أبلغ من الصفات التابعة لموصوفاتها فى المعنى ••• وباب المدح والذم يجىء للتنويه والرفع ، أو التهجين والحط » (٧٣) ، وهذا ما عناه سيبويه بقوله : « انهم لا يريدون أن يحملوا الكلام على أوله ، ولكن ما بعده محمول على أوله » (٧٤) •

رابعا : أن التمييز انما يقع بعد تمام الكلام ، وقد قيل : ان هذا سر انتصابه ، أى أن تمامه سبب لانتصابه تشبيها له بالمفعول الذى يجىء بعد تمام الكلام بالفاعل • (٧٥) ، وعلى ذلك التمييز فى كل أساليبه ، ولم

---

(٧١) انظر : المقتصد ص ٦٩٢ •
(٧٢) شرح الحماسة ١/٥١ ، وانظر : ١/٥٥ ا ـ منه •
(٧٣) ذاته ٢/١١٠ •
(٧٤) الكتاب ٢/٢٣٢ •
(٧٥) انظر : ش الكافية ١/٣١٧ •

يشذ عنه فى أسلوب معتمد ــ فيما وقفنا عليه ــ والمنصـــوب عـلى الاختصاص لا يقع الا حشوا • أى بين هذا الضمير ، والخبر (٧٦) • ولو كان تمييزا لاطرد تأخره ، أو لجاز على ندرة تقدمه على الضمير كشأن التمييز ، ولو اعتبرنا بقضية العامل ، وأستاذنا يعتبرها ويؤسس عليها • فماذا يكون العامل فيه ؟

خامسا : أن الأصل فى التمييز أن يكون نكرة،وخروجه عن التنكير خلاف الأصل • وكثيرا ما لا يعبأ الأستاذ بهذا الخارج عن الأصـول (طردا للقواعد) (٧٧) • ونستأذنه فى أن يوقفنـا على منصـوب الاختصاص فى هذا الأسلوب وقع نكرة مرة ، فربما ساغ ــ فى شىء ــ أن نزعمه تمييزا •

سادسا : أن المنصوب فى هذا الأسلوب يقع علما : (أنا ــ محمدا ــ أدعو الله) •

بنا ــ تميما ــ يكشف الضباب

وما حكاه سيبويه : (بك ــ الله ــ نرجو الفضل) (٧٨) • وما علمنا التمييز يقع علما •

فهل يقال بعد : ان المنصوب فى الاختصاص تمييز • ؟ لعلنـا نطمئن الى أن نحاتنا ــ وهم من هم ؟ ــ لم يقولوه ، لأنه حقيقـة لا يصلح أن يكونه • وانما هو مفعول لفعل محذوف على التحقيق •

وغريب أن أستاذنا الفاضل يقرر حذف الفعل ، والفاعل ، وبقاء

---

(٧٦) راجع : الهمع ٢/١٧١ •

(٧٧) التجديد ص ١٩٠ •

(٧٨) الكتاب ٢/٢٣٤ ــ ٢٣٥ • قال ابن مالك : (التمييز لا يقع فى الكلام بالاستقراء الا نكرة صالحة للألف واللام) ــ الخزانة ٩/٤١٣ •

المفعول ، ويقنن لذلك صورا (٧٩) • ولا ندرى وجها للعدول عن هـذا المنهاج هنا • الى طريق عرفنا أنها ما سلمت من عراقيل ، وسدود •

وماذا يرى أستاذنا فى قوله ــ تعالى ــ : (وامرأته حمالة الحطب) ــ وقد قرىء (حمالة) بالرفع ، والنصب • وهو بهذا الاستعمال الذى نحن بسبيله أشبه • والرفع يقرره النحاة على الخبرية ، والنصب على الذم بفعل محذوف متروك اظهاره ، فهل يقال فيه كذلك : انه تميز؟ ان رفعه فى القراءة الأخرى ينفى كونه تمييزا ، وقد عرفنا وجهه (٨٠)

وبعد • فكأن الوقوف عند هذا التركيب مخاضة لأساتذتنا المجمعيين • فان قال أستاذنا : انه تمييز ــ وقد عرفنا ما عليه ــ يذهب آخر الى أنه ــ كما نقول نحن تحايل على الالباس ومراوغته ــ ويخطىء (بالطبع!) النحاة فيه ، فيقول فى (نحن ــ المصريين ــ نفعل كذا) . (وليس صحيحا ما قال النحاة فى اعراب بـ (هـ) ••• فهم يقولون : ان التقدير : (نخص المصريين) ، وهـذا بالطبع غير المعنى المقصود ، والواقع أن (المصريين) هنا نصب حتى لا يتبادر الى ذهن السامع أنها خبر للمحدث عنه ، وهو (نحن) (٨١) •

ويرى ثالث : أنه منصوب على المخالفة ، فالنصب تخصيص ، ولا تخصيص فى الرفع (فلما اختلف المعنى كان النصب على المخالفة ، وهذا رأى الكوفيين ، يعنى • الحقيقة : لا حذف ولا تقدير » (٨٢) •

---

(٧٩) انظر : ص ٢٣٩ ــ التجديد •

(٨٠) انظر : (ثالثا) ⊡ هنا •

(٨١) مجلة المجمع ــ العدد ٢٧ ــ سنة ١٩٧١ ــ ص ٤٧ ــ مقال د• محمد حسين (النحو المعقول) •

(٨٢) مجلة المجمع ــ العدد ٤٦ ــ سنة ١٩٨٠ ــ ص ١٣٧ مقال د• أحمد علم الدين •

وبوسع من على شيء من فقه العربية ، وخصائصها • ونظامها النحوى أن يجد جوابا عنهما ، وحسبنا أن نشير الى أن الحذف اقتصادا من خصائص العربية • (٨٣)

أما ما ذكر الأول فكان يجب النصب فى نحو : (محمد قائم أبوه) حتى لا يتبادر الى الذهن أنه خبر عن المحدث عنه ، ومثله كثير • !

وأما الثانى • فهو فهم بعيد لمفهوم المخالفة عند الكوفيين ، فالفهم عنهم فى هذا المصطلح أن مخالفة الخبر للمبتدأ تقتضى النصب ، اذ الخبر ينبغى أن يكون عين المبتدأ ، وهو هو • ولو على سبيل التشبيه، فان لم يكنه • نصب على المخالفة ، فالناصب عندهم معنوى « وهو معنى المخالفة التى اتصف بها ، ولا يحتاج الى شيء يتعلق به الخبر)(٨٤)

ومعلوم أن المنصوب فى هذا الأسلوب هو عين الأول • فلا يتحقق معنى المخالفة الكوفية فيه • فلم يعد سبيل الا ما يقول النحاة فيه • وهو الواضح المستقيم •

التطابق فى العلائق بين الرفض والالزام :

أستاذنا يوجب عدم المطابقة فى متعلقات الأول غير العاقل • من ضمير • وخبر • ونعت • وحال ، وانما الافراد والتأنيث فيهن ليس غير •

قال ــ فى الضمير ــ : « يؤنث الفعل ويفرد اذا كان فاعله ضميرا مفردا مستترا عائدا على جمع مالا يعقل ، مثل : الأزهار تفتحت »(١)

وفى الخبر : « يكون دائما مفردا مؤنثا ، فيقال : (الكواكب كثيرة) (٢)

---

(٨٣) انظر مجلة المجمع العدد ٤٧ ــ سنة ١٩٨١ ص ٧٥ ــ ٨٧ • د• تمام حسان •

(٨٤) راجع : التصريح ٢/٨٨ ، والصبان ٣/١٨ •

(١) التجديد ص ١٥٦ • (٢) نفسه ص ١٤١ •

وفى النعت : « ينبغى أن يلاحظ بدقة أن جميع ما لا يعقل فى الكون ، والطبيعة ، والأشياء نعته مفرد دائما ، فيقال : (نجوم ساطعة أشجار مورقة) (٣) .

وفى الحال : « يلاحظ أن الحال مثل النعت فى حكم تطابقها مع جمع ما لا يعقل ، اذ تكون مفردة مؤنثة ، تقول : « رأيت الأشجار مورقة . أبصرت الغنم راعية » (٤)

ولا يفهم أن ذلك من باب الاكتفاء بالوجه الواحد تيسيرا ، فكلامه ملزم ، وتراه يطرح الوجهين الجائزين من المطابقة والافراد ، واختيار الأنسب مع جمع العاقل (٥) .

والمطابقة . والافراد تأنيثا مع جمع غير العاقل واردان فى اللسان الفصيح بوفرة ويعزان على الاحصاء وهما على سواء . وان اختلفا درجة . فى قلة . أو كثرة . أو مقام ، وقد ضبط له النحاة .

يقول أبوحيان : « وصفة الجمع الذى لا يعقل تارة يعامل معاملة الواحدة المؤنثة ، وتارة يعامل معاملة جمع الواحدة المؤنثة » (٦) . ويقول السيوطى : (الأحسن فى جمع المؤنث غير العاقل ـ ان كان للكثرة ـ أن يؤتى بالتاء وحدها فى الرفع ، و (ها) مع التاء فى غيره ، وان كان للقلة أن يؤتى بالنون ، فـ « الجذوع انكسرت ، وكسرتها أولى من (انكسرن ، وكسرتهن) والأجذاع بالعكس » (٧) . وملاحظ هذان الاعتباران فى قوله ـ تعالى : « ان عدة الشهور عند الله اثنا عشر شهرا منها أربعة حرم .. ذلك الدين القيم فلا تظاموا فيهن

---

(٣) نفسه ص ١٢٦ .
(٤) نفسه ص ١٨٣ .
(٥) نفسه ص ١٤١ .
(٦) البحر ٢/٣٣ .
(٧) الهمع ١/٥٩ ، وانظر : ش الكافية ٢/١٧١ .

أنفسكم » • فأفرد للكثرة فى (منها) ، وجمع للقلة فى (فيهن) • أى فى أربعة الأشهر •

ولسنا نتقيد بقلة • أو كثرة فقد يستعمل أحدهما محل الآخر لغرض ، وهذا فى الكلام كثير ، ولا التزام بمطابقة • أو افراد فيه فى الاستعمالات الأربع التى نص عليها الأستاذ : فى الاستعمال اللسانى القديم والمعاصر على سواء :

● فمن المطابقة فى الضمير ، وعدمها ما تقدم فى قول الله ، ومنه قول الرسول ــ صلى الله عليه وسلم ــ : « ثلاث من كن فيه وجد حلاوة الايمان ••• » (٨)

وقول الأخطل : (٩)

وترى عليه اذا العيون شذرنه سيما الخليل وهيبة الجبار

فطابق فى (شذرنه) •

● ومن المطابقة فى الخبر • قول عنترة : (١٠)

ولقد ذكرتك والرماح نواهل منى وبيض الهند تقطر من دمى

وقول حارثة بن بدر : (١١)

رأيت المنايا باديات وعودا الى دارنا سهلا الينا طريقها

وان ذلك فى لغة الأدب المعاصر التى يحرص الأستاذ أن يعاير عليها ويقنن بها أكثر من أن يحصى ، وانظر قول شوقى فى الاستعمالين انسابقين : (١٢)

---

(٨) صحيح البخارى ١/١١٧ •

(٩) ديوانه ص ١١٠ • (١٠) معلقته •

(١١) أمالى المرتضى ١/٣٢٨ ، ولاحظ الافراد فى الضمير ، والمطابقة فى الخبر (أو ما أصله الخبر) • وكلاهما واردان •

(١٢) ديوانه ٢/٤٢ :

وقرى ضربن عـلى المدائن هـالة
ومدائن حـلين أحيـاء القرى
ومنـاظر للنـاظرين روائـع
لبس الفضاء بها طـرازا أخضرا
والمـاء غـدر ما أرق وأغـزرا
وجداول هن الاجـين وقد جرى
فحشون أفواه السهول سـبائكا
وملأن أقبـال الرواسخ جوهرا

ولاحظ المطابقة فى : « ضربن ــ حلين ــ روائع ــ هن ــ حشون ــ ملأن) والافراد على التأنيث فى (بها ــ ما أرق • وأغزر (المعمول المحذوف ــ ها) • وكأن المطابقة عنده أكثر •

وانظر المراوحة بينهما فى قوله : (١٣)

قسمت منا زلك الحظـوظ فمنزلا
أترعن منـك • ومنزلا لـم تترع
كـادت عيـون قوافينا تحـركه
وكدن يوقظن فى الترب السلاطينا

فالافراد فى (تترع ، تحرك) والجمع فى (أترعن ــ يوقظن) •

● ومن المطابقة فى الصفة قول الله ــ سبحانه : « أياما معدودات فمن كان منكم مريضا أو على سفر فعدة من أيام أخـر » (١٤) • : « واذكروا الله فى أيام معدودات » (١٥) : « الحج أشهر معلومات فمن فرض فيهن الحج • » (١٦) • : « فى أيام نحسات » (١٧) • ومن

---

(١٣) السابق ٢/٧٣ ، ١٢٨ •
(١٤) البقرة : ١٨٤ • (١٥) البقرة : ٢٠٣ •
(١٦) البقرة : ١٩٧ • (١٧) فصلت : ١٦ •

عدم المطابقة : « لن تمسنا النار الا اياما معدودة » (١٨) ٠

● وفى الحال قوله ــ تعالى ــ : « وأرسلنا الرياح لواقح »(١٩)، ومن عدمها قوله : « وترى الجبال تحسبا جامدة » (٢٠) وهى تمر مر السحاب » (٢٠) ، وفى لغة الأدب المعاصر يقول شوقى : (٢١)

تلـوح بهـا المسـاجد باذخـات
وتتصـل المعـاقل شـامخات
طبـاقا فى العـلا متفـاوتات
سـما بر بهـا ، وانحـط بر

وقـولـه : (٢٢)

مرمر قامت الأسـود عليـه
كلـة الظفـر لينـات المجس

وقـولـه : (٢٣)

ابعثـوها سـابقات نجبـا
تملأ المضـمار معنى وعيـانا

وجميعه على المراوحة بين المطابقة ، والافراد تأنيثا ، أفبعد ذلك يمكن أن يقضى بأن العلائق من ضمير ٠ أو خبر ٠ أو صفة ٠ أو حال مع جمع غير العاقل فى الكون والطبيعة ، والأشياء يلتزم فيها الافراد ؟

فى النعت السببى :

يرى الأستاذ فى النعت السببى (صيغة قديمة قل استعمالها

---

(١٨) البقرة : ٨٠ ٠ (١٩) الحجر : ٢٢ ٠
(٢٠) النمل : ٨٨ ، ولا يخفى كون (جامدة) مفعولا ثانيا ٠ لا حالا ٠ والكلام فى الافراد بعامة ٠ ولاحظ الضمير قبلها وبعدها ٠
(٢١) ديوانه ٢/٥٠ ٠
(٢٢) السابق ٢/٦٠ ٠ (٢٣) نفسه ٢/٢٣٧ ٠

الآن) (٢٤) • وأولى وأوضح أن يطابق على التقديم والتأخير فى نحو (قابلت محمدا المتفوق اخوته) • فيقال : (••• المتفوقون اخوته) وتعرب « المتفوقون » خبرا تقدم مبتدأه • (٢٤)

والقضية عنده التزام المطابقة حتى أعرض عما يذكره النحاة من الفواعل السادة مسد الخبر — على ما نعرض بعده •

وغنى عن القول أن هذا النوع من الصفات جار على ما قبله جريانا صوريا • ايقاعيا • ودلاليا • وهو فى ذات الأمر حلية لما هو من سبب الأول المرتبط به ، ولا يخلو الأول من هذه الوصفية ، قال المبرد فى : « مررت برجل قائم أبوه » : « ان قولك : (قائم أبوه) انما هو صفة للرجل فى الحقيقة ، ألا ترى أنك قد حليت الرجل بقيام أبيه ، كما تحليه بفعله ، وفصلت بهذه الصفة بينه وبين رجل لم يقم أبوه»(٢٥)

ومن مشهور القول كذلك أن هذا الوصف قائم مقام الفعل ، والفعل لا يثنى ولا يجمع اذا كان مرفوعه مثنى • أو جمعا • (٢٦)وان كان ذلك فى ذاته جائزا فقد قدمنا من بعيد أن الأستاذ حكم عليه بالخروج عن القواعد (وينبغى اهمالها) (٢٧)

واذ عرفنا ذلك منه فلعلنا نحس منه ذهولا عما ضبط • أو التفاتا فى التطبيق ، فهذا النوع من النعوت والفعل مجازهما واحد ، فما يجوز فى الفعل المسند الى فاعله الظاهر يجوز فيه ، ويمتنع مايمتنع(٢٨) ولا غرابة بعد أن يفرد الوصف مع مرفوعه الجمعى ، اذ كان على

---

(٢٤) انظر : التجديد ١٢٦ ـ ١٢٧ •
(٢٥) المقتضب ٤/١٥٥ •
(٢٦) انظر : المقتصد ص ٩٠٣ •
(٢٧) التجديد ص ١٥٤ • وراجع ما سبق فى أول هذا البحث •

منهج فعله • وقد قدمنا أن العدول عن المطابقة فى الفعل • ايجـاز واقتصاد ، وهما من أوضح سمات العربية (٢٨) •

واذ فهمنا قضيته فالخروج عن هذا الاطراد الاستعمالى الى المطابقة لموصوفه على التقديم والتأخير • هو شىء يقول به النحاة ، فسحة فى التعبير ، وليس الأولى • والأوضح من مراعاة سابقه على كل حال ـ كما يرى الأستاذ ـ وكأنه ينظر فى هذا الى الأستاذ ابراهيم مصطفى فى قوله : « وكل ما عد عند النحاة نعتا سببيا فحقه أن يفصل عما قبله وألا يجرى عليه فى اعرابه ••• وحقه كله الرفع على الاستئناف، وابتداء الحديث ، وعلى أن الجملة كلها تتصل بما قبلها » (٣٠) •

فالشأن عند الرجلين فى العدول : استحقاق ، وأولوية • وأوضحية وليس الأمر كما زعما • نحوا • وأصلا • وقياسا • وسماعا :

أما عند النحاة • فالاتباع « هو الأجود ، لأنه بمنزلة الفعل المقدم » (٣١) ، وقد قدمنا أن النحاة رخصوا فى المطابقة توسعا • والمسموع بخلافه ـ على مايأتى ـ

وأما باعتبار الأصل فقد عرفنا أن هذه الصفات جارية مجرى الفعل ، وحقه الافراد ، وحتى لو حكمنا لغة طىء فى المطابقة للفاعل • لا يكون على التقديم والتأخير •

وأما القياس فالتبعية والافراد • أولى وأوضح من المطابقة على التقديم والتأخير لأمور :

---

(٢٨) راجع : الكتاب ٢/٢٩ ، والتبيان ص ٣٧٣ ، والتصريح ٢/١١٠ ، والأشباه ٣/٨٤ ـ ٨٥ •

(٢٩) راجع : أول هذا البحث ، دراسات فى اللغة والنحو ـ د• حسن عون ص ٥٢ •

(٣٠) احياء النحو ص ١٢٥ •

(٣١) المقتضب ٤/١٥٥ ، وانظر : الكتاب ٢/٢٩ •

أولها : أن المخالفة الاعرابية تورث لبسا • وهزة فى التساوق الايقاعى للألفاظ ، وانظره فى نحو : « سررت من الطالبين الصالح(*) أبوهما • ومن الرجاين القائمان أبواهما • ومن الرجال القائمون آباؤهم » • وأفرد • وأتبع وقارن •

ثانيها : أن التبعية للسابق أقرب الى الذهن والانسجام الأدائى منه الى اللاحق • ولعل لهذا الاتحاد اللفظى أثرا فى ظاهرة الجر على المجاورة •

ثالثها : أن الجمع وشبهه أثقل من المفرد ــ كما يعرف ــ

رابعها : أن الأصل عدم التقديم والتأخير •

خامسها : أنه مع ملاحظة الأول يكون الكلام جملة ، ومع الثانى جملتان ، وكون الكلام جملة ، واحدة أولى • وهذا منهاج العربية •

وأما السماع فكأنى منه أكاد أصرح بوجوب الافراد وتبعية الأول ــ وان لم يكن لنا فيه حكم غير كتاب الله لكفى ــ ولكنه كذلك عموم الاستعمال العربى •

ففى القرآن : « أخرجنا من هذه القرية الظالم أهلها » (٣٢) « يخرج من بطونها شراب مختلف ألوانه » (٣٣) : « هذا عذب فرات سائغ شرابه » (٣٥) : « ومن الجبال جدد بيض وحمر مختلف ألوانها (٣٥) : « فأخرجنا به ثمرات مختلفا ألوانها » (٣٦) • « ومن الناس والدواب والأنعام مختلف ألوانه » (٣٧) : « ثم يخرج به زرعا مختلفا ألوانه » (٣٨) • « فويل للقاسية قلوبهم عن ذكر

---

(٣٢) النساء : ٧٥ •
(٣٣) النحل : ٦٩ •
(٣٤) فاطر : ١٢ •
(٣٥) فاطر : ٢٧ •
(٣٦) فاطر : ٢٧ •
(٣٧) فاطر : ٢٨ •
(٣٨) الزمر : ٢٢ •

(*) برفع (الصالح)

الله » (٣٩) فقد وقع النعت فى جميعها مراعى فيه السابق ، وما كان مرفوعا لا يمكن حمله على التقديم والتأخير لعدم المطابقة . (مختلف ألوانه ــ مختلف ألوانها) . وما يحتمله : (سائغ شرابه) يبعده الثابت فى نظائره، واذا كان هذا شأنه فى كتاب الله ــ وحسبنا به تطبيقا ــ فكلام العرب على المنهاج نفسه ، واليك مما وقعت عليه ــ دون بحث دءوب . فمما أكثره :

يقول الأعشى : (٤٠)

غــراء فرعاء مصقول عوارضــها
تمشى الهوينى كما يمشى الوجى الوحل
وكن لها جمــلا ذلولا ظهــره
احمــل وكنت معــاودا تحمالها

ويقول لبيد : (٤١)

من كل ســارية وغــاد مــدجن
وعشــية متجــاوب ازرامهــا
زجلا كأن نعاج توضح فوقهــا
وظباء وجــرة عطفــا آرامها

ويقول الأخطل : (٤٢)

---

(٣٩) الزمر : ٢٢ ، وملاحظ الموصوف المحذوف .

(٤٠) ديوانه ص ١٤٤ ، ١٥٢ : وفى الأول دليل قاطع على جريان هذا الوصف مجرى الفعل ، اذ الفاعل مؤنث مجازى يذكر له الفعل ويؤنث ، كقوله ــ تعالى ــ : (فأخرج جنابه ثمرات مختلفا ألوانها) ــ وراجع المقتصد ص ٩٣ .

(٤١) ديوانه ص ١٦٤ ، ١٦٦ ، وانظر بقية المعلقة فى مثلهما الصفحات ١٧٠ ، ١٧٣ ، ١٧٤ ، ١٧٥ ، ١٧٦ ، ١٧٨ .

(٤٢) ديوانه ص ١٤٥ ، ١٧٥ ، ٢٣٠ ، وانظر مثله فى ص ١١٩ ، ١٤١ ، ١٦٧ ، ١٧٥ ، ٢٢٨ ، ٢٣٠ ، ٢٣٢ . وغيرها .

موطـأ القلب محمـود شـمائله
عنـد الحمـالة لا كز ولا وعق
صكوا على شارف صعب مراكبها
حصاء ليس لهـا هلب ولا وبر
اليكـم أبا مـروان يمـم أركب
أتوك بأنضاء خفـاف لحومهـا

ويقول مساور بن سوار (٤٣) :

أراك تشـير بأهـل الصـلاح
فهل لك فى الشـاعر المسـلم
كثـير العيـال قليـل السـؤال
عـف مطـاعمه معـدم

وقد مر قول حارثة بن بدر :

رأيت المنـايا باديات وعـودا
الى دارنا سهلا الينا طريقهـا

ولعلك تعاين فى جميعه الاتباع على الأول . بل وجدناهم يحملون عدم التبعية للأول على الضرورة فى نحو قول عروة ـ أو غيره ـ :

أكاثر أقواما حيـاء وقـد أرى
صـدورهم باد عـلى مراضـها

فـ (باد) منصوبة ، وقياسه : (باديا) ، ولكنه أجرى المنصوب المنقوص مجرى المرفوع والمجرور فى الاسكان والحذف ضرورة (٤٤).

(٤٣) الأغانى ١٦/١٧٠ ، وان كان (عف) مرفوعا فعلى ما قبله ، ولا يصلح الاستئناف لعدم المطابقة .

(٤٤) انظر : المسائل العسكرية ص ١٤٨ ، والمنصف ١/١١٦ .

ولو كان الرفع على الاستئناف أولى ــ كما يرى أستاذنا وصاحبه ــ لكان على المنهاج خبرا مقدما ، والمطابقة سهل تأويلهـــا ــ أى : كل واحد منها .. مثلا ــ ، وان من الطريف الذى يؤكد ما نقــول قــول الشاعر : (٤٥)

فليت أميرنا ــ وعزلت عنــا ــ
مخضــبة أناملهـــــا كعـــاب

فـ (مخضبة) نصبت على الحال لما تقدمت موصوفها (كعاب) ، وأصله : (كعاب مخضبة أناملها) . و (مخضبة) نعت سببى . لا على الاستئناف ،فلما تقدمت على موصوفها نصبت ولو كان الكــلام على التقديم والتأخير مستقرا فى ذهن العربى لبقيت مرفوعة ، ــ تقــدم الموصوف (كعاب) أو تأخر ــ ، اذ هو من جملة أخرى ، وأحسب أن فى هذا كفاية .

الوصف والابتداء :

وتحملنا المسألة السابقة الى أخرى لها سماتها ، والتأصيل فيهــا على ما أصلناه فى سابقتها . والأستاذ الفاضل كعهدنا به ــ فى كثــير من أمره ــ مع النحاة ــ حـــاملا . راميا اياهم بالافتراض ، وقصر النظر . فيها ، لما وقر فى نفسه من قضية التطابق ، وقد وقفنــا على درجة الاستمساك بها .

فالمبتدأ يقع وصفا معتمدا ذا مرفوع يسد مسد الخبر ، نحو : (أقائم محمد ــ المحدان ــ المحمدون) ، (ما قائمة هند ــ الهندان ــ الهندات) ، والوصف قائم مقام الفعل . فيلتزم فيه الافراد ــ عــلى

---

(٤٥) المذكر والمؤنث للفراء ص ٦٢ .

اللغة الأشهر — وفى افراد الوصف والمرفوع يمكن الحمل على التقديم فى الخبر ، والتأخير فى المبتدأ ، وهذا واضح • وللنحاة عليه شواهدهم• وقياسهم ، وأستاذنا لم يتودد اليهم مبرزا حجته لتعتمد • أو تناقش بل اتهم • وقسا • ولم يترفق ، اسمعه يقول : (وحـــذفت •• من الكتاب الصيغة التى افترضها النحاة لاسم الفاعل بعد النفى والاستفهام اذ عاملوه كأنه فعل يلتزم افراده مع فاعله الظاهر فى مثل : (أمسافر اخوتك) •• وحذف هذه الصيغ من الكتاب ليس معناه أن يعرب اسم الفاعل فيها — وكذلك اسم المفعول — خبرا مقدما ، اذ لا يطابق المبتدأ بل معناه حذفها نهائيا ، اذ هى صيغ لا تستقيم وقاعدة المطـابقة فى المبتدأ أو الخبر •••• ومن يرجع الى كتب النحو التى استظهرت هذه القاعدة الشاذة ••• سيجدها لا تشفع بنص قرآنى ، وانما تشفع ببيت مجهول هو قول بعض الشعراء :

خليلى ما واف بعهدى أنتما اذا لم تكونا لى على من أقاطع

وبيت ثان لأبى نواس هو قـوله :

غير مأسـوف عـلى زمن ينقضى بالهم والحـزن

وأبو نواس لا يحتج بشعره فى وضع القواعد النحوية ، لتأخر زمنه عن عصر الاستشهاد (٤٦) ، وقد وجه ابن جنى اعراب بيته بما يسقطه من أيدى المحتجين به ، واذن فليس للقاعدة سوى بيت مجهول القائل ، ومن الخطأ أن تنقض قاعدة المطابقة بين المبتدأ والخبر ببيت لا يعرف قائله ، ولذلك ينبغى حذف هذه الصيغة ، وما وضع لهـا من قواعد فى كتب النحو دون تردد » (٤٧) !

---

(٤٦) راجع : ما تقدم فى (ملامح منهج) من هذا البحث .

(٤٧) التجديد ص ٤٠ .

ولا نكرر ما سقناه فى المسألة السابقة فى قضية المطابقة ــ وان كان فيها غناء ــ ولكنا نجيب بأمور :

أولها : أن الأستاذ يعترف بعمل اسمى الفاعل ، والمفعول عمل الفعل (٤٨) ، وهذا وجه من عملهما • وما تسمية المرفوع هنا : سادا مسد الخبر الا لأنه مكتفى به كما يكتفى بالخبر ، فالتركيب جملة اسمية صورة فعلية معنى ، والمتقدم فيه طرفا الفعلية والاسمية ، ومرفوعة كذلك فيه طرفا الفاعلية والخبرية فعومات الفعلية توظيفا ، والاسمية تشكيلا ، قال الرضى : « هو فى المعنى كالفعل ، والفعل لا خبر له ، فمن ثمة تم بفاعله كلاما من بين جميع أسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة ، ولهذا أيضا لا يصغر ، ولا يوصف ، ولا يعرف ، ولا يثنى ولا يجمع » (٤٩) •

والاستاذ مثل فى عمل اسم الفاعل بـ (على ناجح اخوته » (٥٠) ولو قلنا : (على ما ناجح اخوته) فما اعرابه ؟

ثانيها : ان المطابقة العددية بين المبتدأ والخبر لا محل لها هنا ، فالمبتدأ على محجة الفعل ، والفعل لا يطابق فاعله الظاهر عددا ــ على الأشهر ــ وقد تقدم القول فيه •

ثالثها : انكاره وقوعه فى القرآن الكريم ليس بوجه فى عموم ، وخصوص • أما العموم فليس بالضرورة أن يكون كل الاستعمال العربى واردا فى كتاب الله ، والا لأهدرنا الجم الغفير مما لم يرد فيه وسمع عن العرب فى تراكيب ، وصيغ ، وهذا لا مشاحة فيه ، وأما الخصوص

---

(٤٨) انظر : التجديد ص ٢٢٥ ــ ٢٢٦ •

(٤٩) ش الكافية ١/٨٦ ، وانظر : الاعراب والتركيب بين الشكل والنسبة ص ٢٩٠ ــ ٢٩١ •

(٥٠) التجديد ص ٢٢٥ •

فان القرآن الكريم ــ مع ذلك ــ قد ورد فيه هذا الاستعمال فى قوله ــ تعالى ــ : « أراغب أنت عن آلهتى يا ابراهيم » (٥١) فـ (راغب) مبتدأ ، و (أنت) فاعله أغنى عن الخبر ، وجاز الابتداء بالنكـــرة ، لاعتمادها على الهمزة » (٥٢) • وقد يعترض الأستاذ بأنه خبر ومبتدأ على التقديم والتأخير ــ كما هى حملته ــ فيجيبه أبو حيان بأن المختار الأول لوجهين :

الأول : أنه لا يكون فيه تقديم وتأخير ، اذ رتبة الخبر أن يتأخر عن المبتـــدأ •

الثانى : أنه لا فصل فيه بين العامل (راغب) ، ومعموله (عن آلهتى) بأجنبى ، اذ الفاعل معمول له كذلك ، بخلاف كـــون (أنت) مبتدأ • ففيه الفصل بالأجنبى ، لأن الخبر ليس عاملا فى المبتدأ (٥٣) واذا وضحت ابتدائيته فى هذا التركيب للمفرد فمع غيره يحمل الفاعل علامة المقصود عددا ، أو صيغته ، ويبقى المبتدأ على افراده ، اذ هو قائم مقام الفعل ــ كما مر ــ : (أراغب أنتما • أراغب أنتم ؟) •

رابعها : كأنى بأستاذنا اعتمد فى تحـــرير هـــذه المســألة عـــلى السيوطى وحده ، فهو الذى اقتصر على البيتين الســـابقين ، وقال : « وقصره أبو حيان عليهما ، اذ لم يسمع سواهما » (٥٤) •

وكأنى بالأستاذ وقد فهم عود الضمير الى البيتين • فأصدر حكمه القاطع المتعجل (٥٥) ، والقصد طبعا من أبى حيان الى (ما ، وهمزة

---

(٥١) مريم : ٤٦ •
(٥٢) انظر التبيان ص ٨٧٦ ، والبيان ٢/١٢٧ •
(٥٣) انظر : البحر ٦/١٩٥ •
(٥٤) الهمع ١/٩٤ •
(٥٥) راجع نصه السابق قريبا •

الاستفهام) (٥٦) • وقد نقل البغـدادى توجيـه ابن جنى لبيت أبى نواس (٥٧) • ولو أنصف أستاذنا لحمل كلام ابن جنى على التعنـت والاغراق فى التقديرات بما يعزب عن سماحة العربية ، ولأخذ بتوجيه الرضى له ، وقد قال عنه البغدادى : (هو أحسنها) (٥٨) أما توجيه الرضى والنحاة فعلى أن النفى بالاسم كالنفى بـ (ما) حملا عـلى المعنى ، فـ (غير قائم المحمدان) فى معنى : (ما قائم المحمـدان) ، و (غير مأسوف على زمن = ما مأسوف على زمن ••) (٥٩) •

وكنا نرتقب من أستاذنا ــ وهو الأكثر لصوقا بالتراث العربى ــ أن يجمع شواهد ونصوصا أخر تدعم هذا الاستعمال ، ولو فعل لعـد ذلك له عملا يحمد ، ولما قال : (واذن فليس للقاعدة سوى بيت مجهول القائل • ومن الخطأ أن تنقض قاعدة المطابقة بين المبتدأ والخبر ببيت لا يعرف قائله » •

وان كان الباحثون لا يرون الجهل بالقائل سببا فى الرد على اطلاقه، فالشاهد مجهول القائل ان رواه ثقة • فهو مقبول معتمد ، ولا يضر جهل قائله ، فان الثقة لو لم يعلم أنه من شعر من يصح الاسـتدلال بكلامه لما أنشده (٦٠) ، ونقول بعد ذلك : ان كتب النحو التى استظهرت هذه القاعدة تشفع بأبيات لا بيت واحد (٥٥) :

أقاطن توم سلمى أم نووا ظعنـا
ان يظعنوا فعجيب عيش من قطعنا

---

(٥٦) راجع : الارتشاف ١/٣٩٦ •
(٥٧) والظن أن اعتماد الأستاذ على الخزانة فيه •
(٥٨) انظر : الخزانة ١/٣٤٦ ــ هارون •
(٥٩) انظر : السابق ، وش الكافية ١/٨٧ ، والتصريح ١/١٥٧ •
(٦٠) راجع الخزانة ٩/٣١٧ •

أمنجز أنتم وعـــدا وثقت به
أم اقتنا يتم جميعا نهـــج عرقوب
خليـلى ما واف بعهـــدى أنتم
اذا لم تكونا لى على من أقاطع
غير لاه عـــداك فاطـرح اللهـ
ـو ولا تغترر بعـارض سـلم
غـير مأســـــوف عـلى زمن
ينقضى بالهـم والحـــزن (٦١)

ولا نملك أن نحكم بأنه لم يرد غيرها • وأنى لنا هذا ؟ والتراث العربى الثرار لم يدن لواحد • ولا لفريق ، ولكن هذا ما وقعنا عليـه وفيه مقنع ، واربما كان فى الترصد منا • أو من غيرنا توفيق الى سواها

وبعد : فليس هذا الصوغ التركيبى يتوخى فيه الترصيع الشكلى وحسب ، حتى يسهل حمله على التقديم والتأخير ، أو المشاكلة اللفظية بين طرفى الاسناد ، وانما وراءه مغزى دلالى يهدر عند فوت اعتبار التركيب ، فالمعنى فى (أقائم محمد) بترتيبه • غيره مع التقدير الاسمى بجعل الأول خبرا • والثانى مبتدأ ، فعلى الاعتبار الأول يكون الشـك فى الفعل ، والغرض من الاستفهام الاستعلام عنه ، وفى البدء بالاسم يكون الشك فيه والتردد « ولا يخفى فساد أحـــدهما فى موضـــع الآخر » (٦٢) •

ونستغفر الله من زلة سهو • أو هفوة تقصير • ، وله الحمد •

د• أمين عبد الله سـالم

---

(٦١) انظر : الصبان ١/ ١٩٠ ـ ١٩١ ، والمغنى ٢/ ١٨٩ •
(٦٢) دلائل الاعجاز ص ١٤١ •